



صوتيات
لوك ويلي دو هوفل

الرقّة وأعبادها الاجتماعيّة

ترجمة: عبد الرحمن حميدة

تصوير أبو محمد
تنسيق جمال حتمل



الرقعة وأبعادها الاجتماعية

صونيكا فـرا
لوك ويالي دوهوفل

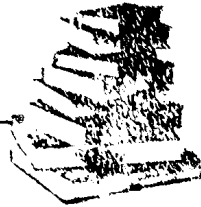
الرقية

وأبعادها الإجتماعية

ترجمة: عبد الرحمن حميدة

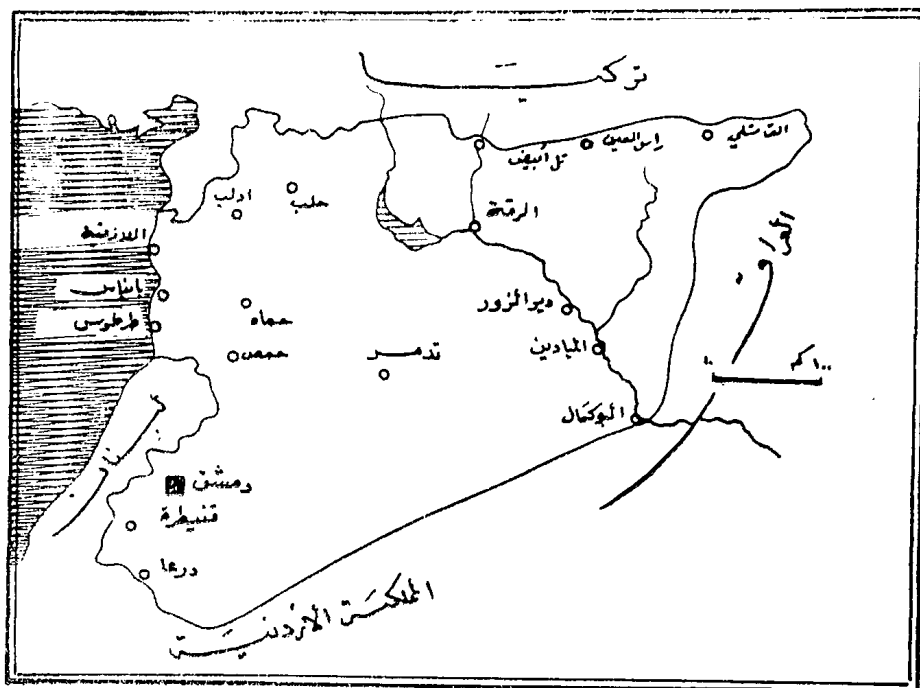
منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي

دمشق - ١٩٨٢



العنوان الاصلي للكتاب :

**Les recherches de Sonia FARRA Sur la
Croissance d'une ville moyenne dans la SYRIE
d'aujourd'hui :
RAQQA et ses dimensions sociales**



موقع الرقة - ١

كانت الراحبة الفرنسية صونيا فرا ، احدى اعضاء فريق الابحاث الذي يشرف عليه الاستاذ دومينيك شوفاللييه ، الاستاذ في جامعة باريس - السوربون (باريس ٤) عن المجال الاجتماعي - الثقافي والتنمية في العالم العربي ، اقول كانت تعد منذ بضعة اعوام اطروحتها عن الرقة تحت اشراف الاستاذ دومينيك شوفاللييه ، في الوقت الذي لقيت فيه حتفها نتيجة حادث مؤلم .

ولقد كان من دواعي الاسف الشديد ان تضيع ثمرة مثل هذه البحوث في غياب النسيان . ولهذا كلفني الاستاذ شوفاللييه في عام ١٩٧٨ القيام بمهمة تنسيق وثائق صونيا فرا وترجمتها وتكميلها ، بقصد انجاز البحث ، وتبليغ الاطروحة لنشرها في وقت لاحق .

واني لشديد الحرس على ان اتقدم بالشكر للدكتور عبد السلام العجيلي وكذلك لسائر الراحبات الفرنسيكانيات في دمشق والرقة ، وكل اولئك الذين مدوا ايديهم لي بالعون والذين لولاهم لما كان بمقدور هذا البحث ان يبلغ منتهاه .

كما اتقدم بالشكر لوزارة الثقافة السورية لموافقتها على اقتراح الدكتور عبد السلام العجيلي بنقل هذا البحث الى العربية ونشره مما يسمح بنقله الى معرفة الجمهور .

لوك ويللي دوهوفل

LUC WILLY De HEUVELS

« للماضي الغابر قيمته كدلالة ،
لا كمثال يحتذى »

الدكتور عبد السلام العجيلي
مجلة العمران ص (٣٨)

بالفرنسية

« les temps Passés ont une Valeur d'indice ,
non de modèle à imiter »

Rev . Al - Umran - p. 38

Docteur Abdul - Salam Ujeily

الفصل الأول

نشوء موقع عمراي

الموقع (*) :

لعبت الانهار ، منذ العصر القديم ، دورا حاسما في استقرار الانسان على الارض ، وربما كان ذلك اكثر وضوحا في الشرق الادنى (**)
بالموازنة مع المناطق الاخرى نظرا لجفاف المناخ .

ويكتسب موقع الرقة ، في هذا المجال اهمية فريدة ضمن مناطق سهبية وقاحلة في شرقي بلاد الشام ، بحسبانه نقطة تلاقي نهرين هما :

— البليخ ، والذي يجري من الشمال باتجاه الجنوب ، ويبلغ طوله (١١٢) كيلو مترا ابتداء من منبعه قرب بلدة عين العروس ، عند الحدود التركية الحالية .

(*) الهوامش في اسفل الصفحات من وضع المترجم سوى ما نصّ عليه انه من استدراك

الدكتور عبد السلام العجيلي .

(**) يقصد ببلاد الشرق الادنى بلاد الشام بمعناها الواسع وبلاد الرافدين حتى

صدر الخليج العربي شمالا .

— الفرات ، وهو أحد أكثر انهار بلاد الشرق الادنى طولاً وغزارة، والذي ظل مجراه، ولأمد طويل، يترنح موضعاً لحقياته الاطمائية في سائر انحاء السهل المجاور ، وذلك قبل ان يثبّت اكواعه بتأثير التواءات الهضبة الصحراوية . فما أن يخرج هذا النهر من الاراضي التركية حتى يأخذ بالجريان فوق صخور حوارية في اتجاه الجنوب ، ولكنه يخضع الى انعطاف محوري على أثر مروره في نطاقين من الصخور الكلسية الميوسينية المثناة عند موقعي تل أحمر ويوسف باشا فيتخذ سريره بهذا الانعطاف اتجاهها غربيا شرقيا ابتداء من سهل مسكنة الى ما وراء الرقة بكثير ، ثم ينعطف من جديد ، في اتجاه الجنوب قبيل دخوله مدينة دير الزور ، أي بين موقعي حلبية وزلبية ويستقر سرير النهر بين الرقة والبوكمال فوق صخور الجبس(*) .

ولا يتغير منظر ضفتي النهر هنا مطلقا ، فالضفة الجنوبية تطل من ارتفاع يتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ متر على شكل جروف منتصبة ، مؤلفة من طبقات سميكة من الجبس تتناوب فيما بينها سافات رقيقة من المارون الاخضر، اما الضفة المقابلة أي الشمالية فتكون مؤلفة من عناصر ناعمة على الغالب ، ضئيلة الانحدار .

هذا وقد شكل هذان النهران ، من وجهة النظر الى اتجاههما محورين متميزين للمواصلات . وقد كانت الرقة ، باعتبار موقعها عند مفرق النهرين ، مهيأة لان تصبح مركزا هاما كان على السفن والبضائع أن يمرّوا بها هابطين من وادي البليخ والفرات نحو بلاد ما بين النهرين

(*) والحقيقة تتألف صخور هذه المنطقة من التبخرات المؤلفة من صخور الانهيدريت والجبس والملح .

الدنيا • وكان على القوافل المسافرة بين ضفاف بلاد الشام على البحر الأبيض المتوسط وبين بلاد الرافدين الوسطى أن تحط فيها رحالها بالضرورة للاستجمام والتزود بما يحتاج اليه •

وكان على الرقة أن تستغل هذه الميزة الناتجة عن موقعها الى اقصى حد لانها تقع على تخم خط المطر المساوي ٢٠٠ ميلمترا ، أي عند الخط الفاصل بين السهب والمعمورة ، أو النطاق المزروع ، أي بين المنطقتين اللتين أوجدتا نمطي معيشة متباينين بشكل صارخ ، تتصف اولاهما بالنجعة وبتربية الماشية ، مثلما تتميز الثانية بالاستقرار على الارض والزراعة وان كانت هناك في الواقع انماط معيشة انتقالية وسيطة •

هذا ويعود استقرار الانسان في هذه المنطقة الى العصر الحجري الاعلى^(١) حسب رأي دوفان ، وتوجد بقايا سابقة للالف السادس قبل الميلاد في السهل كما عثر على آثار أحدث على ضفاف البليخ ، في تل زيدان (آثار القرن السادس الى الثالث قبل الميلاد) وفي تل البيعة (آثار عصر البرونزيين الثالث والثاني قبل الميلاد) • ويعود المسكن الحضري نفسه في المنطقة الى الالف الثالث قبل الميلاد • ذلك هو رأي آلويس موسيل^(٢) الذي يستند على دراسة هرزفيلد^(٣) ، وعلى دراسة التسميات Toponymie

الحقبة الاغريقية :

لم يكتسب موقع الرقة اهميته الا ابتداء من الحقبة الاغريقية • ففي الواقع لقد تأسست فوقه في مطلع القرن الثالث قبل الميلاد مدينة

نيقيفوريون Nicéphorion التي يرجع بعض العلماء بناءها الى سلوقوس الاول نيكاتور Seleucos 1 Necator في حين يعزوه آخرون، ومنهم ايزودور الخاراكسي Isodore de Charax الى الاسكندر الكبير نفسه . غير ان العالمان آ. موسيل و هونيغمان قد استبعدا هذه الفرضية الثانية^(٤) . وأسس سلوقوس الثاني حوالي العامين (٢٤٤ / ٢٤٢) قبل الميلاد بجوار نيقيفوريون مدينة ثانية هي قاللينيقيوس Kallinikos بيد أن هذا الامر يبدو مشكوكا فيه نظرا لافتقاره لبراهين موثوقة .

فلا نجد أحدا من أمثال آلوا موسيل^(٥) يؤكد بأنه كانت تقوم بالفعل مدينتان متسيزتان ورد ذكرهما على أقلام المؤلفين العرب ولاسيما في قصائد شعراء عرب قبل العصر العباسي ، وهما « الرقتان » اولاهما هي « الرقة البيضاء » أي قاللينيقيوس ، وهي التي استحوذت على أهمية كبيرة ، وثانيتها وهي « الرقة السمراء » — أي نيقيفوريون — التي كانت عبارة عن ضاحية الاولى ، بيد ان الاستاذ نيكيثا اليسيف N. Elisséef لا يعتبر قاللينيقيوس اكثر من اسم روماني وبيزنطي لمدينة نيقيفوريون^(٦) .

وعلى كل حال فقد ورد ذكر قاللينيقيوس في العهد الاغريقي ، ثم تحت الحكم الروماني على انها قلعة منيعة ومركز تجاري على قدر من الاهمية . فقد كانت في عهد الامبراطور يوليان مدينة كثيفة السكان (أواسط القرن الرابع الميلادي) ، وكانت غالبية سكانها من النصارى ، هذا على الرغم من وجود كنيس يهودي احترق في عام ٣٩٣ م وأعيد

بناؤه فيما بعد مما يشهد على وجود جالية يهودية كانت تنتشر على طول نهر الفرات حتى مدينة دورا اوروبوس Doura Europos وهي مدينة واقعة على مسافة مائتين وعشرة كيلو مترات في اتجاه السافلة ، تم العثور فيها على اطلال كنيس(*) . وعلى اثر الحروب التي نشبت بين الفرس والامبراطورية البيزنطية استحوذ موقع مدينة قالينيقيوس على تخوم الدولتين المذكورتين أهمية كبرى باعتبارها قاعدة عسكرية عند نشوب المعارك ، وعلى انها مركز مبادلات اقتصادية بين الدولتين الكبيرتين في وقت السلم : ففي عام خمسمائة وثلاثة ميلادية انكسر القائد البيزنطي بيليزير Bélisaire تحت اسوار المدينة على يد كسرى الفرس قباذ الاول Kavadh 1 وفي عام خمسمائة وعشرين وتسعة فأصدر الامبراطور جريستينيان أمرا يقضي بأن تكون التجارة مع الفرس محصورة في عدد من مدن الحدود ، منها قالينيقيوس كي يحول بين التجار الفرس وبين التجسس من داخل الامبراطورية البيزنطية .

بيد أن أسوار المدينة لم تلبث أن تقوضت وأعيد استخدام حجارتها في أعمال البناء ، مما جعل المدينة سهلة المأخذ على الرغم من ازدهارها بالسكان ، وهكذا سقطت في عام خمسمائة وأربعين واثنين بأيدي الفرس على اثر ثالث حملة قام بها خسرو الاول (كسرى أنو شروان) على سورية . وبعد فترة وجيزة تجدد بناء المدينة ، وزودت بأسوار جديدة . وعمد خسرو الى توطين قبيلة مضر العربية في الرقة ، ومنذ

(*) لا تزال آثاره محفوظة بشكل جيد في متحف دمشق .

ذلك الوقت عرفت المنطقة باسم ديار مضر وأصبحت قالينيقوس عاصمة لها .

الحقبة الإسلامية :

بعد حصار استغرق ستة أيام ، استسلمت مدينة الرقة للجيش العربي بقيادة عياض بن غنم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وذلك في العام الثامن عشر للهجرة المقابل لعام ستمائة وثلاثين وتسعة الميلادي . ويروي المؤرخون العرب أن الفاتحين لم يتعرضوا لحياة السكان ولأموالهم بسوء مثلما تمتعوا بحرية العبادة على شرط ان لا تقام احتفالاتهم الدينية جهارا ، والا تشيد أي كنيسة جديدة^(٧) وتم تعمير مسجد بعد عدة أعوام ، وابتداء من ذلك التاريخ اشتهرت المدينة بالاسم العربي ، الرقة ، الذي يعني أرضا معرضة للفيضانات الدورية ، أو أرضا واطئة ومستنقعية واقعة بمحاذاة النهر .

وقد احتفظت الرقة في أيام حكم أوائل الخلفاء ، ومن ثم في عهد الامويين بأهميتها ، هذا ان لم نقل أن تلك الاهمية قد زادت وقويت :

— أهمية استراتيجية: فقد مر بها الخليفة علي بن أبي طالب مع جيشه عند نشوب معركة صفين في العام ستمائة وخمسين وستة ميلادية ، بعد أن عبر الفرات عندها فوق جسر من المراكب اعتمد في اقامته على سكان المدينة ، وفي وقت لاحق وفد اليها وجهاء عراقيون من الذين ظلوا أوفياء لذكرى عثمان بن عفان ، وذلك على شكل لاجئين اليها . واخيرا يروي الطبري أن الرقة تكفلت بتموين الجيوش الاموية الذاهبة حوالي العام سبعمائة وعشرين الميلادي لملاقاة الخوارج في العراق .

— أهمية إدارية: فقد أصبحت الرقة في عصر الأمويين المركز الإداري للجزيرة وأرمينية وأذربيجان^(٨) ، مثلما اكتسبت أهمية إضافية عندما شيد فيها هشام بن عبد الملك قصرين لسكانه .

— أهمية اقتصادية : وقد استدعى ارتقاء مدينة الرقة لمرتبة حاضرة للخلافة زيادة في أهميتها الاقتصادية . وهكذا أقام الخليفة هشام بن عبد الملك جسرا على الفرات يربط بين الضفتين على سوية أحياء السكن ، كما احتفر قناتين تجلبان مياه النهر إلى الرقة ، ونشأ بين القناتين ربض سسي واسط الرقة ، حيث أقام الخليفة سوقا يحمل اسمه . وفي هذه الفترة اتخذت تربية الخيول أهمية عظيمة في منطقة الرقة .

وبعد أن آل أمر الخلافة إلى العباسيين في عام سبعمائة وخمسين ، رغب الخليفة المنصور في أن يتحاشى الخطأ الذي وقع فيه الأمويون بترك المدن مفتوحة دون تحصينات ، فأقام بضعة مدن محصنة كانت أولها بغداد ، الواقعة بين دجلة والفرات(*) على مسار الطرق التجارية الرئيسية التي تربط بين أجزاء الإمبراطورية الإسلامية ، والتي كانت تؤلف شبكة واسعة تصل الصين بالبحر الأبيض المتوسط مثلما تشد جزيرة العرب إلى الأناضول . وبعدئذ ، ونظرا لاستمرار الخطر البيزنطي على الحدود الشمالية للإمبراطورية العباسية ، فقد شيد المنصور في عام سبعمائة وسبعين واثنين ، وعلى مسافة ثلاثمائة ذراع^(٩) شمال غربي الرقة ، مدينة جديدة حصينة دعاها الرافقة ، وعهد لابنه المهدي بمهمة الإشراف على أعمال بنائها .

(*) وهذا خطأ لأن بغداد تقع على نهر دجلة ذاته وليست بين الرافدين .

وقد كان مخطط المدينة الجديدة مستوحى الى حد كبير من مخطط العاصمة بغداد ، غير أن ضرورات طبيعة الارض وجوار الفرات اقتضت منح الاسوار شكل نعل فرس •

ولقد وجّه الخلفاء العباسيون اهتماما كبيرا نحو تنمية المركب العمراني « الرقة - الرافقة » الذي يسمح ، باعتبار موقعه ، بمراقبة المناطق الشمالية من الامبراطورية ، وحيث كانت تمر محاور الانصال والتبادل ذات الاهمية الحيوية • غير أن مشروع انشاء مدينة الرافقة قوبل بمعارضة عنيفة من سكان الرقة الذين كانوا يدون شعورا مكشوبا بالولاء نحو الامويين والذين شعروا أن مصالحهم التجارية ستعرض للتهديد • وهكذا عهد الخليفة المنصور ، رغبة منه في الحيلولة دون أية مبادرة قد تؤدي للاضرار بهذه التجارة ، ورغبة منه بأن يعهد بمهمة حراسة حدود امبراطوريته الى عناصر موثوقة ، عهد الى حامية من الخراسانيين كي ترابط في الرافقة ، وهي المعروفون بولائهم للأسرة العباسية • وقد عثر في عهد المهدي على حل للنزاع الذي كان ناشبا بين المدينتين ، اذ أقام والي الجزيرة سوقا في العرصة الشاغرة التي كانت تفصل بينهما وقد شجع الخليفة هرون الرشيد ، ابن المهدي ، هذا الاتجاه بتوسيع الربض الذي حلتّ بازاراته بسرعة مكان اسواق واسط الرقة • وقد شيد هارون الرشيد قصورا منيعة في شمالي وفي شمال شرق السور ، كان يقصدها خلال فصل القيظ للاستجمام من حر بغداد أو للاشراف على الصوائف التي كان يشنها على البيزنطيين •

وابتداء من عام سبعمائة وتسعين وستة (مائة وثمانون للهجرة) أقام في الرقة بصورة دائمة ، بعد أن نقل اليها بلاطه ، ومن هناك قام بالقضاء على نفوذ البرامكة ، ولم يغادرها الا قبل عام واحد من وفاته •

ويمكن اعتبار هذه الفترة أوج مركب الرقة - الرافقة العمراني الذي كان يعج بالحيوية والنشاط • وقد كانت هذه المدينة مركز منطقة زراعية غنية ففي فصل الربيع كان يمتد في اتجاه الشرق ، ولما وراء البليخ ، بساط من الخضرة ، في حين كان السهل ، في اتجاه الغرب ، مكسوا بنبات السوس وكانت المنطقة من أشهر المناطق المعروفة في ميدان القنص ، اذ لم يكن يعثر فيها على الاسود فحسب بل وعلى الفهود والنمور أيضا •

وكانت مدينة الرافقة الجديدة تهيم بحكم موقعها على تخوم بادية الشام وكانت تحط تحت اسوارها القوافل القادمة من الجنوب عن طريق تدمر •

وهكذا كانت هذه المدينة واقعة في نهاية عدد لا بأس به من الطرق • فقد كان ينتهي عندها طريق الرها الذي يسلك وادي البليخ ، والذي كان يرفده الطريق القادم من نصيبين سالكا وادي الخابور • هذا كما كان ينطلق من الرقة الطريق المؤدي الى دمشق • وأخيرا كانت الرقة نقطة انطلاق « طريق الفرات » الشهير والذي كانت تكثر عليه المخاضات العديدة ، والذي كان العرب يطلقون عليه اسم طريق « الغراض » •

وهكذا استطاع مركب « الرقة - الرافقة » الواقع في قلب شبكة واسعة من الطرق أن يؤكد وظيفته كمركز تجاري على غاية من الأهمية . ويصف المقدسي بأسهاب غنى أسواقها وبازاراتها ، ووفرة أرزاقها ، ورخاء سكانها ، ويمتدح على الأخص صابونها وزيتها اللذين كانت تنتجهما هذه المدينة التي حازت على شهرة فريدة بهما . وبلغت أبعاد أسواقها أنها استطاعت أن تستوعب في إحدى المرات ، في عصر هرون الرشيد ، حوالي ستة عشر ألفا من الرقيق ، وهو رقم لا يخلو من المبالغة بلا ريب ، ولكنه يظل مع ذلك ذا مدلول . وأخيرا عرفت مدينة الرقة - الرافقة إشعاعا ثقافيا عظيما . فمن بين العلماء الذين احتضنتهم بين عام ٨٧٧ م / ٢٦١ هـ و ٩١٨ م / ٣٠٦ هـ كان البتاني(*) وهو أحد أكبر مشاهير علم الفلك الذين عرفهم العالم العربي الإسلامي ، وفيها حقق أكبر إنجازاته .

ذاك هو العصر الذهبي لمدينة الرقة - الرافقة الذي تعرض مع ذلك لعدة نكسات أليمة . ففي عام ٨١٢ م / ١٩٧ هـ حدثت فيها انتفاضة أدت إلى حريق ربضها ، وبعد أربعة أعوام خضعت الرقة - الرافقة إلى سلطتين متنافستين وأقيم جدار بين البلدين لوضع حد للمعارك فيما بينهما . وأخيرا وفي عام ٢٤٥ هـ تعرضت كل بلاد الشام الشمالية لزوال رهيب .

(*) ان العالم الفلكي الشهير ابو عبد الله محمد بن جابر بن سنان البتاني الرقي المتوفى سنة ٢١٧ هـ / ٩٢٩ م هو رقي في مولده ومنشأته ، وان كان ينتسب في أصله للطائفة الحرانية (الصابئة) .

وقد ادى تفتت الامبراطورية العباسية بعد ذلك فضلا عن الاضطرابات السياسية ، وفقدان الامن ، نتيجة غارات الاتراك والفرنجة في سائر انحاء الشرق الادنى . الى تسديد ضربة خطيرة لازدهار المدينتين . وهكذا تعرضت الرقة في القرن العاشر الميلادي الى انحطاط سريع جعلها بعد قليل عبارة عن ضاحية للرافقة . وتعرضت كلتا المدينتين الى سلسلة متسارعة من الحكومات المتعاقبة . ففي نهاية القرن العاشر المذكور خضعت لسلطة الاخشيديين الذين كانوا يحكمون مصر . وفي القرن الحادي عشر أصبح بنو نمير المسيطرين على مدينة الرقة - الرافقة . وهاجم الفرنجة ، الذين كانوا يحاولون التقدم جنوبا انطلاقا من الرها المدينتين اكثر من مرة . ولكن بعد هزيمتهم في موقعة رأس العين عام ١١٠٤ م / ٤٩٧ هـ اضطروا للعزوف عن مشروعهم .

وعلى كل حال فقد استردت المدينة شيئا من النشاط والازدهار في عصر الاسرتين التركيتين أي الزنكيين والايوبيين(*) في بلاد الشام بين عامي ١١١٨ و ١٢٥٩ م ، فلحلتها الامير نور الدين في عام ١١٥٩ م / ٥٥٤ هـ ثم تخلى عنها لاخته مودود بين عامي ١١٦٧ و ١١٧٠ م اعترافا منه بالعون الذي أمدّه به عند مناجزته للفرنجة . وعلى اثر وفاة اخيه قال نور الدين الاعتراف بسلطته من ابن اخيه اتابك الموصل ، وراح يمارس سلطته على الموصل ذاتها وبذلك اصبحت الرقة - الرافقة في وسط دولة فسيحة تمتد من منابع نهر الساروت الى خوانق اليرموك ، فكان يحدها من الغرب نهر العاصي وسلسلة جبال لبنان ومن الشرق

(*) الواقع ان الاسرة الثانية ، اي الايوبية ، هي كردية وليست تركية .

نهر الخابور والفرات الاوسط وبادية الشام^(١٤) . وقد لعبت الرقة - الرافقة باعتبارها مدينة محصنة دورا هاما في الدفاع عن الدولة ضد الفرنجة والسلاجقة . وتحت حكم نور الدين تم ترميم الجامع الذي بناه المنصور في عام ٧٧٠ م / ١٥٤ هـ وازدان بمنارة عالية مستديرة مبنية بالطابوق ، وزودت المدينة ببيمارستان وبمدرستين ، احدهما تتبع المذهب الحنفي بينما اختصت الثانية بالمذهب الشافعي ، وبعد فترة قليلة قام فيها أيضا خانقاه^(١٥) ، وكان الغرض من اقامة هذا المعهد الذي يندرج ضمن اطار الجهاد الذي كان يقوم على عاتق حكام الثغور أو الاتابك ، أقول كان الغرض منه تنشيط الحياة الدينية وايواء السفار الذين يعملون على دعم معارفهم الروحية . وفي عام ١١٧٤ م استولى ابن اخيه اتابك الموصل على المدينة ، وبعد عشرة اعوام من ذلك التاريخ ، عمد صلاح الدين ، بعد أن جرد الزنكيين تدريجيا من سلطتهم الى احتلال دمشق وصعد الى حلب ثم استولى على مدينة الرقة - الرافقة ، فتوحدت الجزيرة من جديد تحت سلطته .

وقد استطاعت مدينة الرقة - الرافقة خلال كل هذه الحقبة المضطربة ، أن تحتفظ ببعض من نشاطها ، على الرغم من الاتفاضات وتعدد تبدلات السلطة ويتجلى رخاء المدينة في الكثير من قطع الخزف المطلي بالمينا اللامع ، والصيني الوحيد اللون ، والزجاج ، مما انتجته الرقة بين القرن الحادي عشر والرابع عشر الميلاديين ، والذي يشهد على فن رفيع ومقدرة تقنية كبيرة . غير أن دمار المدينة كان وشيكا وكان قاصما وكليا . وقد أدت زمرة الاجتياحات المنغولية في أعوام ١٢٦٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٠٩ ، ١٣٠٠ الى الاضرار بتجارة المدينة .

فقد أثر سقوط بغداد على كل العالم الاسلامي ، وبصورة خاصة على الرقة والرافقة •

ورغم كل هذا قاومت المدينة جحافل تيمورلنك ببسالة طيلة القرن الرابع عشر • بيد أن اجتياح عام ١٣٧١ م / ٧٧٣ هـ كان ضربة قاضية، فقد هرب سكان المدينة امام جحافل تيمور لنك ، بينما دمّرت المدينة نفسها وغدت نهبا للغزاة الجدد ، حتى أن قنوات المياه فيها لم تسلم من التخريب فدمّرت في معظمها •

ومنذ ذلك الوقت تحولت مدينة الرقة - الرافقة الى أكوام من الاتربة ، فانعدام الامن وانحطاط الحياة الحضرية بصورة شاملة في سائر انحاء المنطقة ، سددت ضربة خطيرة الى الحياة الاقتصاديةوالى تجارة القوافل ، وجعلا كل محاولة لحياء المدينة نوعا من عبث • وفي ذلك الحين كانت التجارة الدولية قد انتقلت نحو رأس الرجاء الصالح ، الذي غدا طريقا سالكا منذ نهاية القرن الخامس عشر بفضل التقدم الطارئ على فن الملاحة ، واقفرت بهذا طرق الحرير والتوابل القارية تدريجيا ، وتحولت الى مرتبة محاور من الدرجة الثانية • وفي عام ١٥١٦ م انضوت بلاد الشام تحت سلطة العثمانيين ، وبعد بضعة أعوام فقط جاء دور العراق •

وقد نتج عن التقسيمات الادارية لعام ١٥٦٦ م / ٩٧٤ هـ ظهور ولاية الرقة التي منحتها تلك التقسيمات حدودا تمتد شمالا لما وراء ديار بكر ، وجنوبا حتى مشارف دير الزور الحالية • وكان العثمانيون يرمون من وراء ذلك ان يستعيدوا لحسابهم هالة المجد القديمة التي

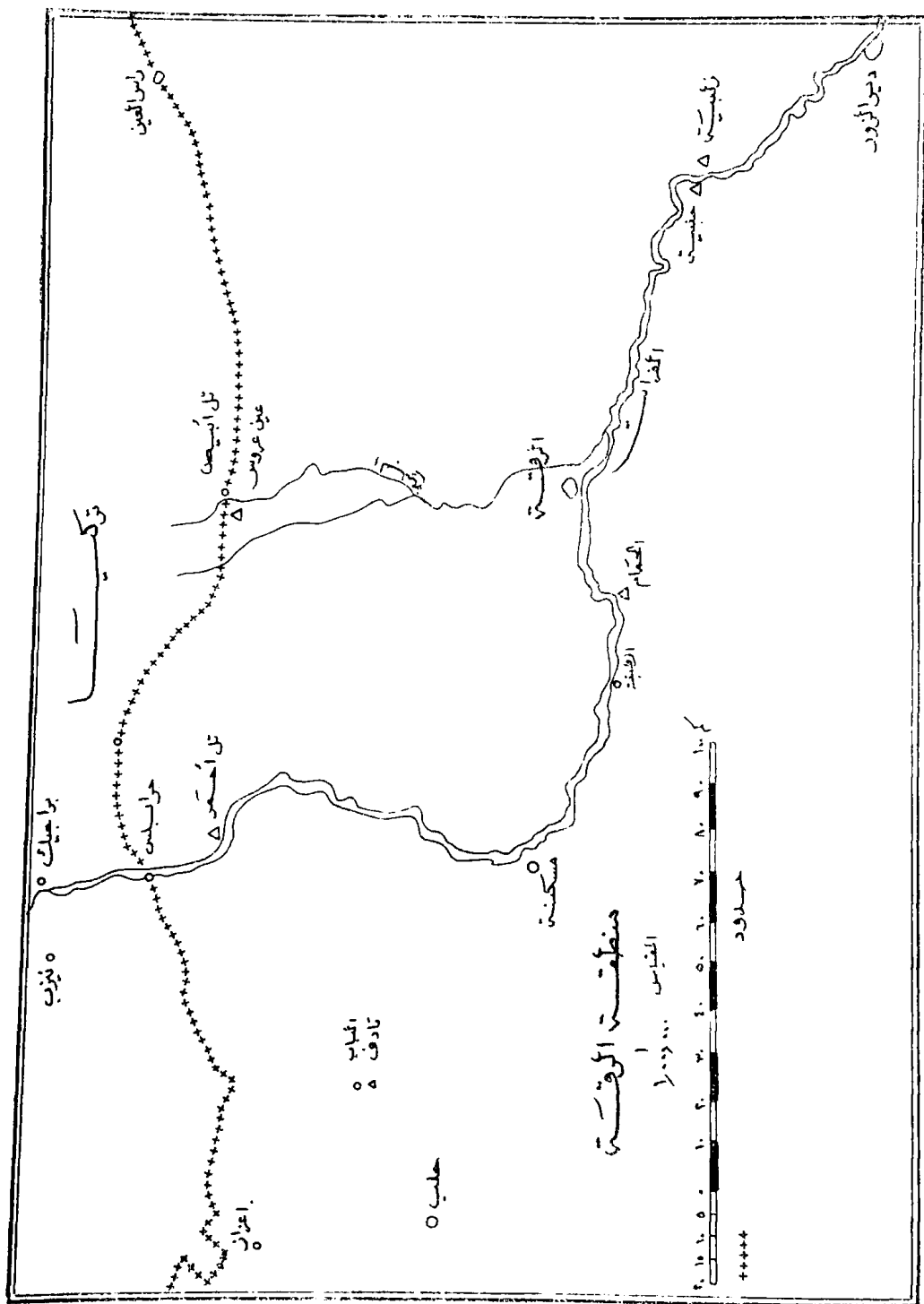
عرفت لمدينة الرقة - الرافقة ، غير أن هذه المدينة لم تكن أكثر من أطلال خربة ، ولم يستقر بها أي من الولاة ، في حين أصبحت السلطة الحقيقية في كل المنطقة في يد القبائل البدوية . كما أن كل التنظيمات الإدارية التي حدثت فيما بعد والتي كانت تربط الرقة تارة بحلب وتارة أخرى بأورفة لم تبدل شيئاً من أوضاع المدينة . وكان الولاة يتعاقبون حسب وتيرة سريعة وكانت صلاحياتهم تنحصر في اعتماد سلطة شيوخ البدو ، وفي إرسال المتسلم لجباية الضرائب التي غالباً ما كان يعجز عن تحصيلها ، أو للقيام ، عند الضرورة ، بقمع الانتفاضات في بدايتها خشية أن تمتد لمناطق أكثر اتساعاً .

وقد أدت هذه التدخلات العنيفة من جانب الحكومة العثمانية والمتناوبة مع حقبة طويلة من الغياب الكلي للسلطة في أقاليم الشام الشمالية ، أقول أدت إلى تمديد فترة سبات هذه المنطقة ، وفي الواقع كانت كل العوامل التي عملت في الماضي على تفتيحها منعقدة بشكل مريع واعني بتلك العوامل :

— استغلال الإنسان بصورة عقلانية للموارد التي يقدمها الفرات ورافده البليخ اللذان كانا ركيزة الحياة المستقرة في هذه البقاع .

— وجود سلطة مركّبة قوية تتدخل مباشرة في المنطقة لتدفع التنمية فيها إلى الأمام ، مما سمح في الماضي بتحول السكن المستقر إلى تجمع حضري ، وقد نجم عن تراخي هذه الهيمنة المباشرة للدولة ، وانعدام جبل الأمن ، بعثرة السكان الحضر ومن ثم تلاشيهم .

وفي الواقع كان علينا الانتظار حتى القرن التاسع عشر لتتضافر عدة عوامل تاريخية مع جهود بشرية كي تخلق شروط « يقظة » هذه المنطقة الواقعة في شمالي بلاد الشام .



شكل (٢) منطقة الرقة

الفصل الثاني

انبعاث الرقة

يرتبط انبعاث مدينة الرقة مباشرة بحركة استقرار تناولت ، في نهاية القرن التاسع عشر ، قبائل البدو الضاربة في منطقة الفرات وحتى تخوم المعمورة • وهي منطقة مسكن واقعة الى الغرب من خط اعتباري يصل مدينة حلب بحماة وبحمص ودمشق • وقد نتجت هذه الظاهرة عن عاملين :

اولا : تعرض اقليم الجزيرة لاجتياح قبائل عربية بدوية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، قبائل ظلت حتى ذلك الوقت محصورة في جنوبي جزيرة العرب ، أي في نجد وفي أواسط شبه الجزيرة العربية ، والتي دفعت امامها عند تخوم الصحراء السكان الأوّل ، العاجزين عن مقاومة هذه الموجة التي كانت تصعد ، وتصعد دون هوادة • وهكذا كانت جموع المؤخرة تدفع سكان القرى أمامها شمالا وغربا نحو بقاع السكان المستقرين في الامبراطورية ، مما اضطر اكثر المقهورين تقدما نحو الشمال أو نحو الغرب الى الالتجاء للمعمورة وطلب حماية الحكومة وتقديم الخضوع اليها • ومن ثم ،

ونظرا لافتقارهم لمراع واسعة بما فيه الكفاية ، فقد اضطروا لتقليص اعداد قطعانهم لدرجة شديدة ، وقسروا من أجل تأمين معاشهم الى التخلي عن الرمح مستعيضين عنه بالمحراث والمجرفة ، وعن الخيمة مستبدلين اياها بالطامة ومن الطامة الى الكوخ ، ومن الكوخ الى البيت والقرية •

ثانيا : تمكن سلطة العثمانيين على بلاد الشام ، فقد عرفت الحكومة العثمانية كيف تستغل التشكيلات القبلية الجديدة في الاقاليم السورية الشمالية وذلك بتبني سياسة تحضر فعالة وتنفيذها • وكان الهدف المقصود اعادة الطمأنينة لهذه المناطق التي جعلتها الظروف الدولية من جديد ذات جاذبية شديدة ، بحسبانها محاور للتجارة العالمية ومسالك لتغلغل المصالح الاستعمارية • وقد بلغ هذا التحول الاجتماعي الذي تم ببط وبتراجعات ، كان يتعرض لها بين الحين والحين ، درجة جعلته يصيب حتى القبائل البدوية التي كانت هي الباعثة له • وكان ذلك الاستقرار يتم تدريجيا من الغرب في اتجاه الشرق بتأثير تفاعلات متقابلة بين أقطاب عدة :

- تزايد أعداد البداءة ونبت أكثر مجموعاتهم ضعفا نحو هامش نطاق المسكن المستقر (المعمورة) •
- تدخل الدولة واستتباب الامن •

(*) الطامة او الطام عبارة عن كوخ مبني من طين مسقوف بالقش وبقماش الخيمة وهو اول مرحلة من مراحل التحول عن البداءة الى الاستقرار والتحول الى فلاحي او « شوايا » •

ـ اخصاً بالريف ، ونقوذ طرق المواصلات ، وهيمنة المدينة على الاوساط الريفية •

ومما يستحق الذكر أن المراكز التي استقطبت توزع السكان الجديد بدت هي ذاتها التي شجعت في الماضي على وجود المسكن المستقر • فالظروف المكانية هي التي قادت حركة التحول الاجتماعي الذي خطط له الاهالي ، والذي قامت الدولة بتشجيعه وتوجيهه •

آ - عوامل النهضة العمرانية في شرقي بلاد الشام :

أولاً : تطور الوضع القبلي في شرقي الشام •

آ - الوضع في القرن الثامن عشر

لقد كان السكان البدو في الشرق الشامي خلال القرن الثامن عشر مؤلفين بالاساس من عناصر عربية وتركمانية وكردية •

العنصر العربي :

كثيراً ما كانت جزيرة العرب تقذف على بلاد الشام فائض سكانها • فقبل الفترة التي أخذت فيها الحياة الحضرية تنمو في منطقة الفرات الاوسط ، كانت قبائل بدوية تعود من حيث الاصل الى شبه جزيرة العرب ، تصل على شكل موجات متعاقبة الى هذه المنطقة ، مدفوعة بهدف احتلال أراض خصيبة نسبياً فضلاً عن المراعي الغنية • فقد سبق للبيزنطيين والساسانيين أن استعانوا بهذه القوات لردع هجمات محتملة قادمة من الجنوب من ناحية ، ولشن حرب استنزاف وفتح بواسطتهم من جهة أخرى • وفي العصر الاسلامي ، وفي زمن خلافة

عثمان بن عفان ، أي في الوقت الذي كان فيه معاوية بن أبي سفيان حاكما على بلاد الشام والجزيرة ، كانت السلطات الحاكمة تشجع هذه الهجرات • فأخذت قبائل من مضر ومن ربيعة تثابر على تقدمها شمالا وتحتل مناطق أصبحت تحمل اسم هاتين القبيلتين ، فاستقر بنو ربيعة في القسم الشرقي من بلاد ما بين النهرين في حين استأثر بنو بكر - وهي قبيلة من ربيعة أيضا - بالقسم الغربي من هذه المنطقة • وهكذا أصبحت الرقة « عاصمة » ديار مضر الذين كانت رقعتهم تضم كل المناطق المحصورة بين الفرات ورافده البليخ ، وكذلك المناطق التي توابك مجرى الخابور الأدنى •

وكانت هذه القبائل العربية البدوية المهاجرة في حقبة ما قبل الاسلام او ما بعده تنقسم الى مجموعتين استنادا الى أصلها الحقيقي أو المزعوم هما : عرب شمالي شبه الجزيرة ، أو العدنانيون (لانهم ينتسبون الى جد أسطوري هو عدنان) وعرب جنوب شبه الجزيرة أو القحطانيون ، نظرا الى أن قحطان هو جداهم المشترك •

وكانت القبائل العربية الرئيسية العدنانية التي كانت تتجول في المناطق الشمالية من بلاد الشام في القرن الثامن عشر تتألف من :

— طي (*) ، التي كان تعداد افرادها في عام ١٩٥٠ حوالي ٢٠٠٠ مضرب ، وكانت تنتجع على نطاق ضيق في جهات نهر الجعجع^(١) •

(*) هذا وهم من الباحثة ومن المصدر الذي اعتمدت عليه ، فقبيلة طي قحطانية وليست عدنانية •

— النعيم ، وقد أصبحت مستقرة كليا والتي يقطن شطر منها في شرقي تل أبيض •

— وأخيرا الموالي^(٢) ، وتنحصر اليوم في منطقة معرة النعمان حتى جوار تدمر والتي كانت مرابعا تمتد في القرن السابع عشر حتى براجيك في الشمال ، وحتى عانة في الجنوب ، ومن حلب غربا حتى الحدود العراقية في الشرق • وكان الموالي يتمتعون في ذلك الزمن بمكانة فريدة ويمارسون سلطتهم على كل الطرق التجارية المنطلقة من حلب • وكانت كل القبائل المستقرة في المنطقة خاضعة لهم باستثناء التركمان • وقد استطاعت قبيلة أبي ريشة ، وهم فخذ من الموالي ، أن تكون دولة اعترف بها العثمانيون ، فكانت تتسلم رسوم المكس عن المراكب التي تنحدر في نهر الفرات من براجيك حتى قلعة جعبر ، وعن القوافل المنطلقة من بغداد والموصل والبصرة في اتجاه حلب وطرابلس ودمشق • وكانت القوافل تتجه بعد مرورها بعانة « عاصمة » قبيلة أبي ريشة ، صاعدة نحو حلب مروراً بالطيبة ، أو تبلغ دمشق عن طريق السخنة • غير أن نفوذ الموالي تزعزع في نهاية القرن السابع عشر نظرا لتدهور تجارة القوافل • وبعد أن ظل العثمانيون يرجحون التفاهم معهم ، وجهوا قوات من باشاليك أورفة وبغداد لاختصاصهم كليا • غير أن زحف اعراب عشيرة عنزة الصاعدة شمالا في القرن الثامن عشر ، من أواسط شبه جزيرة العرب ، هو الذي كال لهم الضربة القاضية •

أما القبائل العربية القحطانية الرئيسية في المنطقة فقد كانت أربعة

هي :

— زبيد : الذين قدموا في القرن الرابع عشر من جنوب شبه جزيرة العرب ، واستقروا على ضفاف الفرات ، وتنقسم هذه القبيلة الى أربعة افخاذ هي :

الجبور والدليم في العراق ، العبيد والبوشعبان ، وينتشر البوشعبان اليوم على طول وادي البليخ وفي وادي الفرات الاوسط ابتداء من جرابلس حتى قرية التَّبْنِي الواقعة على مسافة ٤٥ كيلو متر من دير الزور^(٣) .

— الولدة : وقد استقروا أيضا على ضفاف الفرات ، في منطقة شمس الدين ، وذلك حتى عام ١٨٥٠ . وقد اضطر بعض أفخاذها للنزوح في اتجاه الشامية . وقد انصرفت اكرثية هذه القبيلة نحو الزراعة مثل ولدة منبج ، ويقطن البوعساف حاليا وادي البليخ الاعلى^(٤) ، كما يكون قرى في جهة الشيخ حسن وعين عيسى ويعيش أفراد عشيرة البوجراة في الاراضي المحاذية للخط الحديدي الى الغرب من تل أبيض ، أما السبخة فتسكن بضع قرى في جنوب شرق الرقة ، في الجزء الذي يحمل اسمهم من الشامية .

العفادلة : وتعتبر أراضيهم امتدادا لاراضي عشيرة الولدة ، وتمتد حتى مسافة ستين كيلو مترا الى الشرق من الرقة . وقد استقروا بدورهم على جانبي الوادي الادنى لنهر الخابور . أما في الشامية فلا يملكون اكثر من بضع قرى الى الجنوب من الرقة .

البقارة^(٥) : وقد دخلوا بلاد الشام حوالي القرن السادس عشر ، وانتشروا في اقليم الجزيرة العليا قبل أن تزعجهم عن مواطنهم موجات

الهجرة البدوية التي تدفقت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر •
وقد استقروا حاليا على طرفي الفرات قرب مدينة دير الزور بين البصرة
والجزرة على مسافة مائة وعشرين كيلو مترا .(*)

العنصر التركماني :

لقد قدمت قبائل من رعاة التركمان من آسيا الوسطى واستولوا
على آسيا الصغرى وعلى بلاد الشام بين عامي ١٠١٨ و ١١١٧ م •
وابتداء من القرن السادس عشر ، وجههم العثمانيون بصورة منهجية
نحو بلاد الشام^(٦) • وقد منحهم قدرتهم الحربية نوعا من استقلال
بالنسبة للموالي •

ولا تزال عشيرة تركمانية تحتل حتى أيامنا هذه بعض الاراضي
الواقعة شرقي البليخ ، وتتوزع بين مركزين هما حمام التركمان
واللويدة •

العنصر الكردي :

ينتسب هذا الشعب الى الارومة الهندية الاوروبية الكبرى ،
ويتألف من قبائل تملك شعورا قويا بوحدتها ، وكان يعيش في الماضي
حياة تقتصر على تربية الماشية والزراعة ويفسر استقرارهم في شمالي
بلاد الشام مجموعة من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية

(*) التصنيف الذي جاءت به الباحثة لا ينطبق مع تصنيف الانساب لعشائر وادي
الفرات فالولدة والعفادلة والسبخة والبقارة في اغلبها تنتمي كلها الى زبيد . كما ان
البوجرة والبوعساف تنتمي الى البوشعبان المتتمين بدورهم الى زبيد •

عرضها الباحث ر. روندو بوضوح^(٧) بقوله : لم تكن تنقلات الاكراد نحو بلاد الشام بالواقع اكثر من استمرار لمجمل الحركات المتجهة من الشمال الشرقي في اتجاه الجنوب الغربي ، والتي سلكت مسارات سبق ان سلكتها حركات الانتجاع الفصلية •

وهكذا يبدو أن قسما لا بأس به من المجموعات الكردية في سوريا قد نتج عن استقرار عشائر حول مخيماتها الشتوية ، من الذين تثبتت همتهم بتأثير مصاعب الحياة في أعالي الجبل ومن الذين اجتذبتهم الاراضي الطيبة فوق التلال وفي السهول • ويبدو الاستيطان الكردي على تخوم بلاد الشام عند حافة الكتل الجبلية لبلاد كردستان اذن عبارة عن ظاهرة طبيعية تماما حثت عليها عوامل ذات دافع اقتصادي •

ومن ناحية أخرى فقد كان لدور العوامل الاجتماعية والسياسية تأثيره على هذا الاستيطان بصورة تكاد تكون دائبة • فقد كانت النزاعات القبلية ، التي تنتهي في أكثر الاوقات بنزوح العشائر المغلوبة ، تساعد في تزايد افواج الذين يهجرون جبلهم كما كانت الحكومة العثمانية ، في رغبتها باستغلال مزايا الاكراد الحربية ، تعتمد الى بعثتهم في بقاع معينة من الامبراطورية حيث تستخدمهم في دعم سلطتها • وكانت في الوقت نفسه تستفيد من ذلك في تخفيف ازدحام الكتلة الكردية التي كانت ، بقيمتها العسكرية ، تعيق هيمنتها • وهكذا كانت تصرب عصفورين بحجر واحد عن طريق الحث على الهجرات المنهجية •

ويتوزع الاستيطان الكردي في سورية على طول الحدود السورية التركية وذلك فوق بؤرات مختلفة مثل : جبل الاكراد غربي حلب ، وسهل سنجار في شرق الفرات ، ومنابع الخابور ، ووادي الدجلة ووادي الجفجفج •

وقد كان لمجموعة قبائل الملية تأثير فريد على منطقة البليخ والرقعة • فقد تكونت هذه المجموعة تدريجيا حول فخذ ميلان الكردي الذي انحدر من جبل درسيم في القرن السادس عشر ، وتزايدت اعدادهم بكثرة بعد أن اندمجت بها عناصر يزيديّة وعربية • وفي القرن الثامن عشر كان حلف الملية (وهو اسم ميلان بعد تعريبه) يؤلف سلطة قوية ، لم تنفك قواتها عن التزايد حتى نهاية القرن التاسع عشر • وعلى كل حال فقد كان من جراء تقسيم اراضي هذا الحلف عند عقد الاتفاقات السورية التركية بشأن الحدود ، أن اصيب نفوذه بضربة خطيرة للغاية^(٨) •

ب - الموجات الكبرى للهجرة البدوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر : **قبائل شمر :**

لقد ظلت قبائل الرعاة حتى اواسط الثامن عشر ، من تركمان وعرب واكراد ، تعيش في البادية متمسكة بالنجعات المعتادة • الا أنه في أواخر ذلك القرن وفي مطلع القرن التاسع عشر قدمت موجة من البداءة، ليس لها ضابط ولا ناظم ، لتقلب الوضع القائم ولتجدد حيوية قوى الصحراء •

وهذه الظاهرة الملحوظة في الوقت ذاته في العديد من بقاع النطاق

السببي حتى المغرب ، لا تزال تفتقر للتوضيح • ترى هل نجست
عن تبدل مناخي ؟ ربما • وربما كان للتطلع لاحتلال اراض خصيبة
ليس لها من يحسبها ، دوره في اغراء بعض القبائل النجدية التي كانت
تعاني في ذلك الحين من الهيجان السياسي الشديد الناتج عن حركة
الوهايين •

وقد كانت الهجرة تتم دوما وكأنها مد صاعد تتعاقب أمواجه دون
ان تتقهقر بل تتقدم ولكن ببطء شديد^(٩) • وقد نتج عن ذلك
صراعات امتدت على فترة طويلة في البادية السورية ، وفي السهول
المجاورة • وقد كافحت القبائل الشديدة الشكيمة ، كالفضل والموالي ،
والتي كانت تعيش منذ قرون عديدة في بلاد الشام هذا التقدم ، الى
ان الحق الوافدون الجدد بها الهزيمة فاضطرت للالتجاء الى مناطق
محصورة على حافة البادية^(١٠) • وقد استفحلت الغارات واعمال
النهب والسلب ، وانقطعت سبل التجارة • أما سكان القرى الذين كانوا
يعيشون على حافة البادية فقد نضبت موارد رزقهم نتيجة استفحال
البترايات (الخوة) أو ضرائب الحماية التي كان عليهم ان
يدفعوها لشيخ القبائل • أضف الى ذلك ان القبائل القادمة منذ
عهد قريب كانت تحترب فيما بينها بهدف توسيع رقعة مراعيها ، ومصادر
مياهاها ، ونفوذها ، وكانت هذه القبائل المهاجرة لبادية الشام حديثا
تنسب اما للارومتين القويتين الدائمتي التنازع فيما بينهما ، واعني
بهما عنزة التي استوطنت ضفة الفرات اليمنى أو الشامية ، وشمس التي
قطنت ضفة الفرات اليسرى أو الجزيرة ، واما الى الحلف القبلي الذي
يطلق عليه اسم العقيدات •

قبائل شمر :

لقد كانت عشائر شمر هي الاولى التي باشرت حركة الهجرة نحو الشمال ، دافعة امامها الموالى والفضل ومنازعة الاكراد والتركمان على مراعيهم ، وقد احتفظ الرواة العرب بذكرى شديدة الحيوية عن هذا الاستيلاء ، فنقلها الالباء الى الابناء خلال ليالي السر العائلية . متطرفين فيها الى ما يذكر بسا تعرضت له شمر ذاتها من منازعات داخلية بين مختلف أفخاذها (١١) .

لقد آثر الشيخ الجربا ، وهو أحد كبار شيوخ شمر ، بعد أن تورط في النزاعات ، أن يتجنب سفك دماء أبناء قبيلته ، فاعتزل اتباعه . وهكذا انطلق تائها في البادية ، وقادته اسفاره الى بلاد الشام حيث طلب ضيافة شيخ قبيلة طيء . وقد تجلت مزايا النبل لدى الشيخ الجربا من خلال ملامح هذا اللاجئ الذي تظهر عليه سمات الفقر والبؤس . غير أن رجال قبيلة طيء الذين خشوا التورط في مشكلة خطيرة ناشدوا هذا اللاجئ الابتعاد عنهم . فاستأنف هذا الشيخ تجواله تائها ولكن خصوبة الارض بهرته ، فبعث بخادمه الوحيد كي يدعوا اخوانه من فروع شمر الاخرى ليلحقوا به .

فاندفع هؤلاء منطلقين من نجد وتوقفوا عند مشارف بادية الشام راجين من سادتها ، من طيء ، أن يسنحهم حق الاقامة . وقد وصل رسول شمر لمضارب طيء في الوقت الذي كانت فيه الخاتون زوجة شيخ القبيلة ، قد فجعت بابنة لها عمرها يومان فخرج كل أهل الخيام للبكاء حزنا على تلك المتوفاة وللشاركة في المأتم العام . وبعد أن

رأى الرسول هذا المشهد عاد ادراجه ، وصرح بأن القبيلة التي تندب ابنة عمرها يومان ليست أهلا لان تناشد من اجل طلب موافقتها •

وهكذا اجتاحت شمر بادية الشام بطريقة غير سلمية ، ولكن عن طريق الحرب ولا تزال سيدة عليها (*) •

وهذه الرواية الخيالية التي ربما كان يقصد منها تبرير وضع اكثر من تفسير ، تشير رغم كل شيء الى عدة وقائع تثير الاهتمام :

— وجود نزاعات داخلية في نجد في عصر هذه الهجرات البدوية الكبرى •

— الاغراء ، الذي تستحيل مقاومته تجاه هذه الاراضي الخصيبة ، والتي يغلب على الظن ان شبه جزيرة العرب كانت تفتقر لمثلها حينذاك •

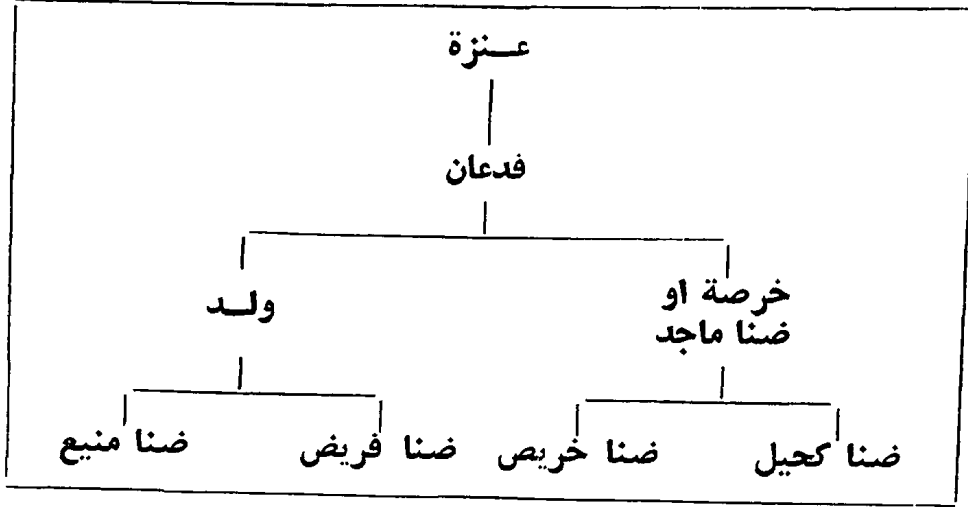
— تراخي القيم الخلقية البدوية في بادية الشام في ذلك الزمن ، ولا سيما فقدان الفضائل الحربية •

عنزة (١٢) :

وقد حدثت هجرتها في أول عقود القرن التاسع عشر • فقد هرب أحد أفخاذها الرئيسية من وجه القحط ، وهم الفدعان ، تلك القبيلة التي وسعت مدى نجعاتها فبلغت بادية الشام • وقد استطاعوا ، بالتحالف الذي عقدوه مع الموالي ، على ازعاج قبائل شمر عن مواطنهم ودفعهم نحو شمالي بلاد الشام ، الى أن اضطروهم الى عبور الفرات •

(*) لا يزال المثل الدارج لدى رجال عنزة وشمر من الباقيين في نجد يقول : الشام شامك اذا ما الدهر ضامك ، لانهم يعتبرون بلاد الشام بلاد الخير والغذاء الوفير ..

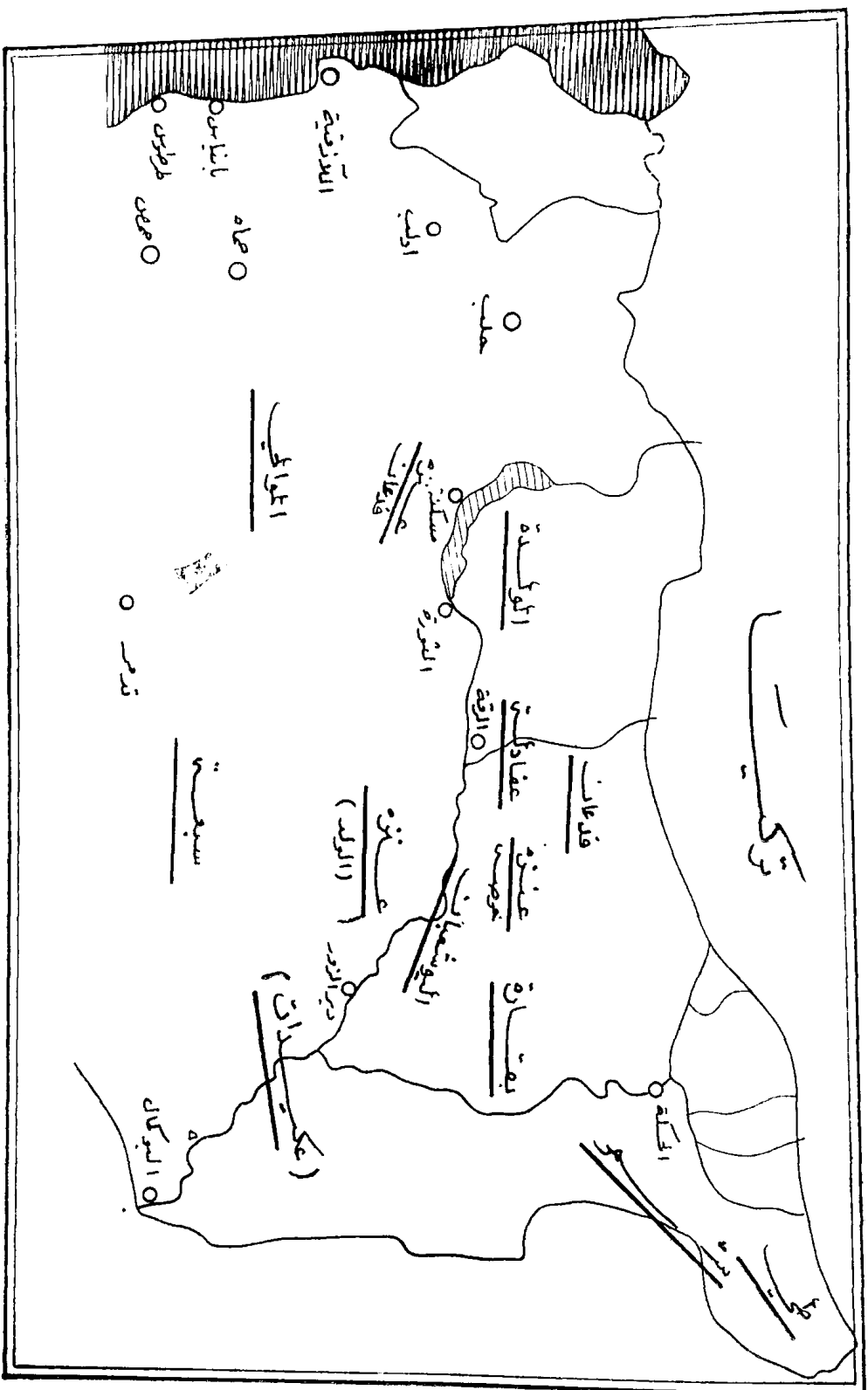
وفي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قدمت موجة من عنزة مؤلفة من عشرين ألف مضرب لتدعم موجة أوائل المهاجرين فتم لهم زحزحة شمر نحو منطقة تقع على الحدود السورية العراقية الحالية • وتتوزع عنزة حسب المخطط التالي :



واستقرت الولدة الى الغرب من البليخ ، بين مسكنة وأبي هريرة ومخفر الحمام في حين قطن ضنا ماجد شرقي البليخ ، وكانوا ينتجعون شتاء في الشامية •

العقيدات (١٣) :

يحتوي مصدر اسم هذه القبائل ، كما يدل عليه ، على فكرة عقدة « بلهجة بدوية » أي حلف ، تحالف ، ويشكل العقيدات اتحاداً ، أو كوتفيدراسيون عشائرياً ، وتتألف النواة في هذا الاتحاد من مجموعة عشائر نفذت الى سورية حوالي مطلع القرن التاسع عشر وشغلت الاراضي الواقعة على ضفاف الفرات الاوسط • ثم مالبت أفخاذ أخرى، وكثير منها لم تكن مهاجرة بالاصل، ان انضمت الى هذا الاتحاد وأهم هذه الافخاذ البوخابور ، وأصلهم من نجد ، والحسون والبوسرايا وهما عشيرتان جاءتا لتندمجا فيما بعد ضمن لفيف العقيدات •



قابل منطقتي الرقعة والمستعمرات السورية

٢ - تدخل السلطة المركزية :

أ - اوائل المحاولات :

كانت سيطرة الدولة العثمانية على بلاد الشام في أيام هذه الهجرات البدوية قد بلغت ادنى مستواها ، اذ كانت سائر المناطق الواقعة في شرقي الطريق الامبراطوري (السلطانية) الذي يقود من حلب الى دمشق قد اصبحت تحت هيمنة القبائل البدوية • وكانت الانتفاضات عديدة في سائر الانحاء تقريبا ، ولاسيما في شرقي الفرات ، حيث كانت قبائل المليّة الكردية كثيرا ماثير القلاقل ففي عام ١٨٩٠ كانت سيطرة زعيمها تيمور باشا تمتد حتى تخوم مدينة حلب • وفي مقابل ذلك كانت قوات الدرك الموجودة تحت تصرف والي حلب ناقصة التجهيز والتدريب ، اذ كان تعدادها الاجمالي لا يتعدى بضع مئات من الاكراد والتركمان وعدد مماثل من المغاربة •

وهكذا فان ظاهرة اقفار الارياف من سكانها والتي لوحظت في ذلك العصر في شطر كبير من الاراضي السورية قد تجلت بصورة حادة في منطقة الفرات الاوسط وكان سكان القرى يتعرضون لاعمال التخريب الناتجة عن أعمال البدو ، هذا فضلا عن عبء الضرائب وتجنيد اكثر الرجال بسالة في الجيش العثماني • وبذلك حلت عليهم كل أنواع البلايا ، اما على شكل عام جفاف وقحط ، او جائحة طاعون ، أو سواها من أمراض أخرى اكثر سلامة ، أو لاذلال خاص من جانب الباشا ، أو حتى الالتزام بايواء فصيلة من الجند مما كان له في كثير من الاحيان نتائج كارثية • واضطر الكثير من العائلات حينذاك الى

هجر الارياف ذاهبين لرفد موجة المعوزين في المدن او للاستقرار في قرى أكبر حجماً ، قادرة نظراً لحجم سكانها على صد هجمات الاعراب وشطط العصابات المسلحة غير النظامية . وقد كان هذا الحل الثاني هو الأكثر حدوثاً في ضواحي حمص وحلب حيث تسكنت بعض القرى الضخمة ، التي تسلك موارد كبيرة من الماء للزراعة ولتربية الماشية ، والقائمة فوق مواضع دفاعية حصينة ، أو ذات مكانة فريدة كمركز تجاري، أقول تسكنت أن تقوم بوظيفة ملاذ لسكان القرى القليلة الحجم والمنعة^(١٤) .

وعلى كل حال لم يكن الامر على مثل هذا الحال في منطقة الفرات الاوسط التي خلت من قدر كبير من سكانها الفلاحين . واستناداً الى مايرويه الرحالة فولني Volney ، لدى مروره ببلاد الشام، فإن جباة الضرائب لم يكونوا يدخلون في حسابهم أكثر من أربعمئة قرية من اصل ثلاثة آلاف ومئتي قرية كانت قائمة في ولاية حلب . ويعتبر هذا الرقم ، رغم كل ما يحويه من مبالغة هذا العالم ، ذا مدلول . وفي الواقع نجد في نفس التاريخ ، أي حوالي العام ١٧٨٠ ، ان الرقعة الواقعة شرقي حلب قد بلغت درجة مذهلة من الاقمار حتى أن والي حلب عمداً ذات مرة ، كعقوبة لبعض القبائل الكردية والتركمانية في منطقة عفرين ، الى اصدار قرار يقضي على هؤلاء بالرحيل للاقامة في منطقة الرقة ، ولكن هؤلاء فضلوا تفادي هذه العقوبة بتأدية غرامة مالية ثقيلة .

وقد حدثت طليعة ردود الفعل على هذه الاوضاع في عهد السلطان محمود الثاني الذي حكم بين عامي ١٨٠٨ و ١٨٣٩ . وقد كان استلام هذا السلطان لدفة الحكم فاتحة لزمرة من الاصلاحات كان أحد أكثر

معالمها أهمية هو تحديث الجيش العثماني • فقد ألغى محمود الثاني في سنة ١٨٢٦ جيش الانكشاريين ، وشكل جيشا على النمط الاوربي ، تم تدريبه على أيدي مدربين من الانكليز والبروسيين • وسمح تجديد كيان الجيش للعثمانيين ، منذ ذلك الوقت ، والى حد ما ، بدعم مقاليد الحكم • وهكذا نجح رشيد باشا في سنة ١٨٣٠ في اخضاع القبائل الكردية القاطنة في جبل سنجار ، وفي منطقة الموصل فأعدم زعماءهم ، أو نفاهم الى ديار بكر حيث هلكوا^(١٥) • غير أن سياسة القمع التي كان العثمانيون يقومون بها تعرقلت بقدم ابراهيم باشا عام ١٨٣١ ، وضم هذا الاقليم الى مصر حتى عام ١٨٤٠ •

ب - دور ابراهيم باشا :

استطاع ابراهيم باشا خلال هذه الفترة القصيرة من الهيمنة المصرية أن يفرض قانونه ، فشجع الزراعة والتجارة في المناطق التي سيطر عليها ، وفتح ابوابها أمام التجار الاوربيين • كما حاول رسم سياسة تتيح له اخضاع القبائل المتمردة في شرقي بلاد الشام • وقام في البداية باجبار قبيلة الهنادي^(١٦) على الاستقرار في شرقي حلب كي تؤلف حزام أمان ضد البدو ، بحيث أمكن اعمار خمسين قرية مهجورة غامرة في المناطق المجاورة لحلب • وتقدمت بعض جماعات الهنادي بعد معركة نصيبين ، التي وقعت في ٢٤ حزيران ١٨٣٩ حتى بلدة رأس العين ، وهي بلدة واقعة على الخابور في شمال شرق الرقة ، وقد طردتهم قبيلة شمر فيما بعد من هذه المنطقة ، ولكن بعض الاسر من هذه القبيلة مكثت في هذه المنطقة واستقرت بها حتى أيامنا •

وقد تم اخضاع عدة قبائل عربية وتركمانية وجردت من سلاحها على أيدي قوات ابراهيم باشا ، بينما اضطرت قبائل أخرى ، بقصد الاحتفاظ بنوع من الحكم الذاتي الى أن تدفع آجار الاراضي التي تزرعها أو تستغلها كمراع .

وحوالي العام ١٨٤٠ تطور الوضع الى حد كبير في شرق الفرات، وان كان ذلك بصورة غير متجانسة ، ففي الشمال أخذ نفوذ العثمانيين يظهر محسوسا بشكل فعال ، وفي المناطق الوسطى تعاونت قبائل الملية مع ابراهيم باشا ، أما في الجنوب من جهة دير الزور ، فقد كانت تتجاذب المنطقة السلطة العثمانية من طرف والمصريون من طرف آخر ، مما جعلها لا تخضع لاية سلطة اللهم الا سلطة شيوخ القبائل .

ويوفر التقرير الذي دبجه الكابتن الانكليزي هنري بالس لينش H. B. Lynch في أعقاب جولته التي قادته من عام ١٨٣٥ من براجيك الى دير الزور ، أقول يوفر معلومات ثمينة عن الوضع الحقيقي في شرقي سورية ، وعلى الاخص ، في منطقة الرقة ، في ذلك التاريخ . فقد اشترك كاتب التقرير في بعثة دراسة الفرات برئاسة الكولونيل شيزني بين عامي ١٨٣٥ الى ١٨٣٧ بأمر من الحكومة البريطانية^(١٧) . وكان هدف جولته تقدير قوة القبائل المستوطنة على ضفافه وسبر مشاعرهم تجاه انكلترا ، ودراسة امكانات النهر الملاحية ولا سيما للتثبت من وجود مصادر للتموين بفحم الخشب .

وقد انطلق اعضاء البعثة من براجيك في الاول من ايلول ١٨٣٥ ، كي يبلغوا اورفة في اليوم التالي .

وبلية لطلبهم الملحّ منحهم الباشا حرسا مؤلفا من دركيين ومن أحد الشيوخ الدينين ، وكانت مهمة هذا الحرس أن يرافقهم حتى الرقة التي لم يكن أي طريق ممهد يمتد إليها ، وأن يسهل مهمتهم لدى القبائل التي يمرون بها •

وكان الطريق حتى حرّان محفوظا بقرى انشئت حديثا بعد أن قسر رشيد باشا العصاة على الاستقرار ومعاونة زراعة الارض • وقد واكبوا بجوار هذه البلدة المجرى الجاف للقنوات التي كانت تروي المنطقة في الماضي • وبلغوا بعدئذ مجموعة من الاكواخ التي تقطنها الفئات الأكثر فقرا من الفلاحين العرب • ومن ثم اضطروا للاعتذار عن عدم قبول دعوة الزعيم الكردي المّلي « أورناية » ، والذي كانت قوات رشيد باشا تطارد قبيلته ، وذلك للحفاظ على علاقات طيبة مع الباب العالي ، وتابعوا طريقهم بمحاذاة البليخ ، فزاروا العشائر التي كانت تمارس زراعة الارض في ضواحي اطلال الرقة ثم هبطوا مجرى الفرات حتى بلدة دير الزور • وكانت هناك قبائل عديدة تقطن على طول ضفتي النهر في أخصاص من أغصان نبات السوس • وقد استطاع أعضاء البعثة رغم الخصومات القائمة بين القبائل ان يكتسبوا صداقتها بتوزيع المنتجات المصنوعة الانكليزية بصورة سخية • ونالوا في مقابلة ذلك التأكيد بأنهم يستطيعون مقايضة مقادير كبيرة من تلك المنتجات مقابل أخشاب التوت والجوز والطرفاء التي كانت تنمو بغزارة ، والتي كان الانكليز يعتمدون عليها في تكوين مصدر تموينهم من فحم الخشب •

وتبدو هذه الرواية ذات مدلول على تعقد الشطرنج السياسي في المناطق السورية الشرقية في أيام ابراهيم باشا ، كما تشير أيضا لوجود

بداية استقرار واضحة ، وعن استئناف ممارسة الزراعة على طول وادي الفرات والبلخ . وعلى كل حال فان الكولونيل شيزني يؤكد في تقريره الشخصي عن الرحلة انه لم يصادف أية قرية ثابتة دائمة . ورغم كل شيء فان القبائل كانت تبدو متشبثة بأرضها بعناد . وفي الواقع فان قوات ابراهيم باشا لاقت ، عند مغادرتها دير الزور ، صاعدة ضفة الفرات اليمنى العديد من القبائل التي كانت تزرع الرز والذرة الصفراء ، والتي كانت تؤكد قدرتها على الدفاع في وجه أي هجوم من جانب بدو عنزة .

وبعد انسحاب ابراهيم باشا من بلاد الشام لوحظ تقهقر في مجمل البلاد ناجم عن ادارة غاية في الرداءة وعن استئناف غزوات الاعراب بحيث عاد عدد كبير من القرى التي أعمرت بالسكان قبل قليل للاقفار والبوار من جديد .

ج - عودة العثمانيين :

ويبدو أنه كان من اللازم الانتظار حتى أواسط القرن التاسع عشر كي تظهر سياسة حازمة في مجال توطين البدو . ففي الاصل كان العثمانيون يستهدفون توطيد الامن بقصد الاشراف بصورة ناجعة على طريق العراق لان الحدود مع الفرس كانت معرضة لتهديد لا هوادة فيه ، ثم ان الهزائم التي تعرض لها العثمانيون على الجبهة الشمالية مع روسيا ابرزت أيضا بزيادة أهمية سوريا وبلاد ما بين النهرين في الحفاظ على مصالح الباب العالي . وأخيرا فان الدول الاوربية العظمى أخذت توجه كذلك اهتمامها لمنطقة الفرات التي باستطاعتها ان تعود

محورا كبيرا للتجارة الدولية • وقد تم استرداد وادي الفرات على أيدي العثمانيين تدريجيا بفضل سياسة سلكت محورين كبيرين :

— توغل طرق المواصلات •

— تبنيّ الحكومة العثمانية تدابير تشجيعية ترمي الى حث القبائل البدوية الضاربة في المنطقة على الاستقرار وعلى تعاطي الزراعة • ولم تكن الدول الاوربية الكبرى قليلة الاهتمام باستتباب الامن في وادي الفرات فقد كتب ك. ب. هوري في عام ١٨٤٢ ما يلي :

« تتفق أقوال كل الناس على أن نصف سورية اليوم عبارة عن اراض بور وغير مأهولة غير أنها تنتج حاليا بالرغم مما هي عليه من البؤس والاهمال ، كميات كبيرة من التبغ والقطن والحرير (...) ومن المرغوب فيه ، لمصلحة التجارة ، أن تقوم الاتصالات على الفرات بين سورية وآسيا الداخلية ، وأن يربط خط حديدي هذا النهر بالبحر الابيض المتوسط • فالتجارة بواسطة القوافل تظل خاضعة لمخاطر شديدة الخطورة وعديدة للغاية ، فهي قليلة الامان ، وباهظة الكلفة ، مع تحديد امكاناتها مما يجعلها عاجزة عن تلبية مطالب المبادلات العظيمة التي تبدو ملامحها اليوم بين اوربا وآسيا وافريقيا (١٨) » •

وقد سبق ان لفت الملاحه على الفرات انتباه الانكليز المهتمين بافتتاح طريق نحو الهند • وهكذا كانت البعثة ، التي قادها الكولونيل شيزني على الفرات بين عامي ١٨٣٥ و١٨٣٧ ، في عهد الملك ويليام الرابع ، ترمي بلا ريب الى التعرف على مشاعر السكان في طريقها وتأمين

مخزونات من الفحم الخشب في المنطقة ولكنها كانت تستهدف أيضا أعداد دراسة علمية للتعرف على الشروط التقنية بالنسبة للملاحة على نهر الفرات .

وقد سجلت الليدي آنا بلنت في عام ١٨٧٨ هذا الاهتمام المتزايد بوادي الفرات « المعروف لدى الجميع بأنه الطريق الكبير في اتجاه الهند » وكتبت تقول « نحن نعتمد على مصدر موثوق يرى أن في امتلاكه من طرف دولة صديقة مصلحة حيوية للبريطانيين . كما نعرف أيضا أن بعض المخططات قد أنجزت لمد خط حديدي على طول مجراه حتى الخليج الفارسي . كما تمت دراسات مزودة بخرائط تم رسم الخط الحديدي العتيد عليها » (١٩) . غير أن افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ قلّص الى النصف المسافة بين لندن وبومباي فأصبح المرور بوادي الفرات أمرا ثانوي الأهمية . بيد أن انكلترا ظلت متشبثة بمشروعها الأولي لاعتبارات سياسية ، وعارضت في استخدام القناة .

أما على الصعيد المحلي ، أخيرا ، فقد شددت أهمية الفرات الاستراتيجية انتباه مدحت باشا ، والي بغداد بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٣ . وقد كان مدحت باشا ، باستثماره النهر ، يطمح الى الحصول على فائدتين هما :

ربط شرقي الامبراطورية بغربها ، وبسط سلطته على القبائل العربية المترددة على ضفتي النهر .

واستنادا الى كتابة برتوي (٢٠) ، فقد سرت شائعة موائمة لمشروع الملاحة على الفرات وانتشرت بين سكان ضفاف النهر . وقد عبرت

القبائل نصف الحضرية ، التي بلغها نبأ المشروع ، عن ارتياحها لانها سترتبط بواسطة هذا الطريق الجديد بالقسم المتمدن المطمئن من البلاد وبذلك ستنجو من هيمنة القبائل البدوية الكبرى .

أما هذه القبائل فتكون الوحيدة التي ستتضرر من هذا المشروع ، اذ لن ينقص الاتصال بالخط الحديدي أو النهري من قيمة النقل بالقوافل مما يسبب لهم الضرر في موردتهم الاقتصادي فحسب ، بل سيقترح عليهم مخابئهم في الصحراء وسينتزع منهم الميزة التي اكتسبوها بفضل حركية الجمل .

وقد اتبعت هذه المشاريع الضخمة ببعض الانجازات الهامة التي تتعلق بعضها بالملاحة في الفرات وهي ملاحه كان يعقد عليها كثير من الآمال .

وهكذا انشئت مؤسسة مراكب بخارية في عام ١٨٧٠ بين مسكنة والفلوجة بجهود شركة فرنسية . غير أن كثرة الشرطان الرملية في قعر النهر جعلت الملاحة على متن هذا النهر شاقة ، ووضع جنوح آخر سفينة قرب مسكنة اثناء الحرب بين روسيا والسلطنة العثمانية خاتمة لهذه المحاولة . وقد استحوذ السلطان عبد الحميد لنفسه ، فيما بعد ، على حق احتكار الملاحة على النهر ، وعمل على انجاز مخطط كامل في عام ١٨٩٩ لتنفيذ الاشغال اللازمة بقصد جعل النهر صالحا للملاحة في سائر فصول العام ، اذ كان يصلح للملاحة خلال أحد عشر شهراً بالعام بالنسبة للمراكب التي يبلغ غاطسها ١٣٠ سنتمترا ، وتصبح الملاحة عسيرة جدا ان لم نقل مستحيلة بالنسبة لسفن ذات غاطس اكبر (٢١) .

وتعاقبت بضع حملات فرنسية في عام ١٩٠٣ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ لتحقيق مشروع يرمي لاستئناف محاولة عام ١٨٧٠ ولكن هذه القضية لم تتجاوز هذا الحد .

يبد أن تكرار خيبة الامل والفشل الذي لاقته هذه المحاولات صرف الانتباه تدريجيا عن هذه المشاريع . ومع ذلك فقد استخدم الالمان في الفترة الواقعة بين تشرين الاول ١٩١٧ و تشرين الاول ١٩١٨ اسطولا مؤلفا من ثمانية صنادل ذات محرك لنقل العدد الحربية (٢٢) . واستخدم الفرنسيون من بعدهم أيضا النهر في التيار الهابط لتموين قواتهم المربطة في الرقة وفي دير الزور .

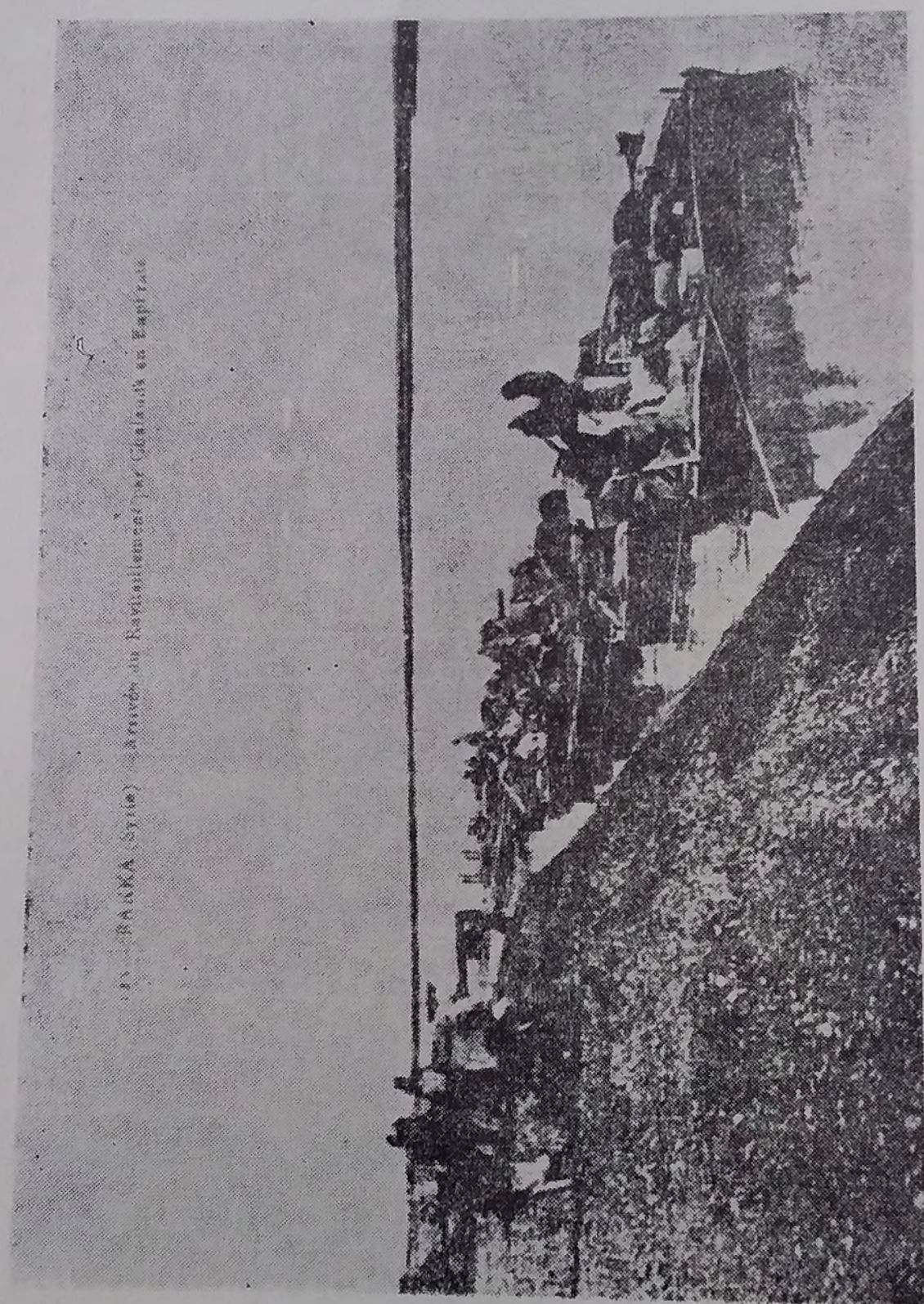
وسرعان ما ظهر أن مشروع تمديد خط حديدي هو أكثر فائدة . الا ان بريطانيا ، بعد أن حصلت على قدر عظيم من أسهم قناة السويس في عام ١٨٧٥ ، وبعد أن احتلت قواتها مصر عام ١٨٨٢ ، تخلت عن مطامعها في اقليم الفرات . وعندها منح السلطان عبد الحميد ، الذي حكم ما بين ١٨٧٦ و ١٩٠٩ ، المانيا امتياز خط حديد بغداد . ولم يلبث الالمان أن عمدوا الى تنفيذ القطاع المتجه نحو ديار بكر ونحو براجيك ، وهما مدينتان تكون الملاحه على النهر بينها ميسورة اكثر(*) ، غير أن تقدم الاشغال على الخط الحديدي لم تنشط الا في مطلع القرن العشرين ، ولضرورات الحرب .

(*) عبارة غامضة لان نهر الفرات لا يمر من مدينة ديار بكر بل نهر دجلة .

والخلاصة أن الانجازات في مجال طرق المواصلات كانت مخيبة
للآمال بالنسبة لضخامة المشاريع التي كانت تخطط لها الدول الكبرى •
غير انها كانت ايجابية المفعول من ناحية كونها أيدت مشاريع السلطان
في تقوية قبضته على المناطق الشرقية في سورية • وبهذا شجعت الى حد
كبير السياسة العثمانية الرامية لتوطين القبائل البدوية •

ـ السياسة العثمانية في توطين البدو :

منذ عام ١٨٥٦ انطلقت أول حملة عسكرية من حلب هابطة وادي
الفرات باتجاه بغداد غير أن تعداد رجالها لم يتجاوز الخمسمائة ، ولهذا
كانت النتائج التي حصلت عليها قليلة الاهمية • وجهزت حملة ثانية
كانت أكثر نجاحاً في عام ١٨٦٤ وخلال هذه الحملة أعلنت ترقية مدينة
دير الزور لمرتبة مركز قانقارية بحضور شيوخ مختلف القبائل
المجتعين فيها • كما أنعم بهذه المناسبة على المشايخ بهبات نقدية ،
وألقاب تشريف ، وعهد اليهم بمهمة السهر على النظام وتوفير الأمن
للمسافرين •



صورة رقم ١ - وصول المُن بواسطة المراكب على الفرات

كما منحت القبائل نصف الحضرية أراضي صالحة للزراعة ، على ضفاف الفرات والخابور ، من الذين ارتضوا استغلالها • وكانت مساحة كل قطعة أرض ، محسوبة بالدونم ، تتناسب مع حجم القبيلة • ونال شيخ كل قبيلة صك تمليك جماعي ، وكانت العشيرة المستقرة معفية من الخدمة العسكرية ومن الضريبة المحصلة على الطرق ، بل وكانت تتلقى ادوات زراعية • وفي مقابل ذلك كان على الفلاحين الجدد ان يدفعوا ضريبة سنوية كآجار الارض ، على اعتبارها ضريبة عقارية • وكان هذا الرسم يمثل ١٧٪ من المحصول • وابتداء من عام ١٨٧١ استأنف مدحت باشا ، حاكم بغداد ثم الجزيرة هذه السياسة ولكن بصورة حازمة اكثر ، كما أشار الى ذلك برتوي (٢٣) :

« لقد أخذ على عاتقه اعادة الاراضي الشديدة الخصوبة الى الزراعة وهي الواقعة على ضفة الفرات اليمنى حيث كان عرب عنزة هم المتسلطون • كما استقدم معمرين وبنى القرى ، وكانت كل واحدة منها مجهزة بمساكن وبرج مراقبة وبمخفر ضبطية « الدرك » • وعند وقوع ادنى خطر كانت ترفع راية في النهار أو فانوسا في الليل طالبا النجدة ، وكانت المخافر المجاورة تسارع باتجاه المكان المحدد •

وكان نجاح مبادرته ناجما من بعض النواحي عن أن التجهيزات الحديثة التي تزود بها رجال الدرك كانت تمنحهم تفوقا تقنيا على البدو الى جانب ثقة معنوية كانوا يفتقرون اليها فيما سبق •

وفي الوقت ذاته اثرت بين الاكراد دعوة ترمي الى دمجهم بجمهرة
الفلاحين الاثراك الكبرى والتي كانت ترتبط بها بعقيدة المذهب السني .
وكان الهدف المقصود هو استغلال الانتماء المذهبي المشترك لدى
الفئتين من السكان لتوكيد حقوق السلطان باعتباره خليفة ، وبذلك
يصبح الاكراد عبارة عن رعايا طيعين (٢٤) .

وفي الحقبة نفسها ، أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،
كانت هجرة القبائل النجدية مستمرة ، وكانت تدفع أمامها عشائر شمر
الى حدود بلاد ما بين النهرين (٢٥) ، بحيث اضطرت هذه العشائر
الى الالتجاء داخل مجال محدود نسبيا ، وبذلك أصبح ميدان تحركهم
للافلات من هيسنة الباب العالي محصورا للغاية ، ولحسن الحظ تبنى
العثمانيون نحوهم سياسة تتصف بال مرونة ، بحيث تحفظ الاستقلال
الداخلي لكل عشيرة ، فلم تتدخل مطلقا في علاقات البدو فيما بينهم ،
كالغزو والثأر وهكذا حقق خضوع شمر النسبي للحكومة العثمانية ،
مثلا حقق لمنطقة ما بين النهرين وعلى الخصوص للمناطق البعيدة عن
جبل سنحار « ملجأ اليزيديين » طمأنينة لم تعهد لها هذه البقاع
من قبل .

وقد تحققت كذلك أول خطوة في اتجاه استقرار بدو عنزة عندما
منح باشا حلب سنة ١٨٥٥ للشيخ جدعان بن مهيد ، شيخ قبيلة
القدعان ، ايراد عشرين قرية في جبل شبيث ، ومن ثم أخذ شيوخ
القدعان في توسيع مجال ممتلكاتهم باتجاه الفرات (٢٦) وكانت نية

السلطات الحكومية تثبيت هؤلاء البدو فوق الأراضي التي حصلوا عليها على طول وادي الفرات . ولكن ما حدث هو أن شيوخ عشائر القبائل سجلوا الأراضي باسمهم الخاص ، وأصبحوا من كبار الملاكين العقاريين . وظلت الغالبية العظمى من العشائر بدوية . ورغم كل شيء تحققت أهداف العثمانيين بصورة جزئية ، وذلك عندما أخذ الشيوخ يبرمون اتفاقات مع رجال الأعمال الحضري ويستخدمون أنصاف البدو في زراعة الأرض .

ولكن حركة استقرار البداءة في شرقي سورية لم تتم بصورة مستمرة لأسباب مختلفة تعود لعوامل سياسية واجتماعية ، بل لقد تعرضت حتى لبعض فترات من التراجع .

وقد حصل ذلك عندما أصبح ضغط الروس المتزايد على حدود الامبراطورية الشمالية الشغل الشاغل للسلطنة العثمانية ، وبصورة مزعجة جعلتها تعبىء له كل موارها . فتخلى الولاة الذين خلفوا مدحت باشا عن سياسته ، وقلصوا في البداية عدد مخافر الدرك على طول الفرات الى أن بلغ بهم الأمر الى الغائها تماما . كما أدت رعونات بعض رجال الادارة الذين طلبوا من العشائر الحديثة العهد بالاستقرار قرعة من الشباب للخدمة في الجيش الى هجرتها (٢٧) . وهكذا ظهر الريف في شرقي حلب ، حوالي العام ١٨٧٨ ، وقد تناثرت فوقه بقايا القرى المهجورة . أما بقية القرى فكانت تقطنها جماعات من العرب المستقرين البؤساء الذين ظلوا ، رغم تخليهم عن خيامهم يحتفظون بنمط

حياة رعوية ويزرعون الارض بشكل محدود جدا • وكانت ترتاد هذه المنطقة الواسعة قبائل البدو الكبرى • فلم يكن لدى العشائر المستقرة من خيار اذا أرادت العيش ، الا أن تدفع فريضة الخوة أو أن تعود الى حياة البداوة (٢٨) •

وقد كان عام ١٨٨٠ على الخصوص فاجعا بالنسبة للسكان فقد نتج عن الجفاف موسم رديء للغاية وكانت المجاعة تهدد الناس في كل مكان • فضلا عن ذلك « أصدرت الحكومة كما يقول زاخاوو (٢٩) : مرسوما يقضي بتخفيض قيمة البشليك (وهي العملة العثمانية الصغيرة الدارجة أكثر من سواها) والمجيدي ، بحيث ذابت العملة التي اكتسبها الناس بشق الأنفس بمقدار النصف في ليلة واحدة » •

وجاء التزام الضرائب وتحصيل رسوم اضافية ، معدة مبدئيا لتمويل مشاريع الملاحة على الفرات وبناء الخط الحديدي ، جاءت لتؤلف في النهاية عبئا ساحقا على عاتق السكان المستقرين ، أما البدوي ، فعلى العكس ، « فلا يمكن الامساك به » •

على ان انتعاشا في حركة الاستقرار بدا ملحوظا في عام ١٨٨٢ فحوالي هذا التاريخ وفد التشاشان والجراكسة على سورية في أعقاب الهزائم العثمانية في القفقاس ، مما حدا بالعثمانيين لاتخاذ تدابير ترمي لتثبيت اللاجئين من القفقاس في المناطق الواقعة على تخوم المعمورة • وكان ولاء هؤلاء الوافدين مطلقا للسلطة العثمانية المركزية مما جعل منهم حلفاء أوفياء في وجه القبائل البدوية المتمردة • وهكذا قامت

مستوطنات صغيرة ابتداء من جنوب شرق حلب حتى شرقي الاردن •
وكان أوائل القفقاسيين القادمين الوافدين الى شمالي الفرات هم
الداغستان الذين بنوا بلدة رأس العين والغرة والسفح وبنوا قرى
جديدة فوق أطلال قرى قديمة • بيد أن تبدل المناخ وشروط الحياة
كان محنة شديدة عليهم ، فهلك عدد كبير منهم نتيجة الجائحات
كالكوليرا ، والحصبة والحمى الصفراء •

ورغم ذلك فقد ثبتوا بشكل وطيء في الاراضي التي منحت لهم ،
والتي ردها للزراعة وفي تلك الفترة نفسها أعيد اشغال مخافر الدرك
على طول مجرى الفرات وتكاثر عددها ، وكانت وظيفتها تحصيل
الرسوم وحماية الاداريين العثمانيين • غير أن هذه المخافر ظلت تفتقر
للقوات الكافية لتوطيد الأمن الحقيقي في الأرياف^(٣٠) • ولهذا كان
على العثمانيين التفاهم مع السلطات القبلية المحلية •

وتمت خطوة هامة في هذا الاتجاه عندما ضم العثمانيون الأكراد
الى جانبهم في عام ١٨٩٤ وذلك عندما رفعوا بعض زعمائهم لمرتبة باشا ،
تلك هي حالة زعيم القبائل الكردية المليية ، ابراهيم باشا ، الذي كان
يسيطر على كل المنطقة المحصورة بين البليخ والخابور ، والذي كان
يتمتع بنفوذ متفوق على كل رؤساء القبائل المجاورة • كما أن الأسلحة
الحديثة التي زوده بها العثمانيون منحتهم الأرجحية على كل العشائر
العربية في المنطقة مما جعله يصمد في وجه قبيلتي شمر وعنزة •

وفي عام ١٩٠٤ كانت تحت امرته ١٨٠٠٠ رجل فضلا عن تستعه بدعم السلطان . وعندما توفي سنة ١٩٠٨ كانت المنطقة تنعم بطمأنينة أكبر بكثير من الماضي (٣١) .

وابتداء من عام ١٨٩٥ اعتبرت الضفة اليسرى من الفرات سلطانية ، وعزفت القوافل المنطلقة من بغداد عن طريقها القديم المار من الموصل وديار بكر وأورفه مع اجتياز الفرات فوق عبارات عند براجيك كي تسلك طريق هيت — عانة — دير الزور — الرقة مع عبور الفرات عند مسكنة باستعمال العبارات تحت حماية عثمانية .

وفي مطلع القرن العشرين توضحت معالم حركة احياء أرياف الشرق السوري بصورة جلية للغاية ، كان من جرائها حدوث نشاط كبير في المجال الاقتصادي واستطاعت حلب على أثرها أن تقيم علاقات اقتصادية مع المناطق التي كانت خارج مجال شبكة مبادلاتها ، وأخذت تظهر حركة ترمي لتحكم هذه المدينة في الريف سائرة في أعقاب حركة اعمار الأراضي (٣٢) .

كما أخذت سياسة توطين الاعراب تعطي نتائجها الملموسة ، فقد تم احصاء عشرين بيتا من اللبن في عام ١٩٠٨ ، في عين عيسى ، وهي المركز الرئيسي لعشيرة الفدعان ، من قبائل عنزة (٣٣) .

وفي مقابل ذلك راحت جماعات مؤلفة من الأكراد ومن العرب ومن الأتراك تجتاح الريف منطلقة من اسكندرون وعينتاب وأورفه بشكل

خاص كي تقيم على ضفاف الفرات. ولكن الحرب العالمية الاولى كبحت من جماح حدة حركة الاستيطان هذه كي تستأنف بصورة أكبر بكثير بعد بضعة أعوام ، ودعمت بقدوم أفواج كثيفة من لاجئين أرمن وأكراد هاربة من تركيا .

ولقد شكلت الحياة الحضرية والحياة البدوية في سائر الأزمنة قطبين تنازعا نط الحياة في السهول السهبية السورية ، حتى لقد شهدت بعض القرى في القرن التاسع عشر ثلاثة أنماط متعاقبة من أسلوب المعيشة في مدة تقل عن قرن واحد . بيد أن الاتجاه كان من خلال هذه التبدلات المحلية واضحا تماما لمصلحة الاستقرار والتشبث بالأرض .

ب - الرقة :

اعمار البلدة من جديد .

اولا : النواة الاصلية

آ - التشكل :

يجب أن نضع قدوم أوائل سكان الرقة ضمن اطار آلية حركة اعمار الأراضي . ويستند تاريخ استقرار هؤلاء الى الأحاديث الشفوية المتناقلة ، لأن عددا لا بأس به من السكان الحاليين هم أحفاد أوائل الوافدين . ولا تزال ذكرى هذه الأزمنة عامرة في مخيلة الطاعنين في

السن . كما أن هذه الذكرى لا تزال تغذي الأحاديث في بعض السهرات العائلية ، مثلما تؤلف لحمة بعض صفحات التاريخ المحلي ، أو حتى بعض الأقاصيص الأدبية . وعلى كل حال تتخذ هذه الروايات المتناسقة ، الى حد ما ، في مجملها صيغة خاصة حسب النسب العائلي بالنسبة لراويها . ولهذا تشير هذه الحكايات الى أهمية هذا المرجع وقيمته المعاصرة في نفوس الأفراد وسلوكهم . وقد يكون هذا المصدر الشفوي موضعاً للجدل غير أننا نجد عند الفحص الناقد للاخبار الواردة أن روايات السفار والكتابات المنقولة عن الأبنية المحلية تأتي لتؤكد الوقائع ولسد الثغرات اذا اقتضى الأمر .

وتتفق مختلف الروايات المجموعة في الرقة على التأكيد بأن النواة التي تكونت حولها البلدة تشكلت تدريجياً على أثر « تجمع » بضع أسر ، كانت تجوب المنطقة ، حول مخفر درك أقامه العثمانيون . وكانت أوائل المجموعات الوافدة اليها عبارة عن عائلات وليس على شكل عشائر ، فقد كانوا عبارة عن باعة متجولين يجلبون سلع الحياة البدوية ويقومون بتسوين القبائل البدوية وشبه البدوية ، كما كان منهم أيضاً فلاحون قدموا من أورفه ومن براجيك ممن اعتادوا أن يزرعوا في أعقاب فيضانات الفرات ، وعلى طول ضفتيه — أي في الأراضي التي انحسر عنها الماء منذ فترة وجيزة بعد الفيضان — القرعيات كالبطيخ الأحمر (*)

(*) ويدعى الجبس في حلب والدبشي في دير الزور والرقي في بغداد والحبجب في الحجاز والجج في نجد والدلاع في المغرب العربي .

والواقع ان القادمين من براجيك ، زرعوا بصورة خاصة البطيخ الاصفر الذي اشتهرت به الرقة فترة من الزمن .

أو القشاء ، وكانوا يبيعون محاصيلهم قبل العودة لمواطنهم ، وأخيرا أخذوا يستقرون حيث هم ، كما كانوا أيضا عبارة عن جماعات هربت على أثر نزاعات عائلية خوفا من ثأر الدم ، أو أخيرا كانوا من صغار الموظفين ومن أئمة مساجد وفقهاء قدموا بسبب وجود السلطات العثمانية ، قدموا جميعا لجمع الضرائب أو لتسوية بعض الخلافات العارضة .

ويبدو أن المصادر الشفوية وروايات السفار الذين مروا من موقع الرقة في القرن الفائت تتفق على حقيقة تقول انه لم يكن فوق موقع الرقة أي مسكن ثابت في مطالع القرن التاسع عشر في داخل اطلال مدينة الرقة — الرافقة القديمة — وعلى ان العائلات التي كانت تتجول في السهب لم تأخذ في الإقامة في الرقة الا بعد أن أقام العثمانيون في هذا المكان ، وذلك في حدود العام ١٨٦٠ مخفرا للدرك لمراقبة عبور النهر .

وهكذا فان الكتاب الذي ألفه ت.ف. آينسورث ، وهو الجيولوجي في البعثة التي قادها في وادي الفرات بين عامي ١٨٣٥ و ١٨٣٧ اللبوتنان كولونيل شيزني ، يحتوى على وصف مفصل للزيارة التي قام بها المؤلف لاطلال الرقة — الرافقة المهجورة في مناسبتين : فعندما دخل السور مر بقرب ذئبين صغيرين كانا يتهاوشان بلطف في وجارهما (٢٤) . وقد اشار رفاق الحملة الآخرين في حملة اللبوتنان كولونيل شيزني والكابتن هنري لينش الى هذا الموضوع . فقد اقام لينش بضعة ايام بجوار الرقة ، ويؤكد انه صادف عددا كبيرا من افراد القبائل شبه البدوية الذين يعملون في زراعة الارض ويسكنون في

أكواخ مشيدة من عيدان السوس • هذا ويتكلم شيزني ، من ناحية أخرى ، عن اطلال مهجورة في المدينة ويؤكد انه لم يعثر على أية قرية دائمة بجوار موقع الرقة (٣٥) .

وتسح ملاحظات الرحالة المختلفة بالقول بانه لم يكن هناك اي مسكن ثابت او حتى مؤقت في داخل السور قبل عام ١٨٣٥ • وعلى خلاف ذلك كانت تتراد المنطقة قبائل من فلاحين ومن رعاة كانت تستقر شتاء كي تمارس نوعا من نجعة خلال الصيف •

وكانت اول اشارة الى وجود مسكن دائم في خرائب الرقة-الرافقة وردت على قلم الكونت دوبرتوي على أثر رحلته التي قام بها في عام ١٨٦٦ ، فيقول ان المؤسسات العامة في المدينة كانت « قد اصلحت مجددا لاقامة الحامية » (٣٦) • ونجد توكيدا لهذا الواقع عن طريق الكتابات العربية الموجودة فوق بعض ابنية المدينة القديمة ، تشهد على ترميم مزار ويس القرني في عام ١٨٦٤ او في الشهر الخامس من عام ١٢٨١ للهجرة ومزار أبيّ بن كعب في عام ١٨٦٩ أو ١٢٨٦ هـ • وعلى كل حال فان حركة الترميم لاضرحة الاولياء كانت قد بدأت قبل هذين التاريخين اذ ان قبر وابصة كان قد اصلح في عام ١٨٣٦ ميلادي / ١٢٥٦ هجري (*) •

وهذا الامر الاخير والحالة العامة في سهل الفرات اثناء مروربعثة شيزني من الفرات تشير الى وجود مسبق لمناخ يبعث على الطمأنينة في

(*) المشهور ان القبر المنسوب الى وابصة بن معبد الاسدي والموجود في حرم الجامع الكبير في الرقة هو في الواقع قبر سعد الدين باشا العظم الذي توفي في الرقة من وباء الطاعون وهو في طريقه الى بغداد .

منطقة الرقة خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر في عهد ابراهيم باشا المصري • كما ان توقف اشغال ترميم اماكن العبادة في الرقة واستئنافها بعد ثلاثين عاما ربما كان يعود لفترة اضطراب جديدة اعقبت جلاء القوات المصرية •

ويبدو أن عدة عائلات تقطن الرقة في أيامنا هذه قد وفدت في الثلاثينات من القرن الماضي أي حوالي ١٨٣٠ في اثر استتباب الامن الذي أعقب حكومة ابراهيم باشا • وهكذا فان الدكتور عبد السلام عجيلي^(٢٧) يحدد تاريخ قدوم أسرته للرقة في أعوام ١٨٢٠ / ١٨٥٠ • ويبدو أن العائلات الاخرى التي تؤلف النواة الاصلية لبلدة الرقة قد وفدت في الفترة ذاتها • غير أن الاشخاص الذين سئلوا في الرقة يردون جميعاً اقامتهم النهائية في المدينة الى وقت قدوم الدرك العثمانيين • ومما لا ريب فيه أن هذا الحدث هو الذي أعطى تجوالهم المعتاد اتجاهاً نهائياً ، والذي كان يعيدهم بانتظام في كل فصل شتاء إلى داخل السور • وتأتي فقرة من سيرة الدكتور العجيلي الذاتية لتدعم هذه الفرضية عندما يكتب : « كان أغلب أهل الرقة ، وأسرة العجيلي منهم ، يعيشون حياة نصف حضرية ، لأنهم كانوا يقيمون في الشتاء في البلدة فاذا جاء الربيع خرجوا الى البادية يرعون فيها اغنامهم ويتنقلون بين مراعي الكلاً حتى أوائل الخريف^(٨٢) » •

وهكذا لعب تأسيس مخفر الدرك إذن دوراً جوهرياً في تثبيت المسكن في الرقة نهائياً • والواقع فإن بضع عائلات قدمت ، بعد وصول رجال الدرك ، من أورفه من الموصل وكذلك من العشارة (بلدة واقعة

على مسافة تقارب ٢٠٠ كيلو متر الى الشرق من الرقة وجنوب شرق الميادين) وانضمت الى العائلات الاخيرة المقيمة . وبذلك كانت هذه العائلات تستمتع بأمان ملحوظ نظرا لجوار القوات العشائية مباشرة والتي كانت تتعاون معها فعلا ، وذلك بخدمتها على شكل أولاء ومعرّفين .

غير أن استقرار تلك العائلات في الرقة ما لبث أن أثار النزاعات مع القبائل التي كانت تسيطر على المناطق المجاورة للسدينة ، اذ شعرت بعض قبائل العفادلة في هذه المناطق بأن ذلك الاستقرار فيه تهديد لمصدر رزقها . وأخيرا تم الاتفاق بينها وبين التجمع الحضري الجديد . بطريقة يختلف الرواة في تحديدها ، على اختصاص هذا التجمع بقطعة أرض معينة . وقد أطلق العفادلة على هؤلاء الوافدين الجدد لقب « الغول » (تشويه محلي للكلمة التركية كرا كول ، والتي تعني مخفر درك) . وقد ظل هذا اللقب حتى هذه الساعة ، والذي يعني أقدم عائلات الرقة ، والتي تملك شطرا من الاراضي الجباعية .

وظلت مجموعة سكان الرقة خلال مدة طويلة تسكن في بيوت شعر متجمعة حول مخفر الدرك ولم يظهر سكن مبني في هذه البقعة إلا في حوالي العام ١٨٨٠ ، وهكذا تخلت مجموعة بيوت الشعر عن مكانها لبلدة حقيقية .

ب - الوظيفة الاقتصادية :

لقد احتفظ أوائل سكان الرقة ، الغول ، ولمدة طويلة ، بنسب حياة شديد الشبه بالبداوة ، فكانوا يمارسون تربية الماشية في الربيع ، بالإضافة الى زراعة معاشية محددة وبعض الانشطة التجارية الصغيرة .

وفي البداية لم يكن هؤلاء يقيمون في الرقة الا في فصل الشتاء ،
ولكن دون أن يقيموا في البقعة الواقعة داخل سور مدينة الرافقة
القديمة ، والتي كانوا يعتقدون انها مأهولة بالجن .

وكانوا يخرجون من البلدة في الربيع مع أغنامهم طلبا للسرعى في
البادية . ولكن نجعتهم كانت على كل حال صغيرة المدى ، فعلى العموم
لم يكونوا يتعدون عن بلدتهم اكثر من ١٠ كيلو مترات الى ١٥ كيلو
متر ، ونادراً ما يقطعون مسافة الستين الكيلو متراً . وظلت هذه التنقلات
الفصلية مستمرة حتى حوالي العام ١٩٢٥ . وفي شهر نيسان كان
السكان يمارسون ، على الاراضي التي غطاها فيضان الفرات بالطمي ،
زراعة معاشية ضئيلة تقوم على اساسا على الحبوب مع زراعة قطن
محدودة . وكانوا يقطنون خلال هذه الفترة ضمن أكواخ صغيرة تدعى
« صياييط »(*) ، كانوا يشيدونها بحطب السوس على ضفة النهر .
وكانت شجيرات السوس وفيرة جداً حينذاك في هذه الأمكنة ، فكان
انتاج جذور السوس يؤلف نشاطاً ثانوياً يوفر للسكان مداخيل
اضافية . كما كانوا يعتاشون أيضا من تجارة الاعناب ، والتسور ،
والفواكه المجففة التي كانوا يبيعونها لسكان المناطق المجاورة ، ولا
سيما لسكان دير الزور . أما الصناعة الحرفية ، وهي نشاط مسقوت
لدى السكان من الأصل البدوي ، فقد كانت مفقودة في المدينة ، على
خلاف النهضة التي عرفت في الفترة ذاتها في دير الزور والتي كانت
تصدر بعض انتاجها الى الرقة . وكان مبيع التحف للاتراك ثم للفرنسيين
من بعدهم يمثل مصدر دخل لا بأس به للسكان .

(*) جميع صياييط ، وهو سقف من قش او من اغصان الشجر يقوم فوق اعمدة خشبية .

ج - التنظيم الاجتماعي :

كان الأهالي الذين تتألف منهم النواة الأصلية لسكان الرقة منقسمين الى حلفين كبيرين يدعى أولهما « الاكراد » والثاني « العشاريين » وقد عقد هذان الحلفان فيما بينهما اتفاقا على تعايش سلمي مع كل ما يستتبع ذلك كتوزيع الاراضي الزراعية والمرعي .

ولم يكن الاسم الذي يكنى به كل حلف يحدد اصل العائلات الجنسي أو الاقليسي الذي تنتسب اليه ، بل انه يبرز بكل بساطة العنصر السائد في الحلف . وهكذا فان الحلف الكردي كان يضم في البداية أربع عائلات ناطقة بالعربية منها اثنتان عربيتان ثم امتدت هذه التسمية فيما بعد على عائلات اخرى . غير أن هذه الاخيرة لم يكن لها نصيب في اراضي المشاع . أما حلف العشاريين فقد كان عربيا اطلاقا باستثناء اسرة أرمنية الاصل كانت قد اعتنقت الاسلام .

ويبدو ذلك بوضوح في اللوحة القادمة ، في الصفحة التالية ، والتي تحمل وضع مختلف عائلات « الغول » ضمن كل حلف .

وكانت كل عائلة ضمن الحلف تنقسم الى أفخاذ متحدة بالنسب المشترك ولها رئيس وحيد غالبا ما يكون الشخصية الأكثر كفاءة . ويكون الزواج على الأكثر داخليا (*) ولكن كان يحدث أحيانا ان تختار بعض العائلات نساءها من خارج نطاق قرابة العصب ، وحتى من

(*) او ما يسمى بالفرنسية Endogamie أي تزواج يتم بين الأقارب فقط . وهو تزواج لا يشجع عليه الاسلام كثيرا لقول الرسول : اغتربوا لا تصووا . وقول : عمر بن الخطاب موجهها كلامه لقبيلة اشتهرت بالتزواج الداخلي : - « يا بني السائب لقد ضويتهم فانكحوا في الغرائب » . وغالبا ما تظهر اعراض الانحطاط العقلي والتشوه الخلقي في الذين ينحدرون من هذا الضرب من التزواج .

خارج الحلف • ويتم الاختيار عادة ضمن الأسرة الغريبة ذاتها بحيث تعرف هذه الأسرة على انها أسرة « الاخوال » • وهكذا نجد مثلاً أن آل البكري هم أخوال أسرة القويدر • وعندما يتكلم أهل الرقة عن ذلك فانهم يهتمون بلفت الانتباه الى أن هذه هي قرابة « بطن » وليست قرابة عصب • ويفيد هذا النوع من الزيجات في شد أواصر العلاقات بين الزمرتين العائليتين • والذين يعيشون غالباً كجيران • ومن أجل تبيان هوية مجسوع الانتسابات الاجتماعية لكل فرد يجب أن نشير بالضرورة الى سبع تسميات اجتماعية هي : الاسم • الفخذ • العصب • الحلف • العشيرة • القبيلة • شجرة النسب • وأخيراً مكان الاصل :

١ - حلف العشاريين

العائلة	الاصل الجنسي	الاصل القبلي	الاصل الجغرافي
العجيلي	عربي	بوبدران	نواحي الموصل
البليبل	عربي	بوبدران	نواحي الموصل
الحسون	عربي	عقيدات	العشيرة
المحمد الحسن	عربي	عقيدات	العشيرة
الحناطة	عربي	المصاليخ (شمر)	نواحي أورفه
الشاهين	أرمن	المصاليخ (شمر)	نواحي أورفه
القويدر	عربي	الموالي	نواحي حماة
الشعيب	عربي	الموالي	نواحي أورفه

تعتبر عائلتا العجيلي والبليبل من الأقارب إذ تلتقيان في الجد

الرابع عشر •

٢ - حلف الاكراد

العائلة	الاصل الجنسي	الاصل القبلي	الاصل الجغرافي
رمضان آغا	كردي	المتي	شرقي أورفه
حمد الجرف	كردي	المتي	نواحي أورفه
البكري	عربي	طي	نواحي ديار بكر
شبلبي السلامة	عربي	دليم	العراق

وقد ظل التحالف بين المعسكرين دوما ذا طابع هس . فقد نسبت معارك عنيفة (كونات) ولا سيما في عام ١٩٠٦ . وقد اشار الى ذلك مارك سايكس ، المفاوض البريطاني في اتفاقات عام ١٩١٦ والذي مر حينذاك من جوار جدار الرقة^(٣٩) قائلا :

« لقد فوجئنا بسماع ضجة مفزعة في المدينة . وكانت النسوة الواقفات فوق أسطح المنازل يطلقن صرخات حادة . وكانت تنطلق عبارات نارية في سائر الاتجاهات ، وكانت اصوات الرجال تتعالى وهم يتبادلون الشتائم » .

وقد علم فيما بعد ان الاهالي استغلوا فرصة عدم وجود سوى شرطي واحد في المدينة لتصفية حسابات نزاع قديم بين الفئتين . ففي خلال ساعة من الزمن ادت المشاجرات الى حرمان المدينة من سكيتها وكان من جرائها سقوط ثلاثة قتلى وخسة عشر جريحا . وبعد قليل خرج حوالي اربعمائة رجل مسلح يحملون الرماح والسيوف والمسدسات والبنادق في الجنازات لتشييع القتلى الى قبورهم » .

وكان سبب هذه النزاعات قضايا تتعلق بالصراع على النفوذ . وهكذا حدث حوالي العام ١٩١٠ أن أحد أعضاء الحلف الكردي « تنازع مع أحد ابناء » العشاريين « على ملكية بطيخة كبيرة . واستفحل الشجار بسرعة متحولا الى معركة مواجهة ، سقط فيها اثنا عشر قتيلا من « العشاريين » وثمانية من « الاكراد » . كما كانت دعاوي تقسيم الاراضي الذي اعتبر غير عادل مصدرا هاما للنزاعات التي استمرت حتى عام ١٩٣٨ واجتمع على اثرها شباب من كلا الحلفين

لوضع حد لهذا النوع من الخلافات واقتسسوا اراضي « المشاع » على أساس تساوي المساحة بين « الأكراد » و « العشاريين » .

هذا كما كان تعاون هذه الفئة أو الأخرى مع السلطات الرسمية سببا آخر للخصومات وقد اندثرت الآن هذه النزاعات العنيفة ، ولكن لا زال هناك من يزعم بأن النفوس لم يطمئن بعضها الى بعض بعد تماما .

٢ - افواج السكان الوافدين بالتعاقب :

أ - حتى عام ١٩٤٥

- القفقاسيون :

لقد وجه العثمانيون في مطلع القرن العشرين نحو الرقة قسما من الشراكسة والشاشان البالغ عددهم ٥٩٥٠٠٠ نسمة والذين هاجروا من للإمبراطورية الروسية بين عامي ١٨٥٦ و ١٨٦٤(*) . وهذان الشعبان من الأصل الفارسي(**) كانا يقطنان النطاق الجبلي الذي يؤلف تخما طبيعيا بين تركيا وروسيا . غير أن الروس طمعوا بأراضيهم لأسباب مختلفة منها غنى باطن الأرض بالمعادن ، وبيعون المياه الساخنة ولاهية المنطقة على الصعيد الاستراتيجي . وتعتنق غالبية الشراكسة الاسلام ، لهذا كان الروس ينظرون اليهم وكأنهم أتراك . ولهذا تخطى عدد كبير من الشراكسة ومن التشاشان عن مواطنهم ، عندما احتلت روسيا القوقاز .

(*) الصحيح انهم هاجروا من أراضي السلطنة العثمانية التي اجتاحها الجيوش الفيصرية الروسية في زحفها نحو الجنوب ، وكان بطل المقاومة حينذاك الشيخ شامل الذي السجا فيما بعد الى الدولة العثمانية .

(**) وهذا تعبير غير دقيق علميا لان شعوب القفقاس تؤلف زمرة عرقية ولغوية تختلف عن الفرس .

حوالي العام ١٨٦٠ ، هربا من الاضطهاد . وقد شجعت الحكومة العثمانية على تسفيرهم الى البلقان خلال الحروب البلقانية . ولكن توجه عدد منهم نحو بلاد الشام وكانوا حوالي ١٥٠٠٠ نسمة . وهكذا وصلت موجتان من الشراكسة من قبيلة قبرداي ويجدوغ الى الرقة ، الاولى عام ١٩٠٦ والثانية في سنة ١٩١٧ . وكانوا قرابة مائتي خانة (بيت ، عائلة) نزع منهم بعد قليل ١٥٠ شخصا وقد وزعت عليهم بلدية الرقة أراضي زراعية ، غير أن أقلية منهم انصرفت نحو الزراعة . والواقع هو أن أصلهم الحضري دفعهم بالاحرى نحو ممارسة مهنة حرفية صغيرة ، أو الى الانخراط في سلك الجندية . وعلى اثر « كونة » رجال الغول في عام ١٩١٠ لعبوا دور قوة ردع بين الفئتين المتصارعتين . وهناك عدد كبير منهم يعبر دوما عن رغبته في العودة الى القفقاس ، وتحرص جماعتهم بشدة على التمسك بثقافتها الخاصة . ويتكلمون فيما بينهم اللغة الشركسية ، حتى أن أحدهم نظم في عام ١٩٧٦ دروسا لتعليم أعضاء هذه الاقلية الكتابة والقراءة بلغتهم .

وقدم عدد صغير من عائلات الشاشان الى الرقة في الوقت نفسه الذي وفد فيه الشراكسة ، أي حوالي العام ١٩٠٦ . وعلى خلاف الشراكسة فإن هؤلاء يعودون لأصل ريفي ، فاشتروا أراضٍ علي البليخ وحرثوها وزرعوا القمح والشعير والذرة الصفراء .

وفي عام ١٩١٤ نزع قسم منهم نحو رأس العين حيث كانت الحكومة العثمانية قد شيدت لجماعتهم في بداية القرن العشرين ثكنات كما وزعت عليهم صكوك تمليك . هذا ولا ينسجم الشراكسة والشاشان كثيرا فيما بينهم نظرا لاختلاف نمط حياتهم ولتباين اللغتين اللتين يتكلمونها . ولهذا يتزوج الشاشان فيما بينهم بحيث يسود التزواج الداخلي بين ظهرائهم . وعلى خلاف ذلك فقد لوحظ منذ وقت مبكر

حدوث زيجات بين الشراكسة وبين الغول ، وسبق أن لاحظ سايكس في عام ١٩٠٦ أنهم « أخذوا يعقدون زيجات مع الاكراد والعرب » (٤٠) .

ـ الاتراك :

لقد اخذ سكان براجيك « البراجكلية » بالوفود على الرقة فسي بداية القرن العشرين وراحوا يمارسون زراعة كروم الاشجار المثمرة ودربوا سكان البلدة على تقنيات زراعة البطيخ الاصفر « القاوون » الذي تبذر بذراته في شهر تموز في الاراضي القريبة من الفرات .

ـ الارمن :

لقد قطن عدد من الأرمن في الرقة عام ١٩١٥ ، هرباً من الاضطهاد والمذابح التي نظمها الاتراك (*) وقد حصلوا على حماية عائلة العجيلي عند وصولهم . وكان عددهم يقارب ١٥٠ اسرة في الرقة وكانوا جميعا تقريبا يعودون أصلاً الى نواحي أورفه .

وقد هاجر بعضهم فيما بعد نحو حلب ، ولكن كثيراً منهم وفدوا على اثر النهضة الزراعية في منطقة الرقة ولاسيما ابتداء من عام ١٩٥١ كمزارعين وكيميائيين او تقنيين .

ونجد من بين المائة وستين عائلة ارمنية التي تقطن الرقة ثلاثين أسرة كاثوليكية . ومما يثير العجب أن عدداً لا بأس به من هذه الأسر،

(*) لم يكن الاتراك العثمانيون مسؤولين لوحدهم عن « سوقيات » الارمن ، لان اجلاءهم تم بناء على أمر من القيادة العامة الالمانية التركية النمساوية التي كان على رأسها الجنرال فون ساندريس خلال الحرب العالمية الاولى .

من المسلمين ، فقد اعتنق بعضهم الاسلام تحت ضغط الاضطهادات التركية ، كما اعتنقه الآخرون لأسباب مختلفة (كالزواج أو التلاعب الاداري) كما تقدمت بعض العائلات الأرمنية المسجلة بطلبات للعودة الى ديارتها الأولى ، وتمكنت عائلتان من التنصر . وتحمل الاسر الأرمنية اسمين ، الاول أرمني والثاني عربي . ويتكلمون اللغة الكردية ويكتسبون ثيابا كردية الطراز . وبما أن بقية الأرمن ترفض عقد زيجات معهم فهم يتزوجون من ضمن مجموعتهم بصورة رئيسية .

ـ البيطرة :

لقد وصلت عائلات البيطرة الى الرقة حوالى العام ١٩٢٠ بقيادة رئيسهم الشيخ فواز(*) وينسب البيطرة الى زمرة عشيرة العقيدات . وكانوا يقيمون في الماضي ضمن قرى متناثرة في المنطقة . وقد قطنوا في البداية مع العشاريين واندمجوا عن طريق الزواج بعائلة العجيلي . وعندما غادر قسم من الشراكسة مدينة الرقة ، اشترى البيطرة منهم اراضيهم ومساكنهم ، واقاموا فيها .

السخانة :

يعود السخانة من حيث اصلهم الى السخنة ، وهي واحة صغيرة واقعة في البادية على مسافة ٧٠ كيلو مترا شمال شرق تدمر ، ويعرفون

(*) سكن اول البيطرة في الرقة يرجع الى مطلع القرن العشرين ، وان كان

توافدهم اليها قد ازداد بعد عام ١٩٢٠ .

تقليديا بأنهم باعة متجولون ، كما يعملون ساسرة وتجار • وقد استقر عدد كبير منهم في مختلف مدن شمالي بلاد الشام ، وعلى الخصوص في حلب ودير الزور والرقّة •

ويعيش السخانة المقيمون في الرقة متجمعين في حي تحت حياية زعيمهم وينقسمون الى ثلاثة طوائف ، تحبل احداها اسما غريبا يوحى عن اصولها البعيدة ، وهي اسرة مديسيس (*) Medecis مما يدفع لتأكيد الرواية القائلة بأنه قسما من السخانة ينحدر من الفرنجة الصليبين وكانت مهنتها البارزة هي تجميع الجرحى من ساحات الحرب • وسخانة الرقة عبارة عن مزارعين كبار ، او يتعاطون تجارة قطعان الماشية او يمارسون بالاضافة الى ذلك التهريب مع تركيا •

ـ القرباط (**) :

• يقضي افراد عشيرة القرباط البدوية فصل الشتاء في الرقة ، وينصبون خيامهم الكبيرة عند مشارف المدينة ، في الرقة الواقعة بين آخر خط المساكن وبين ضفاف الفرات • وتبدوا اصولهم غامضة نوعا ما • وعلى كل فان سكان الرقة يدعونهم بالفجر ، أي التزيغان في أوروبا •

(*) في هذه التسمية مجرد توافق لفظي أدى الى توهم المؤلفة . فمديسيس تصغير لاسم مدسوس وليس له علاقة بعائلة مديسيس الإيطالية •

(**) لا يمكن اعتبار القرباط (واسمهم يوحى باشتقاقه من اسم جبال الكاربات المجرية وهي جبال بوهيميا التي يسمى الفجر في أوروبا من أجلها بوهيميين) من سكان انركة . فهم شراذم متنقلة بين مختلف المحافظات السورية ولقبتهم هندية ويسمون « النور » ولهم حي خاص بحلب ، قرب باب النيرب •

ب - منذ ١٩٤٥ :

بعد ان كانت الرقة عبارة عن بلدة تضم حوالي ١٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٤٠ أصبحت . وبسرعة مدينة كبيرة . اذ بلغ عدد سكانها ١٥٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٠ و ٣٧٠٠٠ في ١٩٧٠ و ٧٠٠٠٠ في عام ١٩٧٥ كي يتراوح حاليا بين ٩٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ شخصا .

ويعود جوهر ذلك التحول الى النهضة الاقتصادية الخارقة التي شهدتها المدينة من خلال المراحل الرئيسية التالية : -

- من ١٩٤٠ الى ١٩٥٨ نتيجة انتقال منطقة الرقة لزراعة من نسط تجاري وحتى صناعي .

- من ١٩٥٨ الى ١٩٦٦ وذلك نتيجة الاصلاح الزراعي واعادة توزيع الاراضي على الفلاحين .

- واخيرا وبشكل خاص . وابتداء من عام ١٩٦٨ ، على اثر بناء سد الفرات ومشاريع الري الكبرى في حوض الفرات .

وقد ادت كل هذه العوامل الى تدفق كتلة ضخمة من المهاجرين الوافدين من كل مناطق سورية كالموظفين والمزارعين والمتعبدین . كما جاء عدد كبير من الاجانب ليعملوا بدورهم كاطارات ابتداء من مباشرة تنفيذ اشغال الري في المنطقة حوالي ١٩٧٠ .

وكان القادمون الجدد من اصول جغرافية واجتماعية متباينة : فمنهم حضر قدموا من مدن مثل دير الزور او حلب . وانصاف حضر

دفعهم اتساع الاراضي المزروعة الى الاستقرار نهائيا والى التخلي عن تربية الماشية ، وفلاحون قدموا على الخصوص من مناطق قسر القحط سكانها على الهجرة ، كما في حوران او من بلدة تادف الواقعة في شمال شرقي حلب .

- التوادفة :

لقد سبق ان وفد بعض التوادفة (من سكان تادف) لسكن الرقة قبل الحرب العالمية الثانية . غير أن العدد الأكبر منهم وصل بعد عام ١٩٥٠ مع ازدهار زراعة القطن ، تلك الزراعة التي تستدعي أيد عاملة وفيرة جدا ، ولاسيما في سنة ١٩٥٤ ، وهو العام الذي استفحل فيه الجفاف في تادف ، مما ادى لنضوب طبقات المياه الباطنية . ويبلغ عدد التوادفة في الرقة حاليا ٢١٠ عائلات ، يجتمعون في حي خاص بهم . وهم ينتظمون فيما بينهم حتى انهم يمولون صندوق تضامن مشترك . وقد اختص الكثير منهم في تجارة الخضار ، ويعمل بعضهم كعمال او كموظفين .

- الحوارنة :

لقد استوطن العديد من الحوارنة ، الذين يعودون من حيث الاصل ، الى اقليم حوران ، المنطقة الواقعة في جنوبي سورية ، اقول استوطنوا الرقة حوالي العام ١٩٥٠ ، هارين بدورهم من الجفاف الذي استشرى في منطقتهم . وانخرطوا في الزراعة كأيد عاملة ، كما وجد قسم منهم وظائف في هيئة استثمار وادي الفرات .

ـ روافد سكانية من المستقرين الجدد :

لقد جذبت نهضة الرقة عددا كبيرا من البدو الحديثي العهد بالاستقرار من الذين عملوا كفلاحين في منطقة الفرات ، وكانت الروافد الرئيسية من عشيرتي البوسرايا والولدة •

أما البوسرايا فهم أحد أفخاذ لفيق العقيدات القبلية • وقد استقر عدد منهم مسبقا في ضواحي دير الزور ، وكانوا يفدون في كل عام على الرقة كي ينخرطوا كعمال موسمين خلال موسم جنى القطن • • وانتهى الامر بهم الى الاستقرار نهائيا في المدينة •

اما الولدة ، من جهتهم فقد كانوا يتجولون منذ قرن ونصف من الزمن في الجزيرة على أثر حركة زحف شمر في القرن التاسع عشر ، ثم استقروا في منطقة الفرات الاوسط في الاراضي التي راحت مياه بحيرة الاسد تغمرها ابتداء من عام ١٩٦٩ ، وهي بحيرة سد الفرات • وقد قامت الحكومة السورية باحصاء شامل تناول حوالي ٢٠٠٠٠ اسرة تقطن المناطق المغمورة ، واتخذت في البداية قرارا باسكانهم في قرى نوسوجية شيدتها خصيصا لهم الدولة في منطقة البليخ والفرات حيث كان مقررا لهم أن يستغلوا الأرض حسب نظام كولخوزي • غير أن القرويين الذين ينتسبون جميعهم تقريبا لقبيلة الولدة القوية رفضوا قطعاً مغادرة اراضيهم • وعلى اثر قرار حكومي صدر الامر عندئذ بتوطينهم في نطاق الحزام العربي « قرب الحسكة (*) » ، بقصد تدعيم العنصر العربي في المناطق النفطية التي تقطنها جماعات غالبيتها من الأكراد ، وذلك في

(*) الواقع هو ان الحزام العربي ، يمتد من القامشلي حتى جنوبي المالكية شرقا .

حقبة كانت فيها كردستان العراقية القريبة جدا في حالة ثورة مكشوفة .
غير ان الحكومة السورية تعرضت لرفض جديد من طرف هؤلاء
السكان . ولما اخذت المياه تغمر حقولهم تدريجيا ، عدت السلطات
الى نصف الأبنية العامة ، وعندها نقل السكان أمتعتهم نحو الغرب أي
الى الشامية ، والى الشرق باتجاه البادية ، اي الى نطاقات لاتطالها مياه
البحيرة غير أن الأراضي التي كانوا يزرعونها كانت من العقم بدرجة
لاتسمح بتأمين معيشتهم وهنا ارتضت غالبيتهم الانتقال الى منطقة
الحسكة او الى قرى نسوذية بنتها الدولة ولكن كثيرا منهم ذهب
ليقيم في الرقة منذ عام ١٩٧٠ ولاتزال هجرتهم نحو المدينة المذكورة
مستمرة .

ـ روافد من السكان الحضر :

هذا وقد نتج عن انطلاقة مدينة الرقة اخيرا اجتذاب عدد كبير من
الحضر ، قدموا على الخصوص من مدينتين هما : حلب ودير الزور .
فالعلاقات التجارية المتينة جدا ، والتي تشد الرقة الى حلب منذ
وقت طويل هي السبب العميق لاستقرار الحلبيين في الرقة . ويعمل
هؤلاء على الخصوص كتجار وباعة سمن وصوف أو قمح . أما دير
الزور فقد قدمت نصيباً كبيراً من أعداد المهاجرين . فبعض سكان
دير الزور سبق لهم ان استقروا في المدينة منذ ١٩٥٠ مع ان تسجيلهم
في الرقة لم يتم الا في ١٩٧٥ ، وكانوا يعملون في جهاز الادارة او كأرباب
عمل اعتبارا من سنة ١٩٦٠ ولاسيما في ١٩٧٠ ، ذلك ان الاهمية الادارية
المتزايدة في الرقة فضلا عن اشغال استغلال حوض الفرات قد وفرت
لهم وظائف عديد في مختلف الدوائر الحكومية .

وهكذا نجد أن غالبية الموظفين العاملين حالياً في الرقة يعودون من حيث الاصل الى دير الزور .

ج - الدراسة الكمية لسكان الرقة :

تتعرض الدراسة الديموغرافية لسكان الرقة منذ ان اعمرت بالسكان من جديد للكثير من الصعوبات ، وينجم ذلك عن قلة عدد الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها ، ولكثرة الأخطاء التي تشتمل عليها .

وقد اجريت في العهد العثماني عدة احصاءات في المنطقة . وهكذا تمت خمسة احصاءات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين في عام (١٨٤٦ / ١٢٦٣ هـ) و (١٨٦١ / ١٢٧٨ هـ) و (١٨٨١ / ١٢٩٩ هـ) ، و (١٨٩٢ / ١٣١٠ هـ) واخيرا في (١٩٠٢ / ١٣٠٢ هـ) (٤١) ، وكان الهدف من وراء هذه الاحصاءات هو رغبة السلطات العثمانية في تعداد دافعي الضرائب والرجال الذين هم في سن حمل السلاح .

ومن المتعذر الوثوق بهذه الارقام المتوفرة . ففي الاحصاءين الاولين تم احصاء الرجال القادرين على حمل السلاح فقط . وفضلا عن ذلك فمن الواضح ان السكان كانوا يعمدون لكل الوسائل الممكنة لتحاكي تسجيل انفسهم في سجلات الحكومة ، خشية الخدمة العسكرية والضرائب . واذا قبل الرجال بالرغم من كل شيء التصريح بأسمائهم ، فأنهم كانوا يرفضون اطلاقاً تسجيل أسماء زوجاتهم وبناتهم أو أخواتهم لهذا كان علينا إذن الاكتفاء ، بالنسبة لكل هذه الفترة ، بتخمينات غامضة ، استنادا على روايات الرحالة الذين مروا بالرقة في ذلك العصر .

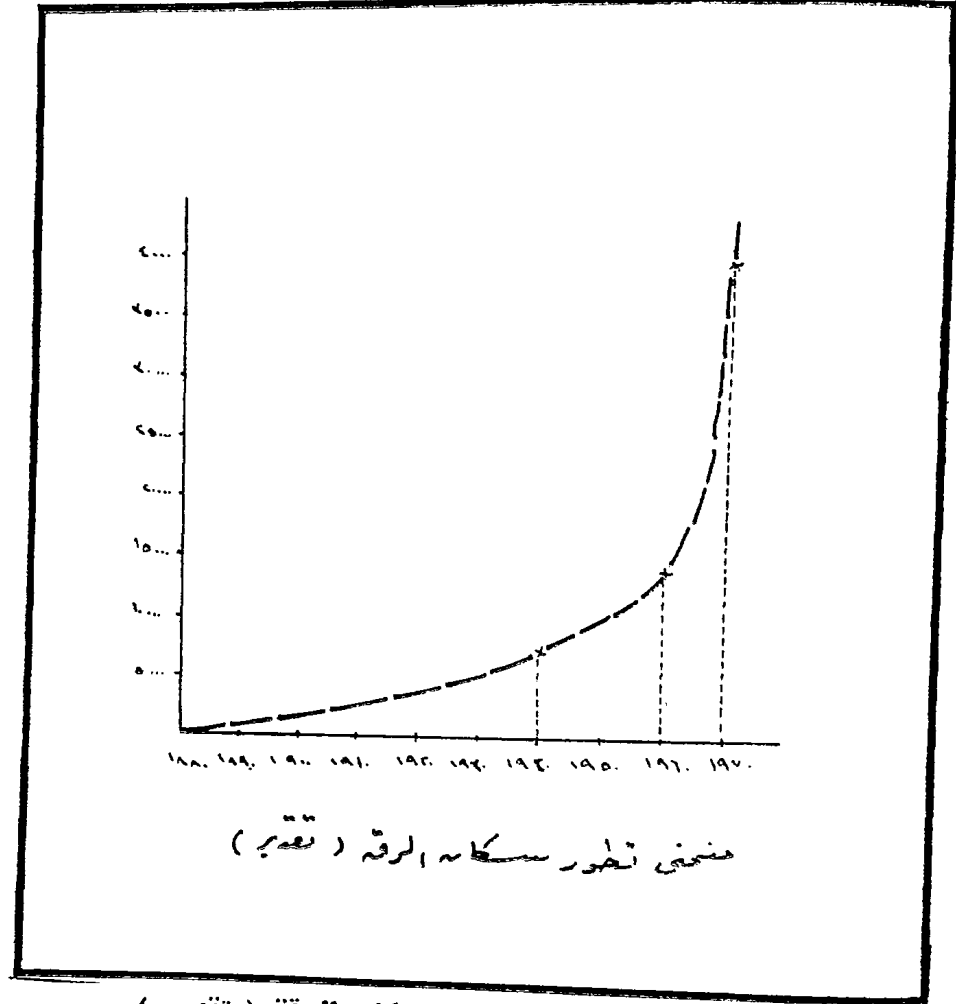
وابتداء من عام ١٩٠٢ أصبح قانون الاحوال المدنية العثماني يلزم كل سكان الامبراطورية على تسجيل الولادات والوفيات . غير ان جميع التقلبات السياسية التي تعاقبت ، وفقدان جهاز قدير من الموظفين في هذا المجال ، حال دون تطبيق القانون قبل مضي سنوات عديدة . ولم يتم اجراء احصاء في الرقة الا في عام ١٩٢٢ فحسب ، وهو الذي سمح بتنظيم سجلات الاحوال المدنية . غير ان قيمة هذا الاحصاء مدعاة لأكثر من الشك ، إذ أعطى الاحصاء المذكور بالنسبة للرقة تعدادا بلغ ٧٩١ رجلا و ٨٢٢ اثني (٤٢) ، ويشير الى ان السكان جميعا من المسلمين . والواقع لقد جرى هذا الاحصاء بين الربيع والخريف ، وهي فترة يغادر فيها شطر كبير من السكان البلدة كي يقيموا على طول مجرى الفرات ويسكن تفسير قلة عدد الرجال بالنسبة للنساء في الاحصاء المذكور بالخوف من الخدمة العسكرية . ومهما يكن عليه الامر فان هذا الاحصاء لم يتم بصورة جدية لان الاهالي المسيحيين لم يرد لهم ذكر ، واخيرا فان هذا الاحصاء يحدد عدد افراد كل اسرة من اسر المدينة ، ولكنه يعطي مجسوعا يقتل بكثير عن الرقم الذي يعطيه سكان المدينة انفسهم لعددهم في ذلك الحين .

وقد كان لمختلف التدابير الادارية والتغيرات الاقتصادية ، فيما بعد ، اثرها المباشر على التسجيل في الاحوال المدنية . وهكذا أدى وضع القانون الأساسي للأحوال المدنية موضع التطبيق في عام ١٩٣٢ الى تزايد في اعداد المسجلين خلال الاعوام التالية . فدلّت الاحصاءات بالنسبة لفترة ١٩٣٢ / ١٩٤٣ على زيادة في عدد سكان مراكز الاقضية بلغ ٤١٥ بالمئة . ويفسر سبب ارتفاع هذا الرقم في منظمته لتحسن التسجيلات . أضف الى ذلك ان المعلومات اصبحت موثوقة اكثر ابتداء من عام ١٩٤٢ ، اذ اصبحت للسكان مصلحة في تسجيل انفسهم في الامكنة التي يقيمون فيها فعليا كي يستفيدوا من تدابير التموين

والاعاشة • غير ان هذا المصدر الثمين ليس موجودا اليوم في الرقة مع الاسف ، اذ اتلفت كل سجلات الاحوال المدنية في عام ١٩٤٢ خلال نشوب المعارك بين القوات الفرنسية الحرة وبين قوات فيشي • لذلك فنحن لانجد تحت تصرفنا أي رقم دقيق يتعلق بسكان الرقة قبل المعلومات التي يقدمها مكتب الاحصاءات في الحكومة السورية ابتداء من عام ١٩٦٠ • وهكذا نرى أنه يجب علينا الاقتصار على ثلاثة أرقام، أي على نتيجة احصائية وعلى تخمين واحد ، من اجل رسم منحني تطور سكان الرقة ابتداء من القرن الفائت •

— تقدير السكان في عام ١٩٣٠ بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ نسمة	
— احصاء عام ١٩٦٠	١٤٥٥٤
— احصاء عام ١٩٧٠	٣٧٣٧٩

وليس لهذا الخط البياني ، بالطبع ، أكثر من قية استدلالية ، نظرا الى ان تخطيطه يبدو اعتباطيا نوعا ما • فمن اجل اقامة خط بياني بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٦٠ كان من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار الواقع وهو ان تزايد السكان بصورة محسوسة لم يتم الا بعد النهضة الاقتصادية في المنطقة خلال الخمسينات ، وعلى اثر وصول عدد كبير من المهاجرين من مختلف المناطق السورية بعد توسع زراعة القطن • ورغم كل شيء فان هذا المنحني يدل على النسق المدهش الطارئ على تطور عدد السكان بفضل استغلال اراضي المنطقة الزراعية ، بعد بناء سد الفرات واصبح هذا التزايد محسوسا اكثر بزيادة منذ ١٩٧٠ ولا سيما بسبب قدوم جمهرة ضخمة كبيرة من الريفين الى الرقة ومن البدو المستقرين الذين هجّروا من أراضيهم على اثر غمرها ببحيرة السد • وكل شيء يحملنا على الاعتقاد بالفعل بأن عدد السكان قد تجاوز رقم ٧٥٠٠٠ نسمة أو أنه في سبيل تجاوزها في الوقت الحاضر •



شكل (٤) منحنى تطور سكان الرقة (تقدير)

وليس هناك من ضرورة للتأكيد على ان من المتعذر اليوم القيام بأية دراسة جدية عن حركات السكان الديموغرافية بالنسبة للسنوات التي سبقت احصاء عام ١٩٦٠ ولهذا سنقتصر في معرض دراسة تفصيلية عن سكان الرقة على الفترة التي تتغطى باحصاءي عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠ . وستسمح هذه الدراسة بالتعرف على نصيب التزايد الطبيعي ، وعلى حصة التزايد العائد لظواهر الهجرة في تطور عدد سكان الرقة خلال هذه الفترة ، مما يسمح بتحليل الاسباب الرئيسية للنمو المذهل الذي تشهده مدينة الرقة حاليا .

١ - حركة السكان الطبيعية :

أ - اهرامات الاعمار :

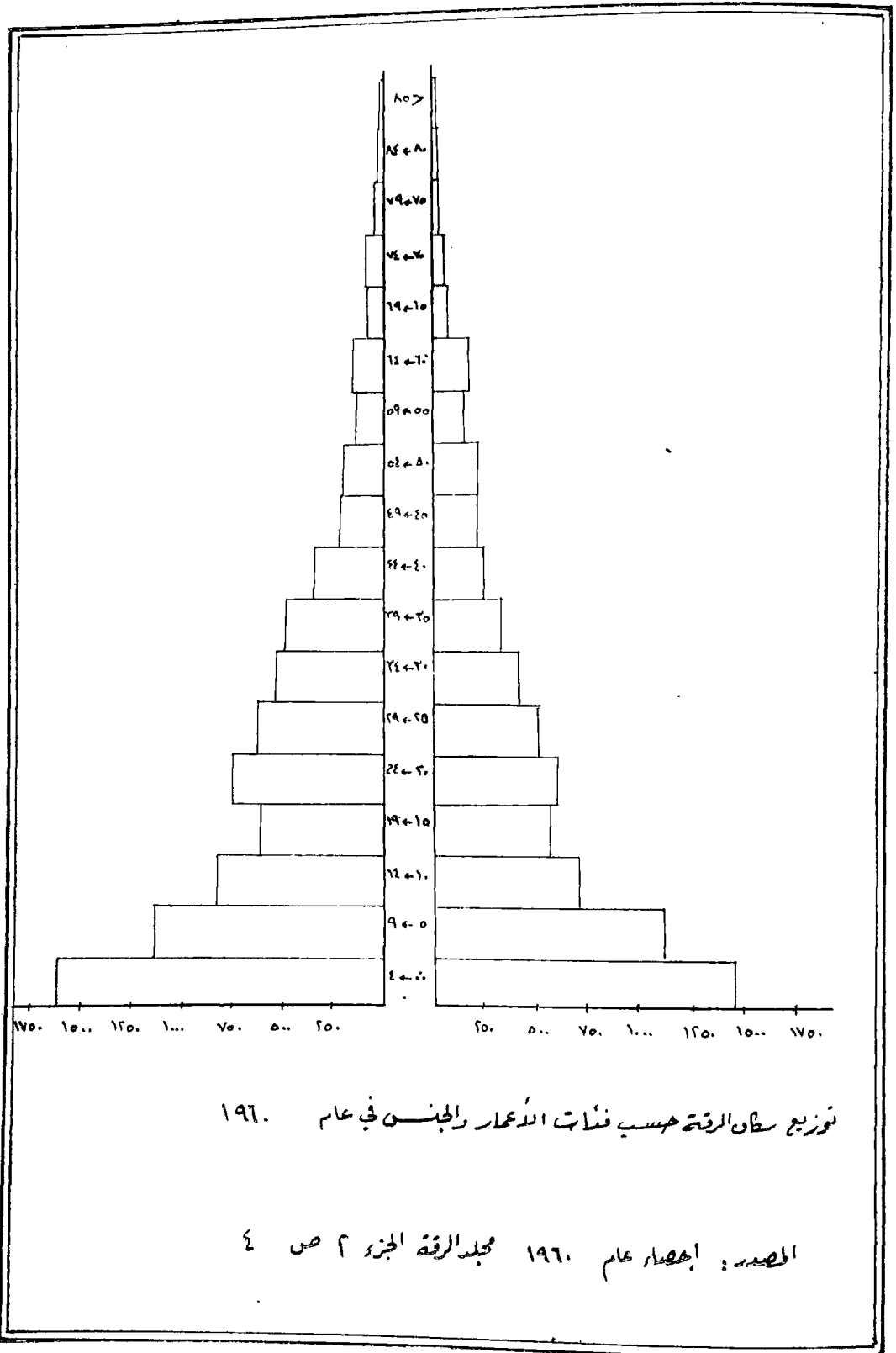
ـ اقامة اهرامات الاعمار :

يقدم الاحصاء الذي انجز في عام ١٩٦٠ بجهود المكتب المركزي للاحصاءات في الدولة السورية ، توضيحات عن بنية سكان الرقة من حيث العمر والجنس مما يسمح برسم هرم اعمار سكان المدينة في هذا التاريخ . وبالنسبة لعام ١٩٧٠ فقد أمكن الحصول على هرم الاعمار عن طريق مقارنة عدة قوائم يقدمها « احصاء السكان لعام ١٩٧٠ محافظة الرقة » . وكانت الصعوبة الكبرى هي في الحصول على الشريحة التي تتعلق بالفئات الثلاث الاولى من العمر (أقل من سنة واحدة ، وبين سنة واحدة و ٤ سنوات ومن ٥ الى ٩ سنوات) .

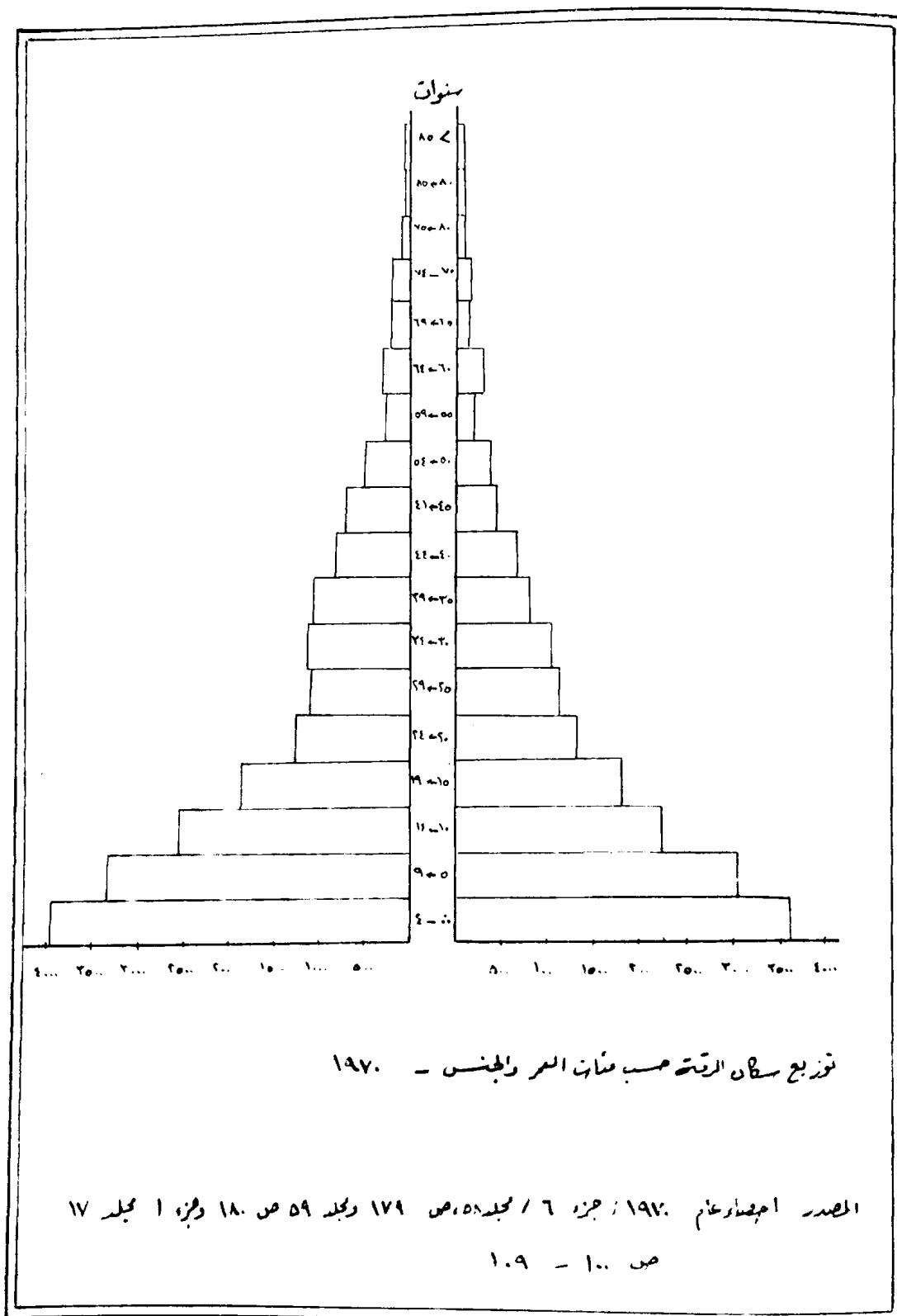
واستدعى الامر في النهاية الرجوع الى المعطيات التي قدمتها القائمة رقم (١٧) في المجلد الاول من « احصاء السكان في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٠ » وقبول هامش خطأ يبلغ ٠.٥٪ وتصنف القائمة المذكورة سكان الرقة حسب فئات السن . وكان العدد الكلي للسكان الوارد فيها هو ٣٧٣٧٩ نسمة، غير ان القوائم الاخرى تعطي رقما آخر هو ٣٦٩٩٨ نسمة ، ويبدو أن هذا الرقم الاخير لا يخص سوى المقيمين من الجنسية السورية .

— تحليل ومقارنة :

ان هذين الهرمين هما من الملامح الخاصة بأقطار العالم الثالث ذات نسبة التوالد المرتفعة ونسبة الوفيات العالية . فهما منتفخان كثيرا عند قاعدتهما ، ومن ثم يأخذان بالتقلص سريعا باتجاه الاعلى . وهكذا تبدو على سكان الرقة صفة الشباب المفرط . وتسح دراسة بنية فئات السن الكبرى لهؤلاء السكان بادراك هذه الظاهرة بصورة اكثر دقة :



شكل (٥) توزيع سكان الرقة حسب فئات الأعمار والجنس في عام ١٩٦٠



شكل (٦) توزيع سكان الرقة حسب فئات العمر والجنس - ١٩٧٠

٩٦٠	%	٩٧٠	%
٦٧٨١	٤٦٦	١٨٨٥٥	٥٠ر٥
٤٤٧٨	٣٠ر٨	١٠٧٢٧	٢٨
٢٤٥٦	١٦ر٨	٥٧٣٨	١٧
٨٣٥	٥ر٨	١٧٤٦	٤ر٥

ويتكشف هذا التوزيع السكاني ، على شكل مجموعات الاعمار الكبرى ، بجلاء عن الاهمية العظيمة التي يحتلها صغار السن، أي الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٥ عاما ، وهي أهمية متزايدة لان هذه المجموعات كانت تمثل في عام ١٩٧٠ اكثر من نصف مجموع السكان مقابل ٤٦٦٪ في عام ١٩٦٠ . ومن المفيد كثيرا مقارنة هذه النسب مع النسب الاخرى في بقية القطر ، وذلك بالنسبة للسكان الحضر وللـسكان الـريفـيين وهذا في عام ١٩٦٠ :

زمر الاعمار المدن الكبرى المدن الاخرى الريفيون المجموع

من ٠ الى ١٤	٤٧١٪	٤٩٥٪	٥٠٣٪	٤٩٣٪
من ١٥ الى ٣٤	٣٠٪	٢٨٣٪	٢٦١٪	٢٧٦٪
من ٣٥ الى ٥٩	١٧٣٪	١٦٤٪	١٦٦٪	١٦٧٪
٦٠ سنة فأكثر	٥ر٦٪	٥ر٨٪	٧٪	٦ر٤٪

وتستدعي مقارنة هذه الجداول بضع ملاحظات :

— ان نسبة صغار السن أي بين صفر و ١٥ سنة في الرقة تبدو متفوقة عن نسبتها في المدن الرئيسية السورية ، وفي سائر المدن الأخرى ، وفي ذلك برهان على أن سكان الرقة يتصفون بمميزات ريفية أكثر منها حضرية ، مع نسبة توالد عالية . وتنتج ظاهرة كون هذه النسبة في عام ١٩٧٠ ، أكثر أهسية في الرقة مما هي في الارياف ، بكل تأكيد عن تناقص محسوس أكثر في وفيات صغار السن في هذه المدينة .

— ونلاحظ من ناحية أخرى وجود نسبة قوية نوعا ما في عدد الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٥٩ سنة في الرقة ، والتي تتجلى الى جانب نسبة مئوية ضعيفة في الاشخاص المعمرين الذين تزيد اعمارهم عن ٦٠ سنة ويجب البحث عن تفسير هذه الظاهرة في شدة هجرة الاشخاص القادمين الباحثين عن عمل في الرقة .

تكون دراسة العلاقة بين عدد الرجال وعدد النساء ، بادىء بدء ذات مغزى كبير ، فعلى العموم تكون نسبة الذكورة عند الولادة حوالي ١٠٥ ولد ذكر مقابل كل ١٠٠ بنت . ولا تختلف هذه النسبة كثيرا بين السنة الاولى والستين عاما ، غير أنها تبدى تناقصا بطيئاً وتنقلب الآية بعد عمر معين . غير أننا نلاحظ في الرقة أن نسبة الذكورة الاجمالية في عام ١٩٧٠ هي ١١١ من ناحية ، وهي نسبة مرتفعة جدا ، ومن ناحية أخرى ، ان هذه النسبة لا تتناقص مع تقدم العمر بين سنة واحدة وستين ، بل على العكس ، تدل على ارتفاع شديد :

— نسبة الذكورة في الرقة في عام ١٧٠ :

عند الولادة ١٠٦ ٪

بين ١٥ و ٥٩ سنة ١١٣ ٪

٣٥ الى ٥٩ سنة ١٣٥ ٪

وتبدو هذه النسب مرتفعة بصورة خارقة • ويجب علينا أن نبحث عن أول تفسير في نقص تعداد الاناث ، وهي ظاهرة عامة ملحوظة في كل الاحصاءات التي تمت في اقطار الشرق الاوسط ، غير أننا تتفق مع ما يقوله ل • السمان (٤٣) : « لقد كان هذا النقص في التقدير أقل في عام ١٩٧٠ حتى ولو كان تزايد اعداد الصبيان الذين تتراوح اعمارهم بين • و ١٤ عاما يحجب هذا التحسن » • اذن هناك تفسير ثان علينا أن نبحث عنه في الهجرة الشديدة نحو مدينة الرقة • هذا ويمكن تفسير اختلال التوازن بين الجنسين بوجود عدد كبير من الوافدين الذكور للمدينة ، أي الذين قدموا الى الرقة بحثا عن عمل ، تاركين عائلاتهم في أماكن اقامتهم الاصلية • وتكون هذه الظاهرة واضحة على الخصوص فيما يتعلق بالمهاجرين من الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و ٦٠ سنة • ويبدو أن كلتا الظاهرتين قد لعبتا دورهما بصورة متوازية •

وهناك قرينة اخرى تسمح بكشف بعض عيوب الاحصاءات التي جرت في ١٩٦٠ وفي ١٩٧٠ • فهناك اخطاء محجوبة بالفعل تظهر عند دراستنا تعداد السكان حسب فئات الاعمار • وتبدو هذه الاخطاء بوضوح شديد اذا مدارسنا هؤلاء السكان عمرا فعمرنا •

ففي البداية يبدو من الجلي أن أعداد الاولاد الذين تقل اعمارهم عن سنة واحدة كانت دون الواقع ، وهكذا نجد في عام ١٩٧٠ أن ١٤٩٢ ولادة قد تم تسجيلها . وهذا المجموع يكون أقل بنسبة ٢٥٪ من الارقام المقدمة بالنسبة لكل من الاعمار المتراوحة بين عام واحد وأربعة اعوام . ونظرا الى أنه من غير المعقول حدوث انخفاض فجائي في التوالد ، اذن لا شيء يحول بيننا وبين الاستنتاج بأن هناك خلافا في دقة الاحصاء ويكون هذا الخطأ مرتبطا بالتأكد بنقص في التسجيل . أو بتسجيل الاولاد بصورة متأخرة في سجلات الاحوال المدنية . وأخيرا علينا أن نضيف الى ذلك أن الأولاد الذين توفتوا في الأيام السبعة الاولى بعد ولادتهم لا يكونون على العيود مسجلين . لاني سجل الولادات ولا في سجل الوفيات .

— ومن جهة أخرى نلاحظ تركيزات غير مألوفة حول أعمار معينة.

لوحة جاذبية الارقام المدورة في عام ١٩٦٠

العمر سنة	العدد	العمر سنة	العدد	العمر سنة	العدد
٥	٥٩٣٢	٤	٥٧١١	٦	٥٣٨٨
١٠	٤٧٢٣	٩	٢٨٢١	١١	٢١١٦
١٥	٢٦٧٣	١٤	٢٦٧٠	١٦	٢٣٠٣
٢٠	٣٧٧٠	١٩	١٦٤٣	٢١	١٤٤١
٣٥	٤١٣٦	٢٤	٦٧٩	٢٦	٩٥٠
٤٠	٣٤١٥	٣٩	٤٥٧	٤١	٤٢٧
٤٥	٢٣٦٩	٤٤	٢٧٠	٤٦	٤٧٩
٥٠	٢٨١٢	٤٩	١٩٢	٥١	٢٧١
٥٥	١٣٣٥	٥٤	١٦٦	٥٦	٢٥٨
٦٠	٢٧٥٢	٥٩	١٠٦	٦١	١٣٨
٦٥	٢١٧٧	٦٤	٨٤	٦٦	٩٨
٧٠	١٦٦٧	٦٩	٤٩	٧١	٧١

ويبدو من الواضح أن بعض الأعمار تكون جاذبية أكثر أو منفرة أكثر من سواها وأكثر الأعمار جاذبية هي نفسها بالنسبة للرجال وللنساء ، في خلال احصائي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . تلك هي الأعمار « المدورة » والمنتية برقي (٠) و (٥) . وأكثر برقم ١ ، ٤ ، ٦ أو ٩ .

ويعود هذا بالاساس الى أن موظفي الاحصاء الذين قاموا بالعملية كانوا يسألون الناس عن العمر وليس عن تاريخ الولادة . ولا تكون هذه الظاهرة من خصائص مدينة الرقة لوحدها ، بل ربما يمكن أن نلاحظها بالنسبة لكل القطر (٤٤) .

وهكذا نجد أن من اللازم ان ننظر الى الأرقام التي تتجت عن احصائي عام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بارتياح كبير . فهي لا تسح في أية صورة من الصور بحساب نسبة التوالد والوفيات الدقيقة ، ولهذا لا يمكن وباللاسف أن نستمد منها أكثر من تخمينات .

ب - تخمين نسبة الولادات :

يمكن حساب نسبة الولادات بمقارنة عدد الولادات في سنة معينة بعدد السكان العام خلال تلك السنة . ومن الواضح كون هذه النسبة غير دقيقة وذلك لأنها لا تدخل في حسابها تأثير التكوين بحسب الأعمار . ومع هذا فلا بد من الاكتفاء بها نظرا لغياب المعطيات المنفصلة حول تصنيف الولادات بحسب أعمار الأمهات .

وفي حالة الرقة تكون النسبة في عام ١٩٦٠ هي ٤.٤٪ ، وفي عام ١٩٧٠ هي ٤.٣٪ ، وبما أنه من المحتمل أن تكون الولادات قد

انخفضت في الرقة بين هذين التاريخين ، فانه يمكننا أن نعتد رقما متوسطا هو ٤٢٪/ كتقدير لنسبة الولادات في الرقة . وهذا الرقم مرتفع نسبيا اذا ما قرناه برقم ٣٧٥٪/ الذي سجله جان كلود دافيد عن حلب في عام ١٩٦٠ . وهو دليل آخر على الصفة الريفية لسكان الرقة .

ج - تخمين نسبة الوفيات :

ان غياب معطيات مقبولة عن الاحوال المدنية بالنسبة للوفيات ، وكثرة الأخطاء التي تعيب بنى السكان حسب الأسعار خلال إحصائي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ يجعلان من المستحيل حساب نسبة الوفيات في الرقة . والطريقة المعقولة للحصول على تقدير عن هذه النسب ستكون بحساب الفرق بين مجموعتي الزمرة نفسها في عام ١٩٦٠ وفي ١٩٧٠ وذلك للتوصل الى رقم ربما يكون هو مجموع الوفيات والهجرات الحاصلة في فترة ما بين الإحصاءين . بيد أن الهجرات كانت موضع تقدير رديء جداً ولهذا يكون من المستحيل ، ماديا ، بالنسبة للرقة الحصول على عدد الوفيات الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . وعليه يبدو أن من الحكمة الاعتماد على نسبة الوفيات المحسوبة لكل سورية وتطبيقها على الرقة، وهي ١٥٪/ . ويجب على كل حال النظر الى نسبة الوفيات في الرقة على أنها أعلى من هذا الرقم بقليل .

د - تخمين نسبة التزايد الطبيعي :

مع كل التحفظات الناتجة عن قيسة التخمينات المحسوبة آنفا ، وهي تقريبية للغاية بحد ذاتها ، نستطيع اعتبار نسبة التزايد الطبيعي لسكان

الرقعة في كل عام على انها حاصل الاختلاف بين نسبة التوالد وبين نسبة الوفيات ، وتقرب من :

$$٤٢\% - ١٥\% = ٢٧\%$$

وستسمع دراسة تفصيلية لحركات الهجرة بالتعرف على نصيب كل من التزايد الطبيعي ونصيب الهجرات في التزايد الاجبالي لسكان مدينة الرقة .

ثانيا - حركات الهجرة :

لا يمكن القيام بدراسة حركات الهجرة الخارجية ، بالنسبة لمدينة الرقة بصورة اكثر دقة من دراسة حركة السكان الطبيعية . وهكذا يكون من العسير جدا تسجيل هؤلاء السكان الحركيين ، وهم من أصل ريفي وحتى بدوي . وهكذا تعجز الارقام التي يقدمها « احصاء السكان » الصادر عن المكتب المركزي لإحصاءات الحكومة السورية عن تقديم فكرة دقيقة عن هذه الظاهرة .

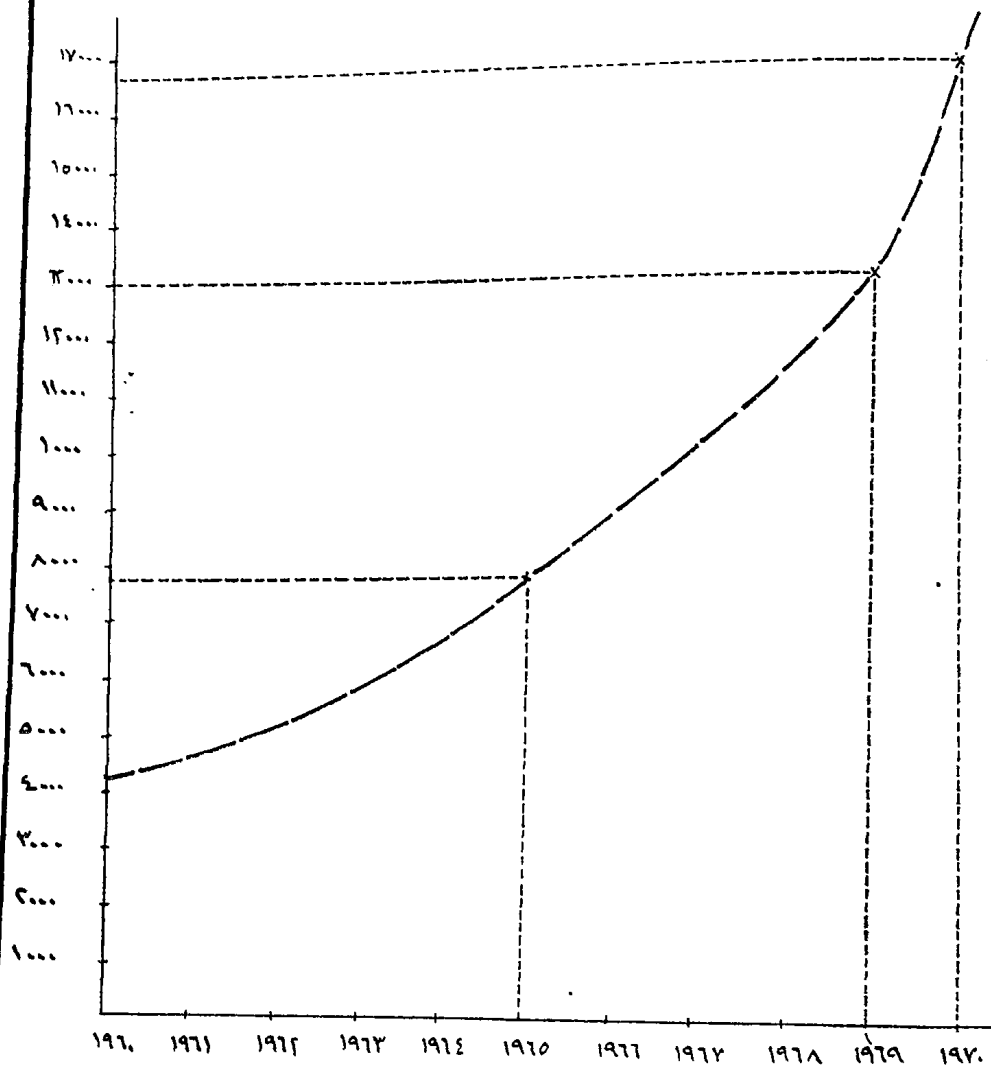
آ - الهجرة الى الرقة :

يؤلف الذين لم يولدوا في الرقة ٤٤٦٤٪ من مجموع السكان أو ١٦٦٨٦ نسمة من أصل ٣٧٣٧٩ ، وهو مجمل سكان الرقة في عام ١٩٧٠ . واذا اعتبرنا أن احصاء عام ١٩٧٠ لم يسجل كل السكان المهاجرين الى المدينة ، وهكذا واقع لاريب فيه فان التخمين الناتج يكون معبرا للغاية . ويقدر جان كلود دافيد هذه النسبة في حلب سنة

١٦٦٠ بـ ٢٢٢٢/، وهي نسبة المقيمين في المدينة من الذين لم يولدوا فيها . وهذه النسبة ترتفع في القاهرة في التاريخ ذاته الى ٣٥٪ وهي نسبة اعتبرت كبيرة جدا . وهكذا تبدو نسبة المهاجرين الى الرقة ضمن مجوع سكان مدينة الرقة اذن جسيمة .

ومن الممكن رسم منحنى تطور الهجرة الى الرقة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ مستنادا الى أربعة عناصر هي عدد السكان المولودين خارج الرقة ، وهم يقيمون فيها منذ أقل من عام واحد ، ثم عدد أولئك الذين يقيمون فيها منذ سنة واحدة الى ٤ سنوات ثم عدد الذين يقيمون فيها منذ أكثر من عشرة اعوام . ويتكشف هذا المنحنى عن تزايد صريح في عدد المهاجرين الى الرقة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . وتزداد هذه الحركة كثافة اذن من عام لآخر . ويتعرض هذا المنحنى بشكل خاص الى صعود شديد في أواخر سنوات العقد المذكور . وينطبق ذلك على اول هجرة كبيرة حديثة انطلاقا من منطقة سد الفرات . أي على أثر غسر بحيرة الأسد . ولا نزال نفتقر الى أرقام تسمح بتحديد ما اذا كانت نسبة تزايد الهجرة قد احتدمت أيضا منذ ١٩٧٠ ، غير أن كل الأمور تدفعنا للاعتقاد بحدوث ذلك . ويبدو على الخصوص ان ثاني موجة من الهجرة انطلاقاً من منطقة بحيرة الأسد ومدينة الطبقة تتدفق تحت أبصارنا منذ عام ١٩٧٥ وذلك نتيجة لانتهااء أعمال بناء السد .

<https://facebook.com/groups/abuab/>



منحنى تطور الهجرة نحو الرقعة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ (تخمين)

شكل (٧) منحنى تطور الهجرة نحو الرقعة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ (تخمين)

— اصناف المهاجرين الى الرقة :

من بين الذين لا يعودون من حيث الاصل الى الرقة في عام ١٩٧٠
والبالغ عددهم ١٦٦٨٦ كان :

٢٨٪ منهم تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (٥٠.٥٪ بالنسبة لمدينة الرقة)

٤١.٢٪ منهم تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٣٤ سنة (٢٨٪ بالنسبة
لمدينة الرقة) .

٢٤.١٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و ٥٩ سنة (١٧.٤٪ بالنسبة
لمدينة الرقة) .

وكانت اكثر فئة الاعمار من المهاجرين الى الرقة اهمية هي التي
تنحصر اعمارها بين ١٥ و ٣٤ سنة ، وتتلوها فئة الذين تتراوح اعمارهم
بين ٣٥ و ٥٩ سنة(*) ، اذن كانت الهجرة الى الرقة تتعلق أساسا بفئات
السكان الباحثين عن عمل .

(*) تجاوزت الباحثة اولئك الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ، ولعل ذلك لانهم
يمثلون الاطفال القاصرين وهم يتبعون في هجرتهم آباءهم الذين يدخلون في الفئتين بين
١٥ - ٢٤ وبين ٣٥ - ٥٩ .

— اصول هؤلاء المهاجرين :

قائمة بأصول المهاجرين في عام ١٩٧٠ :

النسبة المئوية	الاقامة السابقة
٥٠ر٨	محافظة حلب
٢٣ر٨	محافظة الرقة (دون الرقة ذاتها)
٨ر٩	محافظة دير الزور
٤	محافظة ادلب
٢ر٩	محافظة الحسكة
٢ر٨	محافظة حمص
٢ر٥	محافظة حماة
٢ر٤	محافظة دمشق
١ر٩	بقية القطر

واستنادا الى احصاء عام ١٩٧٠ كانت حركة السكان نحو الرقة تنطلق من سائر المناطق السورية ، غير أن معظمها كانت تأتي من محافظة حلب ويعود هذا الى نزوح السكان المطرودين من المناطق المغمورة بمياه بحيرة سد الفرات ابتداء من عام ١٩٦٩ •

وتبرهن بقية الأرقام على قوة جذب الرقة الشديدة بشكل خاص والتي تمارسها على كل الشمال السوري ، وعلى بعض المحافظات في وسط البلاد •

وهناك هجرة هامة كذلك في داخل محافظة الرقة ذاتها ، وهي نتيجة للهجرة الريفية لأن (٩٥٪ من سكان محافظة الرقة المهاجرين نحو الرقة هم من أصل ريفي) •

أما بالنسبة لمجموع المحافظات فإن ٥٣ر٥٪ من السكان المهاجرين

الى الرقة هم من أصل ريفي مقابل ٤٦٥٪ من أصل حضري . وهذا يشهد على مقدار ارتباط الهجرة الى الرقة بنهضة المنطقة زراعيًا ، وبناء سد الفرات وبساتير المشاريع الكبرى في ميدان استصلاح الاراضي . ونجد من المناسب في هذا المجال الاشارة الى أن محافظة الرقة تبدو كلها شديدة الجذب ، ولا يقتصر الامر على مركزها فحسب ولا نجد في الواقع أن من بين مجموع السكان المهاجرين نحو محافظة الرقة من سائر مناطق البلاد سوى :

٢٥٥٪ يقيمون في مدينة الرقة .

وذلك مقابل ٣٠٢٥٪ يقيمون في بقية مدن المحافظة .

و ٤٤٢٥٪ يقيمون في اريافها .

ولا تتلقى مدينة الرقة التي تهين على تنمية منطقتها الا شطرا من المهاجرين والذين يذهبون للاستقرار بشكل خاص في قرى المحافظة الاخرى ، واكثرتهم في الارياف .

ب - الهجرة من الرقة :

تمثل الهجرة من مدينة الرقة ارقاما أقل شأنًا من أرقام الهجرة منها ، ويدل احصاء عام ١٩٧٠ على أن ٣٢٠٧ نسمة موزعين في مختلف مناطق البلاد كانت الرقة مكان اقامتهم الاصلي .

ويذهب الذين يغادرون الرقة للاقامة في مراكز المحافظات الاخرى بنسبة ٦٢٣٪ و ١٩٣٪ في بقية مدن القطر و ١٨٤٪ منهم للاقامة في الريف . وهكذا يظل اكثرهم او ١٨٥٪ في عداد الحضر . وتكون قائمة اماكن الاقامة الجديدة المختارة ذات مدلول لا بأس به :

الاقامة السابقة : الرقة

الاقامة في ١٩٧٠

محافظة حلب	٣٦٩ ٪
محافظة دمشق	١٦٩ ٪
محافظة الرقة (دون المركز)	٨٧ ٪
محافظة ادلب	٨٤ ٪
محافظة حماة	٧٦ ٪
محافظة حمص	٦ ٪
محافظة اللاذقية	٥٥ ٪
محافظة دير الزور	٣٨ ٪
محافظة طرطوس	٣ ٪
محافظة الحسكة	١٥ ٪
المحافظات الاخرى	١٧ ٪

ويبدو بجلاء ان غالبية السكان المهاجرين الى الرقة (٥٣٨ ٪) تذهب لتقيم في مدينتي القطر الرئيسيتين وهما دمشق وحلب . وهكذا يلعب تأثير جذب العاصمة ويمتد مداه حتى الرقة ذاتها ، ولكنه أقل من حلب مع هذا ، وهي الاقرب والتي تبدو نوعا ما « كعاصمة للنصف الشمالي من سورية » . وتكون المدن الاخرى التي تبدو في عنفوان ازدهارها مثل ادلب وحماة وحمص واللاذقية ، جاذبة بدورها ، ولكن بدرجة ادنى . وتتلقى بقية مناطق القطر القليل من مهاجري الرقة .

وهكذا تظهر الرقة اذن ، من وجهة النظر هذه ، وكأنها نوع من دهليز « بين الريف وبين العاصمة الكبرى » .

ج - حصيلة حركات الهجرة :

تبدو نتيجة حركات الهجرة انطلاقاً من الرقة او نحوها ، لمصلحة هذه المدينة بصورة صارخة . فالهجرة اليها تكون أعلى بكثير من الهجرة منها . وهناك خلاصة تفرض نفسها : ان لمدينة الرقة جاذبية كبيرة جداً على كل المناطق الشسالية من سورية ، وفي الوقت نفسه ، وبصورة عامة ، على سائر القطر . ومن المستطاع الحصول على تخمين لهذه الجاذبية بحساب قرينتها حسب الصيغة التالية :

$$\text{ج} - \frac{\text{مق} - \text{مص}}{\text{مص}}$$

على اعتبار أن ج = قرينة جاذبية الرقة في عام ١٩٧٠

مق = السكان المقيمون الذين شملهم احصاء عام ١٩٧٠

مص = السكان الذين يعودون اصلاً للرقة : أي :

مص = مق + السكان المهاجرون منها - المهاجرون اليها

وبذلك نحصل على أن مص = ٢٣٨٩٩

مق = ٣٧٣٧٩

ومنها ج = $\frac{٢٣٨٩٩ - ٣٧٣٧٩}{٢٣٨٩٩} = ٥٦,٤ \%$

وتكون هذه القرينة من اكثر مثيلاتها ارتفاعاً في سورية الى جانب قرينة الحسكة (٦١ ٪) والسويداء (٣٥ ٪) وتأتي بعدئذ قرينة دمشق ، حمص ، ثم حلب (١٧,١ ٪) (٤٥) .

٣ - الميزانية الديموغرافية الاجمالية :

لقد كان التزايد الاجمالي لسكان الرقة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بحدود ١٥٦ ٪ وهي أعلى نسبة سجلت في الفترة ذاتها في كل سورية . وتأتي بعد ذلك طرطوس مباشرة، وهي أقل بكثير . مع نسبة اجمالية للتزايد بلغت ١٠٠ ٪ .

ومن الممكن الحصول على تقدير لنسبة التزايد الاجمالية السنوية لدى سكان الرقة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ حسب الصيغة التالية :

$$\frac{\text{تك (ج)} - \text{تك (ج)}}{\text{ف}} = \text{تك (١ + ز)}$$

على اعتبار أن :

ز = النسبة الاجمالية لتزايد السكان سنويا

ج = سكان الرقة عام ١٩٧٠

ج = سكان الرقة عام ١٩٦٠

ف = عدد السنوات الفاصلة بين الاحصاءين

وبذلك نحصل على :

$$\frac{\text{تك (٣٧٣٧٩)} - \text{تك (١٤٥٥٩)}}{١٠} = \text{تك (١ + ز)}$$

ومنها

$$\text{ز} = ٩٩٦ ٪$$

ويقودنا تحليل هذه النسبة الى نتيجتين :

- في البدء نرى في ارتفاعها انعكاسا لحيوية مدينة الرقة .
- وبالتالي تسمح لنا ، ونحن نعرف نسبة التزايد السكاني الطبيعي بأن نقدر نصيب حركات الهجرة في نهضة الرقة .

لقد سبق لنا ان اعتبرنا أن نسبة التزايد الطبيعي السنوي وهي ٢٧٪ كـتقدير للحد الأدنى ، ولكنه تقدير معقول بالنسبة لمدينة الرقة . وعلى هذا يمكن بالتالي ، تخمين نصيب حركات الهجرة في تزايد سكان المدينة بما يلي :

$$٩٩٦٪ - ٢٧٪ = ٧٢٦٪$$

وهكذا نتوصل الى استنتاج جوهري يفرض نفسه : وهو أن سكان الرقة يتزايدون عن طريق توارد سكان خارجيين اكثر بكثير من التزايد الطبيعي . وهكذا يمثل سكان الرقة الاصليون اذن نسبة تقل اهميتها اكثر فأكثر ، من حيث العدد ، في مجموع السكان الكلي . ويتعرضون شيئا فشيئا للانغمار تحت موجة متعاطمة قادمة من كل مناطق القطر ، جذبتهم امكانيات العمل التي يمثلها نمو المنطقة على الصعيد الاقتصادي .

٤ — النشاط الاقتصادي :

- السكان العاملون ، السكان غير العاملين .

تدل الارقام التي يقدمها احصاء عام ١٩٧٠ على أن نسبة السكان العاملين لا تزيد عن ٢٤١٪. وهذا ليس بالكثير ، وهناك سببان جوهريان : أولا : فرط شباب أهالي الرقة ، ويتلو ذلك بطالة العنصر النسائي بين سكان المدينة .

— فئات الفعالية الاقتصادية (*) —

يعرض المجلد رقم (٦) من احصائية السكان في محافظة الرقة لعام ١٩٧٠ تصنيف سكان الرقة حسب نسط الفعالية ، مما يسمح بتقديم تقديرات عن كل فئة . غير أن هناك نسبة تبلغ ١٦٢٪ من السكان العاملين في المدينة لا يدخلون في أية فئة : عاطلون عن العمل ، أو عمال فصليون ، أو دونوا عمل ثابت .

(*) تصنف الدراسات الاجتماعية الحديثة السكان العاملين الى ثلاث زمر حسب

نموذج فعالية كل منها :

أ - القطاع الاولي : - ويشمل العاملين في الزراعة وفي التعدين وفي الصيد البري والبحري وفي الاحتطاب وتربية الماشية ، ويؤلف هذا القطاع ٥٠٪ من العاملين في الوطن العربي مقابل ٨٪ في الولايات المتحدة .

ب - القطاع الثاني : - ويقصد به العاملون في الصناعة التحويلية من ثقيلة او خفيفة وفي نقل المواد الاولية وتصل نسبة هؤلاء الى ٤٥٪ في بلجيكا والى ٤٣٪ في بريطانيا و ٣٣٪ في اليابان والاتحاد السوفييتي مقابل ٨٪ وسطيا في الوطن العربي .

ج - القطاع الثلاثي : - ويضم غير المنتجين اقتصاديا مثل قوى الامن والخدمة والموظفين والخدمات مثل « المكوجية » الذي يصل عددهم الى ٣٠٠٠ في القاهرة ، ويربو عدد الخدم في الهند على عدد الموظفين والجيش سوية ، والعاملين في النجارة والسمرة والمحاماة ، واختصارا كل الذين لا يعملون في أي شكل من اشكال الانتاج .

وإذا تركنا جانبا هذه الفئة حصلنا على التوزيع التالي :

القطاع الاول : ١٢ر٨ ٪

القطاع الثاني : ٤٢ ٪

القطاع الثلاثي : ٤٥ر٢ ٪

وتتكشف هذه القائمة بشكل واضح عن أهمية القطاع الاول في الرقة : على سبيل الموازنة يشل هذا القطاع ٤٩ر٤ ٪ من السكان العاملين في حلب ، والنسبة نفسها في دمشق . وهكذا تبدو الرقة محتفظة باقتصاد ريفي شديد . فلا تزال الزراعة وتربية المواشي تؤلف فيها فعاليات لا يستهان بها ، ويبدو القطاع الثاني لاول وهلة ناميا نسبيا ، فيمثل ٤٢ ٪ في الرقة مقابل ١١ر٤ ٪ في حلب و ٦ر٣ ٪ في دمشق .

غير أن هذا لايعني بالمعنى الدقيق قطاعاً منتجاً . فالصناعة لا تحتل في الرقة أكثر من حيز ضئيل ، فهناك مهن فقط تبرز من خلال هذا المجموع وهي صناعة النسيج الحرفية وورشات اصلاح الآلات الميكانيكية ، وأخيرا صناعة البناء .

ويبدو القطاع الثلاثي أقل تضخما مما هو عليه في العديد من مدن القطر الاخرى كحلب حيث ترتفع النسبة الى ٥٤ ٪ أو في دمشق حيث تبلغ ٦٠ ٪ . غير أن كل الظواهر تسمح لنا بتوقع نسو الى حد كبير خلال الاعوام القادمة وذلك بالتوازي مع نهضة الوظيفة الادارية والحكومية في مدينة الرقة . ويتسيز هذا القطاع فعلا ، شأنه في بقية المدن السورية الاخرى . بتجزئة مفرطة للوظائف ، وفي تخصص الفعاليات الى أقصى حد .

الفصل الثالث

الوظائف الاقتصادية والعمرانية

آ - القطاع الاولي :

أولا - الزراعة :

تربط الزراعة بحياة الرقة بصورة لا تتحمل النقاش ، فأهمية الزراعة فيها تبدو بوضوح منذ القرن التاسع عشر ، ولم تنفك عن النمو منذ ذلك الزمن . وقد تمت نهضة مدينة الرقة بصورة متوازية مع نهضة الزراعة في اقليمها ، ولم يكن باستطاعة المدينة ان تحقق ازدهارها لولا تلك الزراعة .

وعلى العموم يمكن تمييز ثلاث مراحل في النهضة الزراعية :

١ - ظلت الرقة حتى حوالي العام ١٩٤٥ منطوية على شريط أراضيها الزراعية الضيق ، وكانت اكثرية سكان المدينة تعيش على منتجات الزراعة الفصلية المحدودة ، كما كانت الوسائل المستخدمة تقليدية شبه بدائية ، والتوظيفات المالية هزيلة جدا . وكان يتم تسويق النزر اليسير من الفائض الزراعي .

— وبعد الحرب العالمية الثانية . تدخلت عدة عوامل وتضافرت على احداث ثورة في ملامح الزراعة • فقد أدى ظهور الماكينة التي انتشرت في الارياف الى السباح بسكنة المحاصيل المزروعة ، وكذلك دخول المحاصيل الصناعية التي لا يقصد منها الاستهلاك المحلي ، بل كان الهدف من وراء انتاجها التصدير الى خارج المنطقة ، وحتى الى خارج البلاد ، وأخيرا التوزيع الجديد للأراضي الناجم عن تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ • وهكذا دخلت منطقة الرقة خلال هذه الفترة ضمن منظومة السوق الوطنية ، وأصبح الرأسمال الحضري ، الذي توظف في الارياف ، هو العنصر المحرك في هذه النهضة • ولما كانت الرقة هي المهيمنة على تحقيق « القفزة الى الامام » بالنسبة لمنطقتها ، فقد استفادت بدورها من الرخاء الجديد ، كما زادت ، على غرار اقليمها ، من تبعيتها للسدينة الكبرى ، ونقصد بها حلب •

٣ — واخيرا ، وبعد فترة قصيرة من اللهاث والتوقف ، جاء عامل جديد بعد عام ١٩٦٦ ليؤكد هذه النهضة بل ليفرض عليها زخما جديدا جعل من منطقة الرقة « عنبرا غذائيا » لكل القطر ، ونقصد بذلك بناء سد الفرات والتنفيذ العتيد لكل مشاريع الري الكبرى التي ستسمح ، وذلك حسب الوثائق الرسمية ، بمضاعفة المساحة المزروعة على الاقل ، في البلاد وهكذا أخذت الدولة على عاتقها القيام بدور العاصمة الاقتصادية ، حلب ، وبذلك تخلصت الرقة من وصايتها ، وباعتبار موقعها في قلب المنطقة المستفيدة من المشاريع الكبرى فانها ستكون الاكثر استفادة من تنفيذها ، لانها ستدير من الان فصاعدا كل الاشغال الكبرى في المنطقة •

آ - حتى عام ١٩٤٥ : زراعة معاشية :

منذ قدوم أوائل سكان الرقة خلال القرن التاسع عشر انصرف قسم كبير من هؤلاء القادمين الجدد الى زراعة متخلخلة ، فصلية ، ومعاشية ، فوق الأراضي الملاصقة للأسوار مدينة الرقة القديمة . وقد تم الحصول على هذه الاراضي ، كما قيل سابقا ، في أعقاب عملية شراء عقدت مع قبيلة العفادلة . وكانت زراعتها تتم حسب صيغة استغلال تقليدية تدعي « نظام المشاع » .

— الأراضي المستغلة على شكل ملكية جماعية من نمط المشاع :

لقد قدم جاك ويلرس ، تعريفا واضحا جدا عن صيغة الملكية من نمط المشاع(*) « وهو نظام تكون ملكية الارض فيه جماعية ، غير أن استثمار هذه الارض تتمتع به كل من العائلات الفلاحية التي تؤلف الجماعة القروية . ويكون احترام جماعة الملكية وفردية الاستثمار مضمونا عن طريق ممارسة التوزيع الدوري للاراضي ، وهي ممارسة تؤلف قاعدة المشاع ذاته » (١) .

وكان توزيع أراضي المشاع في الرقة يجري سنويا بين الطائفتين « العشاريين والأكراد » وذلك بصورة متناسبة مع عدد أفرادهما الذكور ، بما في ذلك الأولاد . وكان هذا التوزيع مصدرا دائما

(*) جاك ويلرس جغرافي فرنسي قام في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بدراسات متعمقة عن جغرافية الأرياف السورية ، وله كتاب « فلاحو سورية » كما قام بتحضير اطروحة للدكتوراه عن « بلاد العلويين » وعن وادي نهر العاصي ، وقد توفي عام ١٩٤٥ ، في افريقيا السوداء الغربية .

للمنازعات بين العشاريين والأكراد ، نظرا الى أن هؤلاء الأخيرين أقل عددا بقليل من الأولين • وأخيرا حصل اتفاق في عام ١٩٣٨ بين الفئتين ينص على ضرورة توزيع ٢١٢ حصة في أراضي المشاع بصورة متعادلة ، على أساس ان كل مجموعة تنال سنويا ١٠٦ حصص •

وتقع هذه الاراضي التي كانت تستغل حسب نظام الملكية المشاعة في شرقي المدينة وفي جنوبها الشرقي وفي جنوبها الغربي ، وهذه المقاسم هي :

— النقيب : وهي رقعة تمتد على ٨٠٠٠ دونم ، أي حوالي ٨٠٠ هكتار ، تتحدد من الغرب بأسوار الرقة ، ومن الشمال بقرية تل البيعة ومن الشرق بقرية رمان ، ومن الجنوب بقرية المشلب • وكان كل فرد من جماعة « الغول » يتصرف بأرض في النقيب ، ويستغلها شخصيا • وكانت أراضي هذا المقسم تستغل حصرا بزراعة القمح •

— مستجد النقيب : ويقصد بها مجموع الاراضي الزراعية الواقعة في جنوب شرق قرية المشلب ، والتي أخضعت للزراعة في وقت متأخر نوعا ما ، لأن الحقول تكون هنا رملية وشديدة الملوحة •

— القطعة : وهي الأراضي الواقعة بين الرقة والفرات ، جنوب غرب الأسوار •

— القحيف : أراض بين الرقة والفرات جنوب شرق الأسوار •

وقد كانت هذه الاراضي مسجلة بصورة رسمية في عهد العثمانيين ،

ولكن عندما غادر الموظفون العثمانيون هذه المنطقة حملوا معهم السجلات العقارية وقام الفرنسيون بعد قليل من بداية الانتداب بإعادة تنظيم الكاداسترو « على الأسلوب الأوروبي » وذلك بقياس الأراضي .

بيد أن كل هذه السجلات احترقت في عام ١٩٤٠ وقامت السلطات السورية بكتابتها من جديد ، بعدئذ حسب القاعدة ذاتها . كما تم نسخ سندات تمليك فردية بين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٠ . غير أن الغلبة ظلت للتقاليد .

واستمرت عادة التوزيع حسب المألوف سنويا حتى ولو كان جزء من الأراضي قد خرج من نظام المشاع . وهذه الأراضي في معظمها غير صالحة للزراعة . وكان بعضها قد منح لأفراد أو استولت عليه البلدية ، فأقيمت عليه مبان مختلفة . تلك هي حالة جزء من أراضي « القطعة » أو من أراضي « قحيف » . وقد وضعت الدولة يدها على جزء من أرض قحيف ، وبنت عليه مدارس ، ومدجنة ومزرعة حكومية .

الأراضي المستغلة على شكل ملكية فردية :

تدار كل الأراضي الخاضعة لنظام ملكية المشاع ، وتقسم وتستغل حصرا بواسطة أهل المدينة الأصليين ، أي على أيدي « الغول » . أما الذين قدموا من بعد إلى الرقة وامتنهوا الزراعة ، فقد اشتروا أراضي بصورة فردية ، في ضواحي المدينة .

وهذا هو حال الشراكسة الذين تعاطوا الزراعة فاشتروا أراضي على ضفاف نهر البليخ وعندما غادر عدد منهم البلدة قام البيطرة بشراء

أراضيهم • كما استحوذ الشاشان على بعض الأراضي التي زرعوها قسحا وشعيرا وذرة بيضاء • أما البراجيكية فقد اقتصوا بزراعة الأشجار المثمرة ، كما دربوا سكان الرقة على تقنيات زراعة البطيخ الأحمر « الجبس » وذلك على ضفاف الفرات فور انحسار مياه الفيضان •

كما وجد بعض الأرمن مجالات عمل لهم لدى كبار المستثمرين في تل السسن في مجال زراعة القمح وأخيرا أصبح السخانة من الذين أقاموا في الرقة من عداد كبار ملاكي الأراضي •

وتقع كل هذه الأراضي ، المزروعة على شكل ملكية فردية . على أيدي الوافدين الجدد ، في شمال وفي جنوب أسوار مدينة الرافقة لقديمية وهي :

— أطراف شهر : وهي أراضي واقعة الى الشمال من الأسوار ، وتزرع بالحبوب ، كما زرعت فيها أيضا كروم العنب •

— القبيات : وهي أراضي تقع الى جنوب البلدة على ضفة الفرات ، في المواقع التي كانت تغمرها مياه النهر خلال الفيضان • وكانت اللحيات (أو الطمي) الغنية التي كانت تتوضع حينذاك تسمح بزراعة مختلف أنواع البطيخ الأحمر والأصفر وكذلك الخيار • وكان ينمو فوق هذه الأراضي أشجار الغرب والطرفاء والتي كانت أخشابها تستخدم في بناء السياجات ، ولصنع أدوات طرق الصوف ، وأخيرا للاستدفاء خلال الشتاء •

— حويجة فرج : وهي شبه جزيرة على الفرات حيث كان سكان الرقة يملكون فيها بساتين يزرعون فيها الخضار والقطن والسمسم • وكانت هناك بعض الأراضي مستغلة أيضا على أيدي سكان الرقة ، واقعة بعيدا عن الرقة في اتجاه الشرق على ضفاف البليخ •

تقنيات الري التقليدية :

لقد جعلت قلة مقادير الأمطار الهائلة في الرقة ، وهي وسطيا ٢٥٠ مم سنويا ، أي الكمية الدنيا ، التي تكون الزراعة مستحيلة دونها ، لأن الدورة المناخية في المنطقة تقدم سنة رطبية واحدة مرة كل احدى عشرة سنة ، أقول جعل شح الأمطار من الري أمرا جوهريا • وكان هذا الري يتم بواسطة طرائق تقليدية • فالأراضي الملاصقة للبليخ تروي بسهولة من مياه النهر ، فالبليخ هو بالتأكيد النهر الذي حووظ على طريقة استغلاله القديمة أحسن الحفاظ في كل سورية الشمالية الشرقية •

فقد استغل صبيبه الكلي منذ أقدم الأزمنة لري المزروعات الشتوية ، ويندرج على طول مجراه أكثر من عشرين سكرا تحويليا تنتشر بين منبعه في قرية عين العروس ومصبه قرب الرقة (٢) غير أن الأمر لم يكن بمثل هذه السهولة في الأراضي الواقعة بجوار الفرات والتي كان ربيها يستدعي استخدام مكائن رافعة ، أولها « النصب » المشيدة حسب الطريقة التالية : (الشكل — ٨) •



أوائل تقنيات الري التقليدية في الرقة «النصبية»

تغرس جذوع متفاوتة في طولها ، وقد تبلغ ٣٠ مترا من الطول ، لتثبت ضفة النهر ، وعندما يكون مجرى النهر مائلا يعمد الى تكديس تراب وأغصان بين الجذوع كي يمكن نصب الآلة بصورة شاقولية . وفوق الجذوع والاعصان المتشابكة والأقصاب المترابطة سوية بصورة تؤلف ركيزة صلبة ، تنصب بكرة خشبية تدعى في الرقة المحالة ، ومن خلال البكرة يمر حبل يرتبط من أحد طرفيه بقربة من جلد الثور ، ويرتبط من الطرف الآخر بحيوان الجر ، الذي تؤدي حركته نحو الأمام ونحو الخلف ، الى غطس القربة في ماء النهر وثم سحبها الى أعلى . وتثبت القربة من كل جانب بمرساة . فعند بلوغ الدلو القمة تصبح النهاية السفلى للقربة ناهضة أكثر من الأخرى مما يسمح بتفريغ محتواها في حوض صغير ، هو البركة ، التي ينساب الماء منها ضمن ساقية صغيرة تروي مياهها الحقول . ورغبة من الفلاحين في تنظيم العمل وجعل حركة الحيوانات تجري حسب ايقاع موزون ، فانهم ينشدون سوية ألحانا معينة . وتحسب مدة العمل بالنسبة لحركة الشمس وللظل الممدود الذي يلقيه عمود خشبي فوق دائرة مرسومة على الأرض . وكانت وحدة العمل ، وهي الوردية ، حوالي الساعتين توازي مدة عمل عامل واحد مع حيوان جر .

وعند انتهاء الوردية يأتي البديل ليحل في مكانه . وكانت تقام في بعض الأحيان عدة نصبات متقاربة ، يجري العمل فيها بنفس النسق . وكان لكل مالك نصبة وساقية خاصة ولم يكن طول السواقي يتجاوز على العموم كيلو مترين ، وكانت واحدة فقط تمتد على مسافة خمسة كيلو مترات .

وهذه الطريقة تقدم صبيبا ضعيفا نوعا ما ، نظرا لبطء حركة ذهاب الحيوان وعودته لذلك حل الدولار محل هذا الأسلوب الاروائي في

الرقعة في وقت مبكر ، ومن ثم ، وفي وقت متأخر ، استعيز عنه بالغراف •

والدولاب والغراف هما ناعورتان من مقاييس صغيرة تتفوقان على النصبه في أنهما تعملان بحركتهما الذاتية • ويكون الدولاب أصغر من الغراف ويتألف من اطار خشبي ، في حين يكون الغراف معدنيا •

وهناك قناة من عهد هارون الرشيد كانت تروي الأراضي الواقعة في شمالي الرقة وكانت تسمى في عهد الخليفة المذكور ، نهر الذهب ، بينما يسميها سكان الرقة الحاليون « الحفر » وتمر هذه القناة على مسافة ٧٠٠ مترا من السور ، وكانت تستمد ماءها من ضفاف الفرات التي يغمرها الفيضان فيسوقه اليها من مسافة بعيدة •

— المزروعات التقليدية :

تؤلف الحبوب العنصر الرئيسي في الاستغلال الزراعي ، واكثرها انتشارا كان القمح والشعير ، وكان القمح مرغوبا اكثر نظرا لانه يباع بسعر اعلى • بيد ان الشعير يتحمل الجفاف بصورة افضل ويتواءم مع الترب الفقيرة • كما يسمح نضجه المبكر بتحاشي موجات الحر الربيعي الشديدة • وتتم اولى عمليات الحراثة فور هطول امطار تشرين الاول وتشرين الثاني • واداة الحراثة المعهودة هي المحراث الخشبي ، وتتم عملية البذر ثرا باليد فور الفراغ من فلاحه الارض • ويجري الحصاد في نيسان وايار ، وذلك باليد او بالمنجل • وما ان ينتهي الحصاد حتى تنقل اغمار الشعير والقمح لتتكس فوق ارض البيدر تحت الشمس • ويجري الدراس حسب طرائق بدائية تعود لاقدم العصور اذ تجمع

الحبوب وتؤدى عبر هبوب الرياح بالاستعانة بمذراة خشبية كبيرة •
وتؤدى هذه الطريقة في الدراس لفساد التبن كما أن الدراس الشديد
البطء لايسمح بالقيام بالفلاحة الصيفية • ويتم طحن الحب الناتج في
طواحين قريية • وتحتل البقول ايضا مكانة لا بأس بها في الزراعات
المحلية ، ولاسيما العدس والحمص والفول التي تزرع بعد اوائل امطار
تشرين الثاني و كانون الاول كي تحصد في شهري اذار ونيسان •

وباستطاعتنا اخيرا ان نشير الى بعض المزروعات البعلية الصيفية
كالذرة البيضاء والسسم فبالنسبة للذرة البيضاء يتم حراثة الاراضي
المخصصة لها بعد موجات البرد ، اي في اواخر شباط وتبذر حباتها
في اذار ، كي تقطف عرائسها في آب وايلول ، ثم يعمد الى تجفيفها على
أسطح المنازل • ويزرع السسم في دورة القمح ، اذ يذر في اذار
وتقتلع النباتات في حزيران وتموز قبل بلوغها النضج الكامل كيلا تنفطر
حبباته فوق الارض • هذا وكان الاهلون يقومون باجتثاث جذور
السوس ايضا ، وتلك كانت لهم فعالية ثانوية توفر دخلا اضافيا لا يستهان
به ، والنسوة هن اللواتي يقمن باقتلاع جذور شجيراتهن • فيضعنها في
اكياس (جاكيات) كانت تستخدم ايضا كمقياس كيل • ويجري هذا
العمل في فصل الشتاء على الخصوص • ولم تكن تتم معالجة السوس
في الرقة مباشرة • فهو بهذا كان يؤلف احد المحاصيل الزراعية التي كانت
تصدر مباشرة الى خارج المنطقة • ولقد كانت هذه التجارة على قدر من
الرواج حتى انها كانت تختص بخان معين اشار اليه سار وهرزفلد في
١٨٩٧ قائلين « لقد زرنا الرقة بين ٢٦ و ٣٠ تشرين الثاني • واقمنا في
خان شركة السوس ، وهو اوسع عمارة خاصة في هذه البقعة » (٣) •

وكانت هناك شركة خاصة تهتم بتسويق السوس ، ونقصد بها شركة ماك اندروس وفوربس ، التي كان لها عميل خاص في الرقة . وكانت هذه الشركة تقوم بشحن عرق السوس من الرقة الى حلب ومنها الى اسكندرون . وفيما عدا السوس كان هناك القليل جدا من المنتجات الزراعية الذي يصدر للخارج . وبعد قدوم الفرنسيين حدث تطور بطيء ، فقد اصبحت بعض الفواض الزراعية تباع في الاسواق الخارجية غير انه وجب الانتظار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كي يتحقق اندماج زراعة منطقة الرقة بشبكة واسعة من التسويق التجاري .

ب - بين ١٩٤٥ - ١٩٦٥ : نهضة زراعية من نمط رأسمالي :

تعرفت زراعة منطقة الفرات في اعقاب الحرب العالمية الثانية على نهضة زراعية كبيرة جدا . فقد ادت احتياجات الحلفاء من الحبوب اثناء الحرب ، ولاسيما بعد انشاء دائرة الحبوب الصالحة لصنع الخبز O. C. P (الميرة) ، الى تكثيف ملحوظ في زراعة الحبوب . فقد امتدت هذه الزراعة فوق الاراضي الخاضعة للزراعة مسبقا وفوق اراضي جديدة اخضعت للاستغلال الزراعي .

وكان توسع الانتاج الزراعي على العموم ملحوظا في سائر انحاء البلاد خلال فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٥ . فقد حققت سورية خلال العشرة اعوام هذه تنمية كبيرة في مجال صادراتها الزراعية . ومما يلفت النظر ان تقدم الاستثمار الزراعي قد حدث بشكل رئيسي في مناطق سورية الشرقية ، وهي على النقيض مناطق قليلة السكان .

ـ مكننة الزراعة :

لقد كان لهذا النمو الزراعي اسباب عدة ، اولها مكننة الزراعة التي سمحت بتحديث تقنيات الزراعة ، وبتوسيع مساحة الاراضي المزروعة بصورة كبيرة على حساب اراضي رعي القبائل . وتشير التقديرات بالفعل الى انه في خلال عشرين عاما ، اي بين ١٩٤٠ و ١٩٦٠ ، تضاعفت مساحة الاراضي المخصصة للحبوب مرتين ، في حين ازدادت الاراضي المخصصة لزراعة القطن سبعة اضعاف . وقد نتج عن نمو هذه الزراعة الواسعة ، مع ان المردود في الوحدة المساحية لم يكن مرتفعا جدا ، حتى انه في حالة القمح والشعير هبط في فترة ١٩٥٠ - ١٩٥٧ بالموازنة مع مردود أعوام فترة ١٩٣٠ - ١٩٣٧(*) ، أقول نتج عن ذلك نمو عظيم في الانتاج .

ويعود إدخال الآلة الزراعية في سورية بالواقع لفترة ما قبل الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤ - ١٩١٨ : غير ان هذه المحاولة التي جربتها الشركة الالمانية التي مدت الخط الحديدي باتجاه بغداد باءت بالفشل لعدم وجود فنيين قادرين على صيانة المكائن وتصليحها اذا اقتضى الامر وجرت محاولة التجربة ثانية قبيل الحرب العالمية الثانية ، ولكنها كانت متواضعة ومتردة . وهكذا كان من اللازم الانتظار حتى الخمسينات كي نرى التوسع الحقيقي للمكننة في الارياف السورية . ففي هذه الاعوام المذكورة ظهرت الجرارات والحصادات في منطقة الرقة ، كما

(*) كان هبوط المردود نتيجة استنزاف خصوبة الارض الطبيعية بعد ان اخضعت للزراعة لأول مرة بعد أن كانت بورا منذ عدة مئات السنين وهي الفترة التي تلت زحوف التتر في القرن الثالث عشر وحتى مطلع القرن الخامس عشر .

تطورت أساليب الري الى حد كبير ، مع دخول المضخات ذات المحرك (الموتورات) التي راحت تحل بسرعة محل الطرائق التقليدية وقد استطاعت كبريات عائلات الرقة ان تشتريها لانها كانت هي القادرة على القيام بمثل هذه التوظيفات . وكانت هذه المكائن التي كانت تتراوح استطاعتها بين ٤٠ و ٥٠ حصانا تسمح بري مساحة تبلغ ٣٠ هكتارا من الذرة البيضاء .

وهكذا تعمم استعمالها بسرعة وتلاشت أواخر الغراريف، التي كانت لا تزال تستخدم في الرقة حتى عام ١٩٥٢ ، امام المضخات ذات المحرك .

ونادراً ما كان تقدم استخدام الآلة نتيجة دراسة جدية . فكثيرا ما استبان انها كانت باهظة التكلفة وغير ناجعة في المشاريع الصغيرة . وفي الواقع كان شراء ماكينة يتجاوز الامكانيات المالية لدى مزارع بسيط . وبالفعل لم يكن ليتم تحديث الزراعة ومكنتها في منطقة الفرات الا بفضل تمويل الرأسمال الخاص ، أي الحضري .

ـ التوظيفات المالية :

كتب رزق الله هيلان ^(٤) « لقد كان النمو الزراعي فتحا حضريا » ويأتي مثال مناطق الفرات بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٥ ليدعم هذه الفكرة بشكل صحيح . فقد كانت توظيفات البورجوازية الحلبية الكبيرة في أرياف الشرق السوري خلال هذه الاعوام على قدر من الاهمية وتجلى تطلع رؤوس الاموال الحضرية الى التوظيف في الارياف بوضوح خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، فسبيل التصنيع كان شبه مقطوع نظرا لهيمنة رأس المال الفرنسي . اما بعد الحرب العالمية الثانية

وحصول سورية على استقلالها فقد استردت البورجوازية الحضرية
انفاسها لثاني مرة عن طريق اقامة صناعة خفيفة وفتح الجزيرة للزراعة»^(٥)

وهكذا كانت التنية الزراعية لمنطقة الفرات ، وعلى الخصوص
منطقة الرقة ، ممولة كلها على وجه التقريب برؤوس الاموال الحلبية .

والشخصية الرئيسية الممولة للزراعة في منطقة الرقة ، كانت هي
« الخانجي » اي مالك الخان الحلي . فهو الذي يمول المزارعين على
شرط ان يكون له حق تسويق المحاصيل .

وطبقت في هذا المجال بعض الاساليب المتعرجة للاقراض بالفائدة،
وذلك بقصد اللف حول المانع الديني المتعلق بالربا وتحاشيه . وتقوم
الطريقة المتبعة في ذلك على تقديم المال الذي يسلفه الخانجي للمزارع، ليس
على شكل قرض. بل كتسديد مسبق لقيمة المحصول القادم بسعر بخس .
واذا حدث وكان الموسم رديئا للغاية بالنسبة للمحصول فان وفاء
« الدين » يؤجل للعام القادم مع فائدة اضافية مقبولة .

وكان الحليون في بعض الاحيان يشتركون بالكامل مع المستثمر
الزراعي . فيقدمون رؤوس الاموال والتقنية والافكار ، بينما يقدم
المزارعون الارض وعملهم . ويحتفظ الخانجي لنفسه بنسبة خمسة الى
سبعة بالمئة من قيمة المحصول كتسديد لفائدة القرض . وكما يحقق
لنفسه بعدئذ ارباحا اخرى عند تسويق المحصول الذي يباع منتوجه
في السوق السورية او يصدر للخارج .

هذا وكانت المصارف ، على مقياس أصغر ، تعرض بدورها قروضا

للمزارعين الباحثين عن السيولة • غير ان مهلة التسديد الممنوحة كانت قصيرة الى حد ما، تبلغ ثلاثة اعوام في حدها الاقصى، لدى بنك التسليف الزراعي ، وتعتبر الارض التي يملكها المزارع هي الضمانة ، فلم يكن يطلب منه اي كفالة • وبما ان المبلغ المعروض يتناسب مع مساحة الارض من ناحية ، فهو نظام لايفيد الا كبار الملاكين الذين هم بالواقع قادرون على التمويل الذاتي ، ومن ناحية اخرى كانت الفائدة المطلوبة تبلغ (٨٪) اي اعلى من الفائدة التي يطلبها الخانجي الحلبي •

ـ النتائج :

ان كل هذه العوامل التي سمحت بنهضة الزراعة في منطقة الفرات بين ١٩٤٥ و ١٩٥٥ عملت بصورة متضافرة • فتوسع المساحة المزروعة استدعى استخدام مكائن وطرائق ري جديدة ولشراء الآلات عشر المزارعون على التمويل لدى الرأسمالي الحلبي الذي انجذب اكثرفاكثر نحو هذا المجال حيث وجد فيه حرية الحركة وارباحا كبيرة تتزايد مع تزايد الانتاج الزراعي ، وهذه الارباح المتحققة يعاد حقنها من جديد في الانتاج الزراعي وهذه الدورة راحت تزيد في ازدهار المنطقة زراعييا زيادة مستمرة وثابتة وفي الوقت نفسه كانت تشدد فيه من وصاية حلب على ارياف الفرات ، ووصاية المراكز الحضرية في المنطقة على ريفها المحيط بها • وهكذا كانت الرقة متأثرة بهذه الحركة بصورة مزدوجة فباعتبارها مدينة زراعية تعرضت لاحكام تبعيتها تجاه حلب شأن الريف نفسه • فقد كان معظم المزارعين الرقيين مدينين تجاه الخانجية الحلبيين او لدى المصارف • وفي الوقت نفسه ، كانت الرقة مع ذلك تركز هيئتها على اراضي منطقتها • فكان سكان الرقة يلعبون دورا هاما

كوسطاء بين البورجوازية الحلبية التي تقدم الرساميل وبين المزارعين ، كما كانت بعض العائلات الرقية الكبيرة تمول الريف بذاتها •

وبهذا اصبحت الرقة مركز اعادة توزيع هام للمنتجات الزراعية، ولاسيما بعد ان بنت القوات المسلحة البريطانية جسرا على الفرات عام ١٩٤٢ على مستوى المدينة ادى الى تسهيل التسويق بين الضفتين ، وبذلك زادت من نشاطها ، واخذت تجتذب المهاجرين الوافدين من كل مناطق البلاد ، وعلى الاخص من بلدة تادف ومن حوران ، الذين انخرطوا كعمال في ميدان الزراعة •

فاستفادت منطقة الرقة بذلك من احتياط كبير في الايدي العاملة الزراعية ، مما كانت تفتقر اليها في الماضي •

وقد سمحت هذه الايدي العاملة البخسة الثمن بالحصول على انتاج رخيص التكلفة •

وقد استطاعت منطقة الرقة بعد ان اصبحت تتصرف برؤوس الاموال ، وبأراض بكر اخضعت للزراعة من جديد بفضل استخدام المكائن الزراعية ، وبأيد عاملة وفيرة ورخيصة ، اقول استطاعت وبسرعة كبيرة ، ان تنتقل من زراعة معاشية كانت تميزها فيما سبق ، الى زراعة تصديرية ، وقد تم هذا التحول الجذري بفضل ادخال مزروعات من نمط صناعي الى المنطقة ، مزروعات اتيح لها ان تستفيد من الظروف العالمية كي تتوسع بصورة لفتت اليها الانظار •

ـ ادخال زراعة واسعة النطاق ـ الرز :

سبق ان ظهرت زراعة الرز بصورة متواضعة في منطقة الجزيرة حوالي العام ١٩٣٥ ، فقد حاول بعض المستثمرين الزراعيين اقلتمته في المنطقة ، غير أن هذه التجارب كانت محدودة جدا ، كما كانت النتائج على العسوم غير مشجعة . فقد كانت الاوضاع العامة حينئذ لاتزال قليلة المواءمة للتوسع في هذه الزراعة . فزراعة الرز زراعة دقيقة تتطلب الكثير من ضروب العناية . كما ان فلاح الفرات لم يكن مهيا لتقبل هذه الشروط . فكل الزراعات التي كان يارسها تقليديا لاتستدعي منه اكثر من عمل فصلي ، وتسمح له بالقيام الى جانبها بفعاليات اخرى كترية الماشية . وكان ادخال زراعة جديدة يصطدم بعوائق اجتماعية واقتصادية هامة ، فالمستثمر كان يعاني الكثير في سبيل الحصول على ايد عاملة قادمة من مناطق اخرى . كما ان اراضي ضفاف الفرات ، فضلا عن ذلك قليلة القابلية لزراعة الرز بسبب ملوحتها (*) . وهكذا تركزت هذه الزراعة في البداية على ضفاف نهر البليخ ، وقد كانت نتيجة لمبادرة أرمن الرقة الذين كانوا يعملون فوق اراضي تخص التركمان او قبيلة العفادلة . واخيرا تتطلب زراعة الرز الري الغزير المستمر وكانت وسائل الري التقليدية غير كافية ، لهذا كان من الضروري اللجوء الى المضخات ذات المحرك ، المرتفعة الكلفة كثيرا .

(*) الصحيح هو ان زراعة الرز يعتمد عليها في استصلاح الاراضي الشديدة الملوحة كما في شمال دلتا مصر ، ولكن الواقع هو ان ترب الفرات رملية على الغالب ومنغدة لاتوائم زراعة الرز التي تتطلب الغمر شطرا لابأس به من السنة وبالتالي يجب ان تكون التربة كريمة نوعا ما وتمسك بالماء .

وقد تضافرت كل هذه العوامل على جعل الرز محصولا مرتفع الثمن . مما كان يعيق كثيرا من توسع زراعته ، ولم تصبح هذه الزراعة ممكنة الا بعد ان ارتفعت الاسعار العالمية الى حد كبير ، وذلك في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد جعل ارتفاع الاسعار العالمية عند ذلك من زراعة الرز السوري زراعة قادرة على المنافسة ، كما ان الارباح الكبيرة الحاصلة من وراء زراعته شجعت على التوسع في هذه الزراعة في منطقة الفرات والجزيرة التي اصبحت عندئذ المنطقة الرئيسية في انتاجه في سورية . مع انتاج يعادل ثلاثة ارباع الانتاج الكلي في القطر .

غير ان زراعة الرز لم تستمر اكثر من خمسة اعوام رغم توسعها . وقد كان المردود بالهكتار منخفضا جدا ، كما ان الكميات الناتجة لم تكن قادرة على سد احتياجات القطر ، لان الانتاج الداخلي لم يكن يغطي اكثر من ثمانين بالمئة من الاستهلاك المحلي . وهكذا كان توسع زراعة الرز في سورية هشاً وعارضا ، وعرضة لاي تبدل في الظروف الدولي يسكنه ان يتقود الى انخفاض الاسعار العالمية . وهذا على وجه الدقة ما حدث من عام ١٩٥٥ . وقد ادى هذا الواقع ، الذي تضافر مع رداءة محاصيل عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، وكانا عامي جفاف شديد ، ادى الى هبوط سريع في زراعة الرز في سورية . ونظرا لفقدان اية حياية حكومية فقد تدهورت زراعته قبل ان تتلاشى بصورة تكاد تكون تامة ابتداء من عام ١٩٥٧ . (***)

(***) الحقيقة هي ان الدولة لم تنظر بعين الرضى لزراعة الرز بسبب مواءمة زراعته لانتشار البعوض الناقل لحمى البرداء (الملاريا) .

— دخول زراعة من نمط صناعي — القطن :

لقد كان اندفاع زراعة القطن اكثر ازدهارا وروعة في منطقة الفرات ولم يكن القطن ، شأن الرز ، زراعة جديدة حقا في سورية . فلقد كانت معروفة فيها منذ زمن طويل ففي القرن الرابع عشر كانت جودة قطن بلاد الشام مشهورة ، وكان هذا الانتاج يصدر حتى بلاد الاندلس ، ويذكر الدكتور روسل ان القطن في عام ١٧٥٤ كان يزرع في بساتين حلب وفي الشمال السوري ^(٦) ، كما ان نوع القطن المسمى البلدي كان معروفا في منطقة ادلب وفي المناطق القريبة من الحدود التركية الحالية . غير ان زراعة القطن فقدت في القرن الفائت الكثير من اهميتها على اثر اجتياح الغزول الانكليزية والهندية للسوق السورية ، ومن ثم تلتها الخيوط التركية . ولم تستطع المنتجات الداخلية ان تصمد امام المنافسة ويقدم ويلهم فكرة عن زراعة القطن حوالي العام ١٩٢٠ بقوله :

« لم تعد تظهر هذه الزراعة في سورية الا في صورة مشتتة وذلك في جنوبي حلب وفي وادي نهر العاصي وفي سهل جبلة وفي قلعة شيزر (في الطرف الشرقي من سهل الغاب) وفي بعض المواقع الاخرى » .

« وقد آن أوان استئناف زراعة القطن وتنميتها في سورية ، ولكن بالكف تماما عن زراعة نوع « يرلي » أي البلدي بالاستعاضة عنه بأنواع مصرية او امريكية مختارة بصورة مناسبة (*) ويتصف نوع اليرلي او البلدي المزروع تقليديا في سورية ببعض المميزات وفترة

(*) القطن البلدي ذو جوزات لا يمكن استخراج القطن منها الا يدويا بجهود عاملات منزليات يقمن بهذه العملية التي كانت تدعى « نفش القطن » .

نموه قصيرة وهو لا يتطلب الا فترة وجيزة من الحر كي يبلغ النضج ، كما انه ليس بحاجة لمقادير كبيرة من مياه الري • وله ميزة اضافية اخرى وهي انه عندما يبلغ النضج ، لا تنفتح جوزته تماما ، مما يجعل هذا الجزء من النبتة في مأمن من ماء المطر الذي قد يهطل في وقت جني المحصول • واخيرا فان بعض المزروعات كان يمكنها ان تقوم بالتناوب مع زراعة القطن اليرلي كالسسم والذرة البيضاء والفاصولياء ، وبالإضافة الى ما سبق فقد كانت نوعيته مقبولة صناعيا فقد كان مردودها يبلغ ٨٨٪ أي حوالي ٨٨ كيلو قطن مغزول من كل ١٠٠ كيلو قطن خام • على انه يؤخذ على النوع البلدي مأخذان ، وهما ان نوعيته كانت رديئة نوعا ما ، ومردوده بالهكتار ضعيفا جدا • وقد تكشف هذان العيان بشكل صارخ عندما استفحلت المنافسة الدولية في القرن التاسع عشر فلم تستطع المنسوجات القطنية السورية مقاومتها (***) •

وفي حوالي العام ١٩٢٠ جرت اول محاولة ترمي الى بعث زراعة القطن في سورية • وقد شجع الفرنسيون هذه المحاولة بحساسة فقد كانوا يرغبون في الرد على رغبة الالمان في احلال الانواع الاجنبية مكان النوع المحلي « اليرلي » في المناطق التي كانوا يعتمدون عليها في استيراد اقطنهم وخاصة في كيليكية • وعليه ادخل الفرنسيون الى سورية اصنافا من القطن الاجنبي للحصول على محصول اكبر ، وانشئت عدة محطات تجريبية الى الشمال من حلب وفي رأس العين •

*** لقد ظلت قرية دير عزة الواقعة على سفح جبل سمعان متخصصة في غزل القطن اليدوي ونسجه في انوال بسيطة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وقد اندثرت تماما بعد ان كانت تصنع قماش « الخام » المستعمل في صنع اثواب الفلاحين « الدراعة » •

وبدأت تظهر أوائل المبادرات الفردية حوالي العام ١٩٢١ و ١٩٢٤ فشهدت زراعة القطن آنذاك توسعا كبيرا في مناطق حماة وادلب وحلب وفي محافظة اللاذقية ، غير أن هذه المحاولة الواعدة بخير عميم في البداية ظلت دون استمرارية ، فقد أدى الانتاج الوفير جدا للقطن في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢٦ الى هبوط الاسعار العالمية مما دعا المزارعين السوريين الى أن يزهّدوا من جديد في هذه الزراعة . فبعد ان كانت المساحة المزروعة قطناً تمتد على ١٧٠٠٠ هكتار في عام ١٩٢٩ هبطت الى ١٤٠٠٠ هكتار سنة ١٩٣٠ . ورغم كل شيء فإن الاصناف الامريكية والمصرية صمدت رغم كل شيء متحدية النوع البلدي ، وسحت بالحصول على مردود يزيد عن هذا النوع بمقدار اربع مرات .

وفي الواقع تعود النهضة الجديدة لزراعة القطن الحقيقية الى الخمسينات . وقد تنجّت عن ظرف دولي . فقد دفع مناخ « الحرب الباردة » الذي كان سائدا بين كتلتى الغرب واقطار الشرق ، والتوتر الشديد ، الذي نجم عنه ، دفع العديد من الدول الى تبني سياسة تخزين ساعدت على ارتفاع الاسعار العالمية ، ففي حالة القطن أدى المحصول المتدني للغاية في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٥٠ ثم ، وبصورة خاصة ، ابتداء الحرب الكورية في عام ١٩٥٣ ، الى تصاعد الاسعار بشكل جنوني ، وهكذا اصبح القطن السوري منافسا قويا في السوق العالمية . وحصلت هجمة حقيقية في البلاد حينذاك على ما كان يدعى في ذلك الوقت « بالذهب الابيض » ووظفت في زراعته رؤوس أموال ضخمة وعلى الخصوص في الجزيرة وفي سائر منطقة الفرات حيث شهدت زراعة القطن على الفور اندفاعا مثيرا للدهشة .

ومنذ عام ١٩٤٨ ، وعلى اثر هبوط اسعار الرز العالمية ، اندفع بعض مزارعي منطقة الرقة والجزيرة نحو زراعة القطن ، وفي العام التالي استمرت الحركة في توسعها المتنامي وتضاعفت المساحة المخصصة للقطن بأحدى عشرة مرة في هذه السنة . وقفز سعر كيلو القطن المحلوج في عام ١٩٥٠ في اسواق حلب من ٨٠ قرشا الى ٢٢٠ قرشا . ومنذ ذلك الوقت اصبح الاهتمام نحو هذا النوع من الزراعة شاملا ، كما أن قدوم عدد كبير من المهاجرين الوافدين من سائر مناطق سورية ، والذين اجتذبهم « أمل الثراء » ادى الى وفرة الايدي العاملة التي كانت تفتقر اليها هذه المناطق والتي كانت تقطنها جماعات مبعثرة . وتم استقدام خبراء مصريين كمستشارين ، مثلما مارست مؤسسات ومصارف تقديم قروض سخية للاستثمار بهدف تشجيع التوسع في زراعة القطن . وقد كانت هذه القروض اما على شكل عيني كتقديم البذور والسماد أو على شكل نقدي . أي انها كانت تغطي القسم الاعظم من المصاريف وما كان على المستقرض ان يقدم كفالة اكثر من الحصول على ضمانه شخص ثالث ووعد منه للدائن بخوله حق تسويق المحصول .

وقد نتج عن ذلك نمو قوي جدا في انتاج القطن الخام والذي قفز في مجموع البلاد من ٤٣٠٠ طن عام ١٩٤٥ الى ١٧٦٠٠ طن في ١٩٥٠ والى ٣٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٥٥ وقد شهدت أرياف منطقة الفرات رخاء كبيرا . بيد أن نجاحات زراعة القطن لا تستطيع أن تحجب كون النتائج لم تكن دوما على مستوى الآمال ، ذلك ان قلة الخبرة لدى الكثير من المستثمرين في هذا المجال واخضاع مناطق واسعة من المراعي القديمة القليلة المواءمة مع هذا التحول الذي تم على حساب تربية الماشية ، لم

تجعل الجهود المبذولة مجزية دائما • وظل المردود منخفضا نسبيا على الرغم من التقدم المستمر • وعلى الرغم من كل ما تقدم فقد أصبحت هذه الزراعة وطيدة الأركان وثابتة في كل المنطقة • وقد تطورت ملامح الزراعة التقليدية بشكل ثوري تماما • وقد دعم التدفق المستمر في الأيدي العاملة الوافدة من مناطق أخرى من البلاد هذا التغيير ومنحه شكله النهائي •

وكان من جراء ذلك حدوث انقلاب في البنية الاجتماعية لزراعة منطقة الرقة • ففي الكثير من الأماكن حل مكان الزراعة من النمط العائلي التي كانت سائدة فيما سبق ، مستغلة كبيرة الأبعاد من نمط رأسمالي كان فيها مختلف المشتركين ، أي الدائن ومالك الأرض والمستثمر وكتلة الشغيلة ، مرتبطين فيما بينهم باتفاقات شديدة التعقيد. ويظهر من دراسة نماذج عقود العمل التي كانت تنظم زراعة منطقة الرقة حينذاك هذا التطور المذكور بشكل واضح •

– التنظيم الاجتماعي للزراعة – عقود العمل :

والأشخاص الأربعة المقصودون في هذه العقود هم :

– ملاك الأرض •

– المزارع وهو المستغل ، والمستثمر ، الذي يستأجر أرض المالك حسب طريقة تناسب لنظام المزارعة •

– الفلاح الذي يقدم العمل •

– الممول الذي يقدم رؤوس الأموال •

هذا ويمكن ان يكون مالك الارض هو الممول ، أو المستغل ذاته ، غير أنه في أغلب الاحيان ، كان هو التاجر الحضري ، كالخانجي الحلبي ، الذي يحتفظ لنفسه بحق التسويق ، وينال سنويا حصة معينة من المحصول بصفتها تسديدا للسلفة والفوائد ، حسب طريقة « القروض المقنعة » التي سبق ذكرها . وتتراوح هذه الحصة التي تؤول اليه بين ١٠ و ٢٠ بالمئة من المحصول . واخيرا يمكن أن يكون الممول هذا هو المصرف . واجمالا كان يقدر أن ٣٥ الى ٤٠ بالمئة من القروض كانت تتحقق على طريق البنك الزراعي بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٨ ، و ١٠٪ الى ١٥٪ عن طريق المصارف الاخرى والباقي وهو ٥٠٪ من جانب خانجية حلب أو من كبار ملاك الاراضي في منطقة الفرات بيد أن هذه الارقام غير موثوقة تماما لان معظم القروض المقدمة من الخانجية الحلبيين لم تكن رسمية . وهكذا يكون اذن من المستحيل تكوين فكرة صحيحة عن حجمها .

وتختلف الاتفاقات المعقودة بين الملاك والمزارع والفلاح حسب طبيعة الارض :

١ - فقد ظل اطار الاتفاقات في حالة الاراضي البعلية تقليديا نوعا ما ، ذلك ان نمط المزروعات القائمة فوق ترب فقيرة لا يسمح بقيام مستغلات كبيرة . فعلى العموم كان الفلاح والمالك هما اللذان يهتمان بالزراعة ، وفي مثل هذه الحالة يسمى الفلاح « مربعا » لانه ينال ربع المحصول ، وقد تصل هذه النسبة الى النصف عندما يقدم الفلاح البذار بنفسه .

٢ - أما اذا كانت الارض مروية فهناك طريقتان ، حسبما تكون الاراض واقعة على ضفاف الفرات حيث يستدعي الري استخدام مضخة ذات محرك ، او انها تقع على نهر البليخ •

ف فوق الاراضي الواقعة على حافة الفرات ينال الملاكون ما بين ٢٠ الى ٢٥ بالمئة من المحصول وما يسجل في نصوص العقود هي نسبة ١٧ بالمئة • فالعقود الرسمية غالبا ما تكون وهمية ، وتكون الحصة التي تؤول للمالك في العقود الشفوية اكثر ارتفاعا من تلك التي تقضي بها القوانين الحكومية • فينال الفلاحون ٣٠ بالمئة من الارباح وينال المزارع الباقي اذا كان هو المالك للمضخة النارية • وفي بعض الاحيان يكون مالك المضخة غريبا عن استغلال الارض ذاتها • فلم يكن من الممكن لغير بعض العائلات الكبيرة من الرقة او بعض سكان حلب القيام بمثل هذا الاستثمار المالي • وقد سمحت الاهمية المتعاظمة التي اكتسبتها هذه المؤسسات الهيدروليكية ، منذ نمو زراعة القطن على نهر الفرات ، اقول سمحت لمالكها بفرض شروط مجحفة على المزارعين • فكانوا يحتفظون لانفسهم أحيانا بنصف المحصول مع العلم بأن كلفة الري لا تتجاوز مطلقا ٨ الى ١٠ بالمئة من قيمة ذلك المحصول •

أما الري على البليخ فلم يكن يستدعي اللجوء الى المضخات ذات المحرك • فقد كانت مياه هذا النهر مقسمة ، ابتداء من عين عروس حتى المصب في الفرات ، على عدد من الفجرات • وكان كل من ملاك الاراضي يتصرف بعدد من الفجرات • ومع الزمن انفصلت ملكية الفجرات عن ملكية الارض ، ولا سيما بعد نمو زراعة الرز والقطن •

ومنذ ذلك الحين أصبح الماء مؤجرا بصورة منفصلة عن الارض .
ويقتسم المالك في هذه المستغلات مع المستثمر عائدات المحصول مناصفة
بعد كل المصاريف . اما الفلاح من جهته ، فقد كان يحصل على أجر .

- ١٩٥٥ - ١٩٦٦ النكسات : بؤادر « ثورة » زراعية ثانية :

لقد أخذت النهضة الزراعية المثيرة ، التي شهدتها منطقة الرقة ، شأن
كل البقاع القريبة من الفرات في الخمسينات ، أخذت تتجه نحو الخمود
ابتداء من عام ١٩٥٥ .

ففي السنة المذكورة استحكم الجفاف في كل القطر الذي كان يمر
في الوقت نفسه بمرحلة ركود اقتصادي شامل ، وكانت المواسم الزراعية
كارثية . واصبح الفلاح ينوء تحت وطأة الاستدانة سيما وأن القروض
التي تعرضها المصارف في السنوات التي تلت كانت أقل سخاء وقد
استفحل هذا الظرف السيء بعوامل بنيوية ، اذ كان مردود الاراضي
يتناقص في كل عام . وفي الواقع اتسعت المساحة المزروعة في السنوات
السابقة ، فقضت في منطقة الفرات من ١٤٩٠٠٠ هكتار في سنة ١٩٤٧
الى ٣٠٧٠٠٠ هكتار في عام ١٩٥٥ . غير ان الاراضي التي اخضعت
للزراعة لأول مرة كانت من نوعيات مختلفة جدا ، كما أن ممارسة
زراعة لا تستخدم سوى القليل جدا من الاسمدة استنفدت خصوبة
التربة على مدى خمسة اعوام ويمكن أن ترد الى هذه الفترة ملاحظة
اولى القرائن الدالة على اتجاه يرمي لاعادة النظر في نهضة زراعية من
نمط رأسمالي في سورية . وقد أبرز ما اتفق على تسميته « حمى
القطن » اهمية الزراعة في اقتصاد القطر . وفي هذا الاطار حدث في

تاريخ ٢٧ ايلول ١٩٥٨ أي بعد قليل من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ان تم التصويت على قانون الاصلاح الزراعي ، الذي احتفظ المالك بموجبه بقسم من أرضه تتناسب مع عدد أفراد أسرته •

ولكن هذا القانون لم يطبق الا ببطء ومتأخرا ، وذلك بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦ بصورة خاصة بعد تسلم حزب البعث مقاليد الحكم • فقد عرقل الانفصال عن مصر في عام ١٩٦١ تطبيق هذه الاحكام • وعلى الرغم من التعديلات التي طرأت بين عام ١٩٦٣ و ١٩٦٦ على قانون عام ١٩٥٨ فلم تكن للاصلاح الزراعي نتائج حميدة على الزراعة السورية ، وعلى الخصوص في منطقة الرقة وعلى الفرات عموما • فقد ابتداء تطبيق الاصلاح المذكور فعليا في فترة كان فيها معظم الملاكين ينوون تحت وطأة الديون بسبب رداءة المواسم السابقة ، كما تمت مصادرة اراضيهم دون تعويض • ثم ان الفلاح لم يكن متهيئا للقيام بالمسؤوليات الجديدة • ولهذا اتجه الفلاحون في اكثر الاحيان الى تأجير اراضيهم الى مستثمر آخر والى العمل فوق أرض أخرى تحت أوامر مستثمر ثان كي يتملصوا من الالتزام بالقانون الذي يحظر تأجير الارض التي يعملون فيها وقد كان للاصلاح الزراعي أيضا نتيجة رئيسية ، وهي ان الحلبيين اصبحوا يترددون بعد ذلك الحين في توظيف رؤوس اموالهم في الزراعة ، فافكملت التوظيفات الفردية الخاصة كثيرا دون أن تأخذ المصارف ، التي تأملت مؤقتا في عام ١٩٦١ ونهايا بعد ١٩٦٣ ، على عاتقها القيام بالدور نفسه • وعندما حلت الدولة مكان الخانجي الحلبي باستحواذها على حصر تسويق المحاصيل بيدها ، توقفت الاستثمارات الخاصة كليا •

واخيرا وفي أعقاب تأميم التجارة الخارجية في ١٩٦٥ حصل هبوط

فجائي شديد في عدد المكائن المباعة للمزارعين ، لان استيراد هذه الادوات أصبح محدودا جدا وغير كاف . وقد حالت كل هذه العوامل دون ان يكون للاصلاح الزراعي مفعول مؤات يرتد على الانتاج الزراعي . وابتداء من عام ١٩٦٨ وضعت القوانين المتعلقة بالاصلاح الزراعي على الرف . أما فيما يتعلق بالاراضي الزراعية المشاعة في الرقة فلم يشملها الاصلاح الزراعي . وهكذا نجد أن الاراضي المشاعة القديمة التي تدعى مستجد نقيب لا تزال تدار حتى الوقت الحالي من قبل شركة مساهمة وكل « مالك » ينال عددا معينا من الحصص ، وقسما من الارباح .

على ان كل هذه التدابير وان اتسم بعضها بالفشل مهدت الطريق لتبدل عميق في بنى الزراعة السورية . فقد تحطمت دورة الزراعة التقليدية ، الفصلية والمعاشية نتيجة حقن كتلة ضخمة من الرساميل في الارياف . ولما نصب معين هذه الرساميل اخذت الحكومة الاشتراكية البعثية مكانها في محاولة منها لاقامة زراعة من نمط مدولن كي يحل مكان الزراعة ذات البنية الرأسمالية التي كانت تنمو من قبل . ومنذ ذلك الوقت ابتدأت مرحلة ثالثة بالنسبة لزراعة منطقة الرقة ، وبالنسبة لكل الزراعة القائمة على نهر الفرات . وقد ابتدأت هذه المرحلة الثالثة التي لا تزال مستمرة حاليا منذ عام ١٩٦٦ اي فور تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي . بيد ان ارادة الدولة في وضع يدها على الزراعة لم تتبلور تماما الا عند بناء سد الفرات وتنفيذ مشاريع الكبرى الاروائية المعدة لجعل منطقة الفرات منطقة رائدة ، وعنبر البلاد الغذائي .

ب - ابتداء من عام ١٩٦٦ - نحو زراعة مدولنة :

لم يكن مشروع بناء سد على الفرات فكرة جديدة . فقد راودت هذه الفكرة كل الحكومات التي توالى على الحكم منذ الاستقلال . ولكن لم تستطع اي منها ان تنقل هذا المشروع الى حيز التنفيذ . وابتداء من عام ١٩٤٨ كلفت احدى الشركات بدراسة امكانيات تنظيم مياه النهر لاغراض الري ولاتتاج الطاقة الكهربائية فأوصت ببناء سد في موقع يوسف باشا على مسافة ٧٢ كم جنوب مدينة جرابلس . وفي عام ١٩٥٧ وبعد عقد اتفاق تعاون اقتصادي وتقني بين سورية والاتحاد السوفيتي قامت بعثة سوفيتية بدراسة شاملة لمجرى نهر الفرات . وقد اعدت مشروعا لبناء سد على الفرات عند موقع قرية الطبقة ، وهو الموقع الذي ثبتت ارجحيته على موقع يوسف باشا ، وعلى اثره جرت مفاوضات متعددة بين سورية وجمهورية المانيا الاتحادية التي عرضت قرضا لبناء السد . بيد ان الشروط كانت مفرطة في اجحافها مثل تقديم فائدة تصل الى ٧ بالمئة ، والالتزام بوفاء القرض بالعملة الصعبة ولاسيما الامتناع عن الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية . واخيرا عرض الاتحاد السوفيتي قرضا بفائدة مقدارها ٢٥ بالمئة يسدد على مدة ١٢ سنة بسلع وبعملة محلية ، وهكذا تم عقد بروتوكول في ٢٢ من شهر نيسان ١٩٦٦ يتعهد فيه الاتحاد السوفيتي بموجبه بتقديم العون التقني والتجهيزات ورؤوس الاموال الضرورية . وابتدأت اشغال بناء السد في عام ١٩٦٨ وكانت الاهداف محددة كما يلي :

- تنظيم مجرى الفرات والاحتفاظ ببياه فيضاناته .
- بناء بحيرة اصطناعية مساحتها ٦٢٠ كيلومتر مربع تسمح بري

٦٤٠٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية مما سيضاعف المساحة المروية حينذاك .

— انتاج ٢٥ مليار كيلواط ساعي من الطاقة الكهربائية والتكوين العملي لاطارات وايد عاملة سورية متخصصة لمساعدة البلاد في عملية الانتقال الى المرحلة الصناعية .

وفي الوقت ذاته يجب ان تدخل مشاريع لتحديث الزراعة حيز التنفيذ:
— استصلاح الاراضي الملحية والجبسية .

— ادخال تقنيات جديدة في الاستغلال الزراعي ، واصطفاء الحبوب، ومكننة متقدمة واستخدام الاسمدة ، واتباع دورات زراعية جديدة .

— بناء خمسة عشرة قرية نموذجية وانشاء مزارع تجريبية ينتظر منها تغيير نظام التملك واسلوب حياة الفلاحين .

— والهدف النهائي لكل هذه المشاريع رسماً هو تحقيق الاشتراكية

وقد كانت مدينة الرقة مستهدفة مباشرة بكل هذه المشاريع ، فموقعها يضعها في قلب ست مناطق كبرى لاستصلاح الاراضي :

— المنطقة الاولى — منطقة حوض البليخ

— المنطقة الثانية — وادي الفرات

— المنطقة الثالثة — حوض الخابور

— المنطقة الرابعة — حوض الرصافة

— المنطقة الخامسة — منطقة الميادين

— المنطقة السادسة — حوض مسكنة — حلب

وفضلا عن ذلك فان هناك مدينتين ستظهران قدرتهما من حيث موقعهما واهميتهما على تحمل مسؤولية الاشراف على تنفيذ كل المشاريع الكبرى اي الرقة ومدينة الثورة ، وهي مدينة نمت على شكل فطري لايواء كل الايدي العاملة والاطارات السورية والاجنبية العاملة في السد وهذه المدينة التي شيدت الى جانب قرية الطبقة القديمة بجوار ورشة السد مباشرة ، كانت تضم في عام ١٩٧٢ مقدار ٤٠٠٠٠ نسمة اكثرهم من العاملين في السد . وقد تم انشاء مخططها على ايدي الخبراء السوفيات بالاشتراك مع مهندسين عمانيين عرب على نمط المدن الاشتراكية في اوربا الشرقية : شوارع عريضة مستقيمة ، صفوف من الابنية من الاسمنت المسلح . وقد بذلت الحكومة جهدا حقيقيا لكي تجعل من هذه المدينة مدينة نموذجية في سورية ، مزودة بأسواق وبجدارق ، وبمدارس ، وبعيادات وبمساح ، وبمركز ثقافي ، وبمسرح وبدار سينما وبالعديد من ميادين الرياضة ، وبتعاونية لتوزيع منتجات الاستهلاك الدارج بأسعار مخفضة يشرف العمال على ادارتها .

وكانت شركة السد التي تأسست في عام ١٩٦٨ تتخذ مقرا لها في دمشق . وفي عام ١٩٧٠ تحول هذا المقر الى حلب الاكثر قربا من المناطق المستفيدة من المشاريع الكبرى . غير ان البعد عن منطقة السد كان يعرقل ادارة اشغال الاستصلاح التي كانت تنتقل من المرحلة التجريبية الى المرحلة التنفيذية . واخيرا وبقصد السماح لشركة السد بالاشراف على الاشغال مباشرة فقد تمتعت باستقلالية ادارية ومالية كبيرة ، كما انقسمت الشركة ذاتها الى قطاعات مختلفة توزعت في عام ١٩٧١ بين المدينتين

الرائدتين في المنطقة وهما الرقة والثورة • فاستقر القطاعان الاداري والمالي في مدينة الثورة ، اما القطاعات الاخرى كقطاع الري والقطاع الاجتماعي والقطاع الزراعي فقد استقرت في الدرعية ، وهو الامتداد الغربي لمدينة الرقة •

وهكذا اصبحت مدينة الثورة ومدينة الرقة تقفستان ، من الان فصاعدا ، ادارة المشاريع الكبرى • غير ان مدينة الثورة النموذجية اصبحت تواجه الان مشكلة خطيرة ، وهي مشكلة اعادة توظيف كل العاملين في السد ، بمجرد ان تنتهي اشغال البناء ، وهي السبب الوحيد لقيام مدينة الثورة • وقد جرت دراسة مشاريع بناء معامل الاسمنت المسلح والاكسجين ، وورشات صناعية معدنية بقصد استخدام الايدي العاملة الخبيرة المكونة خلال بناء السد • ولكن لم يتم حتى الان تحقيق اي من هذه المشاريع • ومنذ عام ١٩٧٢ تناقست وتيرة العمل كثيرا على السد ، وهكذا راحت مدينة الثورة تتفرغ من محتواها شيئا فشيئا ، واخذ الكثير من العمال والتقنيين في العودة نحو مناطقهم الاصلية ، واصبحوا يشتغلون في مدن اخرى سائرة في طريق النمو •

وهكذا اذن أصبحت الرقة تفرض نفسها اكثر فأكثر باعتبارها المدينة الرئيسية المستفيدة من الاشغال الكبرى المتعلقة ببناء السد • وقد جعلت منها الاهمية المتصاعدة لمشاريع استصلاح الارض المركز الاداري والاقتصادي لكل منطقة المشاريع الكبرى ، والوسيط المتميز لتسويق المحاصيل بين الريف المنتج وبين اسواق المدن الكبرى وبصورة

رئيسية حلب • ولهذا الغرض تم بناء مجموعة واسعة من صوامع القمح في الرقة أخذت تعمل منذ بداية شهر تموز ١٩٧٥ على استقبال محاصيل منطقة الحسكة والقامشلي والجزيرة بشكل عام • ويتم فيها تعقيم القمح بحيث يمكن تخزينه فيها لمدة عشرة أعوام دون أي محذور • واقيم الى جانب الصوامع « مركز للبذار » تخزن فيه الحبوب المحفوظة للزراعة ، والتي تقدم للفلاحين معقمة منظمة • وقد أضيف الى هذا المركز مخبر ابحاث بقصد تحسين أنواع القمح • ولم يحن الوقت بعد لاصدار حكم على المشاريع الواسعة المدى التي نمت في منطقة سد الفرات والرقة • ولكن لا مندوحة لنا من الاقرار بأهمية أشغال استصلاح الاراضي التي تم انجازها والتي هي في طريق التنفيذ • فقد تم بناء عدد كبير من مزارع الدولة حسب النظام الكلخوزي، وتعاونيات وقرى نموذجية فضلا عن شبكات ري معقدة قيد الانشاء محليا ، وسيبلغ طولها مسافة ٢٤٠٠ كيلو متر • وهناك رغبة أكيدة في تحديث التقنيات الزراعية التي ظهرت للعيان، فقد قامت مزارع تعاونية بقصد تحديد أفضل المزروعات الموائمة في هذا النموذج من التربة أو ذاك ، وقامت في قرية القحطانية مزرعة ابحاث مختصة بالاشجار المثمرة والحراجية التي تتواءم مع ترب المنطقة بشكل أفضل • وهناك مشروع لاقامة عدد كبير من المشاتل أما في مجال الزراعة فقد ادخلت دورات زراعية جديدة ، وهي زراعة القطن من نيسان الى تشرين الثاني ، وزراعة القمح من كانون الاول الى حزيران ، وفي اعقاب حصاد القمح تحرث الارض كي تبذر بالذرة الصفراء أو بدوار الشمس ، أو البطاطا ، أو الفاصوليا ، وتحرث الارض حراثة جديدة في تشرين الثاني ثم تترك الارض للراحة حتى

الربيع استعدادا لاعادة استعمالها لزراعة القطن • وقد جرت محاولات بقصد بعث زراعة الرز في المنطقة من جديد ، على الرغم من أن هذه الزراعة تعتبر قليلة الجدوى الاقتصادية وهشة للغاية اذ تتطلب الكثير من الماء ، لان هكتارا واحدا من الرز يستهلك كمية من الماء تكفي لري خمسة هكتارات من القطن كما تستدعي الصرف العميق كيلا يرتفع مستوى المياه الباطني حاملا معه الملح نحو الاعلى • كما ستخصص مساحة ١٧٠٠٠ هكتار في حوض البليخ ضمن دورة زراعات يدخل الرز فيها •

بيد أن لكل هذه الانجازات الجارية لا يجوز أن تحجب مدى المصاعب المعترضة خلال هذه السنوات الاخيرة • فمساحة الاراضي المستصلحة كل عام كانت أقل من الرقم المرتقب ، وهو ٢٠٠٠٠ هكتارا في العام • وقد لوحظ فضلا عن ذلك ، في نهاية بضعة أعوام انخفاض بارز في المردود فوق الاراضي الحديثة العهد بالاستصلاح • فكل مزارع الدولة تنوء تحت عجز شديد ، كما ان الفلاحين الذين استقروا فيها لم يكونوا مهئين تماما لمثل هذا التغيير •

ففي هذه المزارع ، ينال الفلاح أجره من الدولة ، ويجدد عقده في كل ثلاثة أشهر ، فانعدام الصلة الحقيقية بين الفلاح وبين أرضه يضر بالانتاج • كما تبدو الهوة القائمة بين العقلية الفلاحية التقليدية وبين تلك التي تتطلبها منه الدولة أكثر بروزا في القرى النموذجية • فالمنازل التي أعدتها الدولة سرعان ما هجرها الفلاحون وراحوا يبنون بجوارها مساكن ذات هندسة تقليدية ، كما أن « البلوكات » التي أقامتها الدولة استخدمت كمطابخ أو كزرائب أو هجرت تماما في بعض الاحيان •

وهكذا تفرغت بعض القرى من سكانها فعليا ، مثل قرية الاسد التي كانت ثلاثة ارباع مساكنها شاغرة في عام ١٩٧٦ . وهناك مشكلة خطيرة اخرى تصطدم بها مؤسسات استصلاح الاراضي تعود لطبيعة الارض ذاتها . فهناك أرض خصيبة جدا كانت تتغذى سنويا بالطبي التي كانت تتخلى عنها مياه فيضانات الفرات قد غمرتها بحيرة السد التي أصبحت مياهه تروي اراضي كثيرا ما تكون أفقر من وجهة النظر الى طبيعة الارض . ونظرا لانعدام المواد العضوية فان معظم هذه الاراضي المروية حديثا تخسر خصوبتها بعد خمسة أعوام متتالية من الزراعة ، مما يؤدي لانخفاض شديد في المردود . والواقع لا يمكن ان يتم استصلاح هذا النمط من الاراضي بصورة متدرجة ، مع استخدام متزايد للاسدة مما يجعل استغلالها اكثر كلفة . ولتلافي هذا الافتقار الى المواد العضوية جرت تجارب على زراعة البرسيم . فهذا النوع من الزراعة يزيد بالفعل من نسبة الآزوت في التربة ، وكذلك نسبة المركبات العضوية ، ذلك أن الجذور تنفذ لعمق كبير تحت الارض يصل الى ثلاثة أمتار . غير أن البرسيم نبات شديد الحساسية ويتطلب الكثير من المياه ، كما أن حفظه يبدو عسيرا نوعا ما ، ولكن الكثير من الآمال تعلق على التوسع في زراعته اذ يستطيع البرسيم أن يسد حاجات محطات تربية الماشية ، كما قد يصبح فيما بعد مادة للتصدير .

وهناك معضلتان اضافيتان تتعلقان بمشيج التربة ظهرت بصورة خطيرة ، وهما مشكلة الجبس وملوحة التربة ، ومن اجل مكافحة مشكلة ملوحة التربة يتطلب الامر ضرورة بناء العديد من قنوات الصرف غير أن هذا الحل يبدو غالي الكلفة للغاية . أما مشكلة الجبس فتطرح بصورة

حاددة • فمن المتفق عليه أن نسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢ بالمئة من الجبس في التربة لا تطرح الكثير من المشكلات بالنسبة للزراعة ولكنها تعد عائقا ضخما أمام بناء قنوات الري أو محطات الضخ • فسرعة تحلل الجبس في الماء تتسبب في انهيارات وفي انزلاقات الارض • ولكن النسبة التي تحتويها الارض في منطقة الفرات تبلغ في الكثير من الامكنة ٣٥ بالمئة ، وهناك بضع تقنيات قيد التجربة للكفاح ضد هذه المشكلة ، وتقوم احداها على وضع ألواح البوليتيلين البلاستيكية تحت قنوات الري للتخلص من تأثيرات رشح الخرسانة • وهناك طريقة اخرى تقوم على بناء قنوات معلقة ، بالاستعانة بقوالب معدنية مسبقة الصنع • وتقوم الطريقة الاخيرة على حقن باطن الارض بأسمنت سائل بواسطة المضخات حتى عمق مترين أو ثلاثة أمتار • غير أن كل هذه الحلول مفرطة التكلفة • وقد عرضت هذه المشكلات الشديدة الخطورة نسق تنفيذ المشاريع الذي كان سريعا جدا في السنوات الاولى لبعض التباطؤ واضطرت الحكومة السورية الى الاعتماد تدريجيا على شركات اجنبية في دراسة مشاريع الاستصلاح ثم في تنفيذها •

وهكذا فان الدراسات الاولى وتنفيذ المشاريع في المنطقة السادسة - منطقة مسكنة وسهول حلب الشرقية - قد عهد بها الى شركتين احدهما سوفياتية والثانية يابانية اما فيما يتعلق بالمنطقة الثالثة والخامسة ، اي منطقة وادي الفرات الادنى ، فقد عهد بالدراسات فيها لشركة فرنسية هي جرسار ، ولم تكن الدراسات في عام ١٩٧٢ تغطي بعد المنطقة المجاورة لمدينة الميادين والخابور الادنى ، حيث لم تبدأ الاشغال الا في عام ١٩٧٥ • وقد تم انجاز اول دراسة مع الدراسة التفصيلية في المنطقة

الرابعة وهي منطقة الرصافة على يد شركة بلغارية ، ارتأت ان المخططات الاولى ناقصة ، وهي منصرفة حاليا الى اعداد مخططات جديدة ، مما ادى لتأخير تنفيذ الاشغال في المنطقة المذكورة . اما العمل في المنطقة الثانية ، اي وادي الفرات ، فقد اسند الى شركة رومانية ، واخيرا فان الشركة الفرنسية - سوجيرالك - قد انجزت الدراسات في المنطقة الاولى ، اي في منطقة البليخ . ومن ثم قسمت المنطقة السادسة الى ست قطاعات لتنفيذ الاشغال ، اذ عهد بالقطعين الاولين الى شركة بلغارية وهي التي تقوم بتخطيط مشاريع منطقة الرصافة ، وعلى هذه الشركة ان تهتم بالدراسات التفصيلية ، اما تنفيذ الاشغال فقد اوكل الى شركة هيدرو بروجيكا السوفيتية . واخذت شركة يوغسلافية على عاتقها انجاز الدراسات التفصيلية وتمت الدراسات الاجمالية للقطاعات الثلاثة الاخيرة في المنطقة الاولى على يد منظمة التغذية الدولية (فاو) وتمت الدراسات التفصيلية المرافقة بجهود الشركة الرومانية التي تعمل في المنطقة الثانية .

ويطرح تقسيم الاشغال في منطقة الفرات بين عدد كبير من القطاعات ، عهد بكل منها الى شركة من جنسية مختلفة ، الكثير من المشكلات على شركة السد ، فالمراقبة ، والاشراف وتنسيق الاشغال ، تجعل العبء عليها ثقیل الوطأة . ويدل هذا الوضع بوضوح على ان الدراسات التي تست فيما سبق ، لدى اعداد المشاريع الكبرى كانت شديدة الایجاز وقليلة العدد ولم تستطع تقدير ابعاد المصاعب التي تكشفت فيما بعد بصورة دقيقة .

ولكن حتى وان بدا نسق تنفيذ كل هذه الاشغال اكثر بطئا بكثير من المتوقع ، وحتى لو كانت التكلفة باهظة للغاية ، فليس هناك مجال لتشاؤم مفرط . فقد اعتمدت الحكومة السورية كثيرا على النمو

الاقتصادي لهذه المنطقة التي عليها ان تصبح المنطقة الرائدة في القطر ، وحتى ولو تراءى ان اهتمام نظام الحكم قد فتر ظاهريا تجاه كل هذه المشاريع نظرا لاتساع المشكلات التي طرحت امامه وخطورتها ، فان هذا لم يؤثر ابدا على اصرارها على كسب الرهان الزراعي لمنطقة الفرات . وعلى هذا الصعيد لا يبدو مستقبل الرقة اذن معرضا لاي تهديد وبأية صورة من الصور ، كما ان دورها في مركز كل المشاريع الكبرى يزداد رسوخا بكل تأكيد . وهكذا فان نمو منطقة الرقة ظل وسيظل ، دون ادنى ريب ، المحرك الرئيسي في تنمية مدينة الرقة ذاتها .

ثانيا - تربية الماشية :

تعد تربية الماشية ، شأن الزراعة ، فعالية تقليدية في منطقة الرقة . فقد كان « الغول » يمارسونها منذ زمن طويل بصورة مصاحبة للزراعة الفصلية ، وقد عملت على تكييف هندسة اوائل بيوت المدينة . وقد ظل التوازن قائما حتى عام ١٩٤٥ بين هذين النوعين من الفعاليات . بيد ان النهضة الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية و « حمى القطن » والاتساع المتزايد للاراضي المزروعة على حساب المراعي قد عملت سوية ، على اختلال هذا التوازن . وهكذا تحولت اغنى مناطق الرعي الى اراضي زراعية . فتقهقرت تربية الماشية التي كان يمارسها السكان المستقرون وزحزح البدو عن مراتعهم اكثر فاكثر لبعيد ، أي نحو المناطق السهلية الشديدة الفقر حيث لا تتجاوز كمية الامطار مقدار ٢٠٠ مم ، كما ان الكثير من ابار المياه التي كان يعتمد عليها البدو في الماضي استخدمت في ري مزروعات الاراضي الجديدة . وقد جلب هذا الاتساع العشوائي واللامسؤول في زراعة الاراضي البعلية الكثير من الاضرار على تربية

الماشية ، ودوننا تعويض حقيقي لان هذه الاراضي المفتوحة لا تنتج الا مرة في كل عشر سنوات ، هذا اذا كانت الدورة المناخية موائمة في المنطقة ، مما حدا الى تسمية هذه الاراضي بالاراضي العشرية، اي اراضي العشر . وكان مالكو القطعان لصغيرة يعيشون تحت رحمة ادنى جفاف، كما جرى في الاعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، فقد كان لهذه الحقبة من الجفاف الشديد نتائج كارثية على تربية الماشية . وقد قدرت الخسائر خلال الاعوام المذكورة بحوالي ثلث مجموع القطيع وكان مربو الماشية المتضررون يتدفقون لتضخيم كتلة المستقرين ، ويعملون كأجراء في الزراعة ، مما كان يزيد في استفحال اختلال التوازن بين الزراعة وتربية الماشية ، ويؤدي الى استحالة اعادة التطور القائم الى وضعه السابق .

وهنا شعرت الحكومة السورية بضرورة تدخل سريع . فاتخذت عدة تدابير لحماية تربية الماشية في كل المنطقة ، واجريت دراسات تتعلق بإمكانية اصلاح اوضاع تربية الماشية ، وعهد الى عدد من البعثات الاجنبية القيام بدراسات وبحوث ترمي لتنمية قطاع الاغنام كما ونوعا عن طريق اصطفاء الانواع وتحسينها، وباللجوء لتحسين الشروط الصحية للماشية ، وكذلك بحماية ابار المياه الموجودة واكثارها . غير ان ٨٠ بالمائة من القطيع كان يقضي على الاقل مدة ستة شهور من العام في منطقة البادية شبه الصحراوية ، فكان العسير اذن على الدولة ان تتدخل في هذا المجال بصورة ناجعة . وهكذا انحصر عمل الحكومة على الخصوص في اقامة عدد كبير من تعاونيات تربية الماشية ، وانشاء مستودعات واسعة معدة لتخزين النباتات العلفية . وقد بذلت جهود مختلفة لتوزيع تربية

الماشية في منطقة الفرات ، منذ بناء السد • وهكذا انشئت محطة تجريبية لدراسة امكانيات التوسع في تربية الابقار ، الذي عليه ان يتم بصورة متوازية مع توسع زراعة البرسيم في المنطقة • وقد جهزت هذه المحطة بثلاثة مراكز الية لحلب الابقار ، وتعمل حاليا على تربية ٣٠٠ بقرة حلوبة، هذا فضلا عن تربية العجول للتسمين وكذلك العجلات •

وهناك تجربة اخرى ترمي لنشر تربية الماعز من العرق « الشامي » بوشر بها في بداية عام ١٩٧٥ في قرية وادي الفيض • قد ادى ارتفاع عائدية هذا العرق الى التفكير جديا بتوسيع تربيته في هذه المنطقة •

وتظهر مدينة الرقة في مجال تربية الماشية ، شأنها في المجال الزراعي، كشريك كامل الحصّة ، ومهيمنة ، وكوسيط بين مناطق تربية الماشية وبين الاسواق الحضرية الكبرى، وعلى الاخص حلب • وقد لعبت الاستثمارات المالية الحلبية ولا تزال تلعب دورا اساسيا في مجال تربية الماشية • ويمتلك تجار حلب شطرا كبيرا من قطيع الابقام الذي يربى في البادية ، فهم يملكون قرابة ٢٠٠٠٠ رأس من الابقام في منطقة الرقة ، أي حوالي ٦٠ بالمائة من مجموع قطيع الضأن في هذه المنطقة •

وتعتبر تجارة المواشي التي تتم في سوق الماقف هامة جدا • وهي حرة تماما ، فالدولة لم تفرض أي رسم ، مثلما لم تعد أي تشريع خاص يتعلق بتنظيم سوق الابقام • وعليه يكون سوق الماقف في الرقة اكبر سوق للخراف في البلاد ، ففيه يجري بيع وشراء ما بين ٥٠٠ الى ١٠٠٠ رأس من الابقام يوميا • وفي هذا السوق تتم التعاقدات بين تجار حلب وبين مربي الماشية • وتكون هذه التعاقدات حسب نموذجين :

١ - شراكة الربح ، وهو اتفاق يشتري بسوجه الحلبي عددا معيناً من الخراف التي يعهد بتربيتها الى احد سكان الرقة او احد سكان المنطقة • وعند البيع يقسمان الربح ، وذلك بعد خصم التكاليف •

٢ - شراكة العظم ، وفي هذا النوع الثاني من التعاقد يشتري التاجر الحلبي عدداً من الخراف التي يعهد بها للمربي ، ويسدد هذا المربي ثمنها تدريجياً ، ويسدد دينه بتقديم الصوف والسمن من نتاج قطيعه • وعندئذ يصبح المربي مالكا لنصف الاغنام ، ويمكنه فيما بعد الاحتفاظ بها او بيعها اذا رغب في ذلك •

هذا كما يصل الى سوق الرقة عدد من الاغنام الواردة من تركيا ، واكثرها عن طريق التهريب • وهكذا تظل تربية الماشية اذرعهم كل شيء نشاطا كبير الاهمية في اقتصاد منطقة الرقة وفي اقتصادها الريفي بشكل خاص • ويتعلق قسم كبير من تجارة الرقة بهذه التربية من قريب او من بعيد على ان الاتزان التقليدي بين تربية الماشية والزراعة قد انقصم نهائيا في المنطقة بصورة لا ريب فيها • غير ان اطارا اخر بدأت ملامحه تتجلى في اتجاه نهضة في تربية الماشية وذلك في صميم تعاونات حكومية اخذت على عاتقها شيئا فشيئا احتلال مكان نمط التربية التقليدية الخاصة بالبدو وشبه المستقرة • وفي هذا المجال ايضا تحتل الرقة الموضع المركزي في هذا التطور •

ب - القطاع الثانوي - الحرف والصناعة :

لقد اشتهرت مدينة الرقة - الرافقة ، في العصر الوسيط ، بصناعتها الحرفية • فقد كان الصابون يصنع فيها اعتمادا على زيت الزيتون الذي كانت منطقتها تنتجه في ذلك العصر بكمية كبيرة ، كانت تصنع انواع من الصابون تصدر حتى مكة المكرمة • كما كانت تسك بها نقود من البرونز ، فضلا عن شهرة عرفت بها لمدة طويلة في صناعة اوان فخارية وسيراميك اكتسبت شهرة في كل العالم الاسلامي ببريق الوانها وبدقة رسومها (٨٠) •

غير أن النواة السكانية التي أعادت العمران للمدينة في القرن التاسع عشر وهم « الغول » لم تأخذ على عاتقها احياء هذه الصناعة التقليدية القديمة • فالسكان الجدد ، وهم من أصل بدوي ، يزددون ممارسة المهن الحرفية الصغيرة ، ويفضلون عليها تعاطي تربية الماشية ، والتجارة والزراعة • والصناعة الوحيدة التي عرفتها الرقة عندئذ كانت نسج البسط على شكل فجات طويلة يبلغ عرضها ثلاثين سنتمترا يخط بعضها الى جانب بعض آخر • بيد أن هذه الصناعة تقليدية ومعهودة في سائر منطقة الفرات ، هذا فضلا عن انها لم تنتشر في الرقة الا بصورة محدودة جدا بحيث تسد حاجة الطلب المحلي • أما الصناعة الحرفية ، في ذلك العصر ، في منطقة الفرات، فقد ظلت متركزة في دير الزور على الخصوص حيث شهدت ازدهارا كبيرا • وكانت الرقة تستمد حاجتها من المنتجات الحرفية من دير الزور فتقوم بدور توزيع تلك المنتجات، وكان الفلاحون والبدو يقصدونها لشراء الادوات التي كانوا هم بحاجة اليها • ومن ثم قام بعض السكان الذين وفدوا للاقامة في الرقة حول

مجبوعة « الغول » بإنشاء صناعة حرفية صغيرة ، ولكنها كانت مع ذلك قليلة التطور وذات إنتاجية محدودة جدا .

تلك هي حالة بعض العائلات الشركسية والتركية ، وعلى الاخص حالة المهاجرين الذين جاءوا من دير الزور ، الذين نقلوا معهم بعض الحرف المتطورة في هذه المدينة ، فكانوا يصنعون على الخصوص أدوات تتعلق بالحياة البدوية ، كالكلاش ، والعباءات وادوات الموسيقى الشعبية مثل الربابة ، وبيوت الشعر واوتاد الخيام ، وبكرات الآبار الخ . وكان الانتاج ، على كل حال على قدر ضئيل من الاهمية بحيث لا يسكن معه التحدث عن توطن حقيقي لصناعة حرفية في مدينة الرقة . والطابع الريفي الشديد السائد في اقتصاد منطقة الرقة لم يعمل أيضا على نمو مصانع هامة باستثناء بعض المصانع المتعلقة بالزراعة والتي شهدت نوعا من اتساع ملحوظ . ونقصد بذلك اولا مصنع السوس الذي أقيم في الرقة في فترة ما بين الحربين ، والذي لم يكتب له البقاء طويلا . هذا كما شيدت بضع طواحين في الرقة . وكان اولها الذي انشأته في عام ١٩٣٣ اسرة عربية تنحدر من أصل تركي وهي أسرة الكعكجي ، والتي اقامت طاحونين آخرين فيما بعد في عام ١٩٣٥ و ١٩٣٨ (*) وفي عام

(*) كان اهل الرقة في البدء يطحنون اقواتهم من الحبوب في الطواحين المائية القائمة على سدود نهر البليخ . ثم انشئت قبل الحرب العالمية الاولى طاحونة ميكانيكية ، تعمل بمحرك ديزل وقوده من الكبروسين ، وكان يملكه رجل براجكلي مهاجر الى دير الزور ، اسمه الحاج شيخو ، وظلت هذه هي الطاحونة الوحيدة من نوعها في المنطقة ، الى ان انسأ والدي بالاشتراك مع بعض الميكانيكيين الامن وبعض اهل الرقة طاحونة ميكانيكية وقودها الفحم الخشبي الذي كان يجلب من براجيك في تركيا فوق قوارب تمخر مياه نهر الفرات .

زلا توقف استيراد هذا الفحم في احدى السنين صنع الفحم مغليا من حطب الطرفاء ،

١٩٣٥ انشأ أحد أفراد اسرة العجيلي كذلك مطحنة . وبعد عام ١٩٤٠ ارتفع عدد المطاحن الى ثمان على أثر التوسع الكبير في زراعة القمح . وكان الناتج من الدقيق يكفي حاجات المدينة الى حد كبير ، ويباع الفائض في المنطقة . وكانت كل من هذه المطاحن تعمل بمحرك ، وتبلغ طاقتها ١٠٠ كيس من وزن ١٠٠ كيلو غرام دقيق يوميا وفي الحقيقة كان الانتاج اليومي المتوسط بحدود ١٤ الى ١٥ كيس . ولم تكن هذه المطاحن تعمل بكل طاقتها الا في الفترة التي كان يفد فيها أبناء الارياف والبدو لطحن حبوبهم في المدينة . ومن ثم أخذ عدد هذه المطاحن في التناقص بسرعة ولم يبق حاليا سوى اثنين قيد التشغيل . واخيرا وفي عام ١٩٣٨ افتتح أحد أبناء عائلة الكعكجي مصنعا للجليد .

اذن سيكون من خطل الرأي تماما الكلام عن بداية تصنيع في الرقة، حتى ولو على مقياس ضئيل ، وذلك حتى فترة قريبة جدا منا . فنقص التكوين المهني لدى السكان ، وفقدان تقاليد سابقة في هذا الميدان ، أضف الى ذلك ضعف امتداد حال شبكة المواصلات ودرائتها كانت جميعا عوامل فقدان استثمارات بعيدة المدى في صناعة المنطقة ، هذا فيما عدا مبادرة وحيدة هامة في هذا الاتجاه تستحق الذكر ، ونقصد بذلك بناء مصنع للسكر في عام ١٩٧٦ الى الشمال من الرقة الى جانب صوامع الحبوب .

الذي تبت اشجاره على ضفاف الفرات وفي الجزر الموجودة في وسط مجراه . وكان ذلك حوالي العام ١٩٢٤ / ١٩٢٥ . ثم انشأ والدي الى جانب طاحونة الفحم المذكورة طاحونة بمحرك ديزل ، ومحركها الماني الصنع ماركة دوتس ، استبدل فيما بعد بمحرك اكبر ماركة روستون الانكليزية ، وبعد ذلك ، وفي حوالي عام ١٩٣٣ انشأ عادل الكعكجي ، وهم بالمناسبة ينتسبون الى عائلة البكري العربية ، طاحونتهم المذكورة في النص اعلاه .
(د. العجيلي)

وعلى كل حال فإن لهذا المصنع انتاج محدود نوعا ما في الوقت الحالي ، نظرا لقلّة اتساع زراعة الشوندر السكري في المنطقة . ومسا لاريب فيه ان نهضة هذه الزراعة ستسحق أهمية عظيمة ، اذ تستطيع مصانع السكر الثلاثة في مسكنة ودير الزور والرقّة ان تعالج يوميا مقدار ٤٠٠٠٠ طن من الشوندر وان تستخرج منه ٦٠٠ طن من السكر ولو عملت هذه المصانع بكامل طاقتها فانها تستطيع لوحدها ان تسد حاجات القطر وعندئذ يسكن لمصانع حمص وجسر الشغور وعدرا أن تصدر انتاجها . وليست التوظيفات المالية الوطنية حتى الساعة الحالية اكثر أهمية من التوظيفات الفردية الخاصة . وهناك انجاز وحيد قيد التنفيذ تبدر الاشارة اليه . وهو مصنع انايب الري ، وهو مشروع تنجزه شركة السد . وسيبدأ هذا المصنع في العمل في شهر تموز ١٩٧٨ . والواقع لن يسكن الفراغ من اقامته قبل نهاية عام ١٩٧٩ . وقد عملت ثلاث شركات اجنبية في بنائه وستشرف على تشغيله خلال عامين .

وتظل هذه المشاريع القليلة او التي تنتظر الفراغ من انشائها ، تظل رغم كل شيء محدودة جدا . فليس للرقّة حتى الوقت الحاضر أي طموح صناعي ، اذ يؤلف موقع الرقّة النائي عن الموانئ وعن محاور المواصلات الرئيسية في البلاد عائقا في وجه هذه المدينة ، فلا يسكن لصناعة ذات أهمية ان تتولد في مدينة الرقّة الا ضمن اطار المشاريع الكبرى العاملة على تنمية الزراعة ، وليس هناك أية قرينة تسمح لنا حاليا بتكوين تصورات مستقبلية في هذا المجال ، وما يدعى بالمنطقة الصناعية في المدينة ليس هو بالواقع اكثر من تمرکز لورشات التصليح الميكانيكية للسيارات وللمكائن الزراعية .

ج - القطاع الثلاثي والوظائف العمرانية :

١ - التجارة :

تعد التجارة نشاطا تقليديا في الرقة كالزراعة وتربية الماشية . فقد كان الكثير من افراد اعضاء نواة جماعة « الغول » يتعاطون التجارة فضلا عن الزراعة وتربية الماشية . فبعض السكان كانوا يبيعون الاعناب، والتمور ، والفواكة المجففة من سكان المنطقة حتى دير الزور وكانت المدينة تلعب بالاضافة الى ذلك دور مركز اعادة توزيع لمنتجات حلب ودير الزور كما كان سكان الرقة يقومون بتأمين حاجات سكان الارياف المجاورة من الكساء ومن مختلف المنتجات التموينية . ففي هذا المجال ، شأنها في الكثير من المجالات الاخرى ، كانت الرقة تلعب دور وسيط بين المدينة الكبرى وبين الارياف ، فكانت ترتبط بشكل وثيق بمدينة حلب التي تستمد منها المنتجات المصنعة ، دون ان يكون عندها سوى القليل من الفوائض الزراعية لتسويقه ، هذا فيما عدا السوس ، التي كانت محاصيله تخزن في خان خاص ، بانتظار تصديرها الى حلب . وكان هناك ثلاثة خانات اخرى مفتوحة في المدينة ، وتلقى المنتجات الزراعية الاقليمية التي كانت تباع فيها بالجملة . وهذه الخانات المذكورة كانت تقوم بالاضافة الى ذلك ببيع مختلف بذور مختلف المحاصيل الى المزارعين كما ان لها علاقاتها مع تربية الماشية ، اذ كان اصحاب الخانات يملكون قطعانهم الخاصة . وهذه الخانات كانت ملكا للعائلات الرقية القديمة ، وتباع فيها المنتجات الاستهلاكية للسكان بالتجزئة ، كما كان باعة الخضار يبيعون فيها المنتجات التي كانت تحملها الابل حتى نهر الفرات

الذي كان يتم اجتيازه بواسطة عبّارة ، بيد ان هذه الخانات لم تكن تشهد نشاطا محسوما الا في فترات الحصاد وفي موسم البذار . وهناك خان رابع في شمال المدينة ، على مسافة عشرين كيلو مترا كان يستخدم كمستودع وكاستراحة بالنسبة للريفيين الذين كانوا يأتون بحاصليلهم الى الرقة . بيد ان ظهور وسائل النقل الميكانيكية جعل هذا الخان عديم الفائدة .

وظلت الحركة التجارية في الرقة محدودة جدا حتى حوالي العام ١٩٤٠ ، فلم تكن هذه المدينة حينذاك اكثر من بلدة ريفية صغيرة تضم ٧٠٠٠ نسمة . وكانت التجارة متمركزة في الشارع الرئيسي ، وهو شارع السوق الواقع في النهاية الجنوبية للمدينة ، في خارج جدار السور . ولم يكن في هذا الشارع في تلك الايام سوى نحو من ثلاثين دكانا فقيرة بالسلع ، تتم المعاملات التجارية فيها حتى حوالي العام ١٩٣٨ ، بالعملة العثمانية وهي المجيدي والبشلك ، وظل السكان حتى وقت متأخر يفضلون التعامل في تعاقداتهم بنظام النقد القديم العشاني نظرا لقلّة ثقتهم بقيمة النقد الورقي .

ولقد تطورت التجارة في الرقة ونمت بعد الحرب العالمية الثانية بالتوازي مع المنطقة زراعيا ، اذ اصبحت هذه النهضة التجارية ضرورة نظرا للتوسع الكبير في المدينة التي تضخم سكانها بموجات متعاقبة من المهاجرين فتكاثرت دكاكين التجارة الصغيرة في كل انحاء المدينة . ونشأت هذه الدكاكين في الشوارع الرئيسية ، وهي عبارة عن شوارع عريضة تم شقها مؤخرا ضمن المتاهات المعقدة المؤلفة من أزقة البلدة ، فكانت اكثر مواءمة للتجارة لانها حافلة بالمارة اكثر مثل شارع

تل ابيض ، وشارع الوادي ، وشارع المنصور ، وشارع سيف الدولة ، وامتداد شارع السوق . وتزداد التجارة تتركزا كلما اقتربنا من مركز المدينة وتكون اسعار العقارات التجارية ذات مدلول كبير في هذه الحالة . فهي تهبط كلما ابتعدنا عن المركز المذكور ففي شارع المنصور يبلغ سعر المتر المربع من الارض حاليا ١٠٠٠ ليرة سورية (في عام ١٩٧٥ كانت الليرة السورية تعادل فرنكا فرنسيا واحدا) ، ويصل المبلغ الذي يدفع للمستأجر السابق (فروغ) الى ٤٠٠٠٠ ليرة سورية ، ويتراوح ثمن المتر المربع في شارع تل ابيض ، بين ٨٠٠ و ٩٠٠ ليرة سورية ويهبط ثمن المتر المربع الواحد الى ٥٠٠ ليرة في شارع شكري القوتلي ، ويتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ليرة سورية في شارع سيف الدولة وكذلك في بقية انحاء المدينة . هذا وان توزع التجارة في المدينة ليس منظما على مراتب ، فليس هناك تخصص طبغرافي في ذلك النمط من الانتاج او ذاك ، باستثناء ما يتعلق ببيع منتجات الماشية التي يتم تصريفها في سوق خاص ، يدعى سوق الماقف ، الواقع في شرقي المدينة ، وهو اهم سوق للاغنام في سورية ، وقد انشأت البلدية فيه ابنية خاصة لاستخدامها كزرائب ، والتجارة فيه حرة تماما وفيه تعقد ايضا اتفاقيات تربية الماشية . بيد ان اختصاص الماقف لا يقتصر على تجارة الاغنام فحسب ، بل تتم فيه تجارة السمن والحبوب والاقمشة . وباستثناء الماقف فقد ظهرت بوادر تخصص طبغرافي منذ بناء المركب الاداري - المجمع - حيث تركز حوله مكاتب المعاملات العقارية ، وحوانيت كتاب العرائض ، وتصوير الوثائق ، والتصوير الفوتوغرافي ، وكذلك عدد قليل من المكتبات والمطاعم الصغيرة .

واذا لم يكن هناك من تخصص طبغرافي او القليل منه ، حسب

نماذج التجارة في الرقة ، فهناك تخصص ذو طبيعة اجتماعية • وذلك ان قسما كبيرا من التجارة يسك به السكان الذين اقاموا في الرقة منذ عام ١٩٥٠ من الذين اختص بعضهم في بيع نمط خاص من المنتجات •

وهكذا نجد ان اهم باعة الاقمشة هم من الحلبيين الذين وفدوا على الرقة منذ عشرة اعوام وما تبقى من باعة الاقمشة فقليل منهم من اهل الرقة الاصليين ومعظمهم ممن قدم من السخنة او تادف وعلى خلاف ذلك فان الرقيين الاصليين يسكون بنصف تجارة الغذاء والعطارة • اما التجارات الاخرى فيسك بنسبة ١٠٪ منها اناس من السخنة ، و ١٠٪ من التوادفة في حين يعود باقيها الى تجار ينتسبون الى منطقة الرقة ذاتها • هذا كما هيسن الرقيون الاصليون ايضا على احتكار بيع قطع تبديل المكائن الزراعية • اما فيما يتعلق بالادوات المنزلية فثلث الدكاكين بأيدي الرقيين ، والثلث الثاني بأيدي الحلبيين ، والثلث الاخر يشغله تجار يعودون اصلا الى تادف ويبدو التخصص الاجتماعي اكثر بروزا في تجارة الخضار التي يبقى للتجار التوادفة فيها الاحتكار المطلق • اما من وجهة النظر الجغرافية فيبدو ان غالبية التجار الذين يحتلون الدكاكين الواقعة قرب مركز الرقة هم اصلا من اهل المدينة ، والبقية من حلب او من السخنة •

وينعكس طابع الاقتصاد الرقي الريفي الى حد كبير وبصورة عسيقة على طبيعة تجارة المدينة • فتكون هذه التجارة في معظمها متخصصة في بيع منتجات ذات علاقة مباشرة بالزراعة وبتربية الماشية • ويتجلى هذا بصورة واضحة للغاية في الارقام • ففي عام ١٩٧٠ كان في الرقة ١٧٣٢ شخصا يتعاطون التجارة ، كان ٨٠٧ منهم او ٤٦٥ بالمئة من المجموع

يمارسون تجارة ذات علاقة مباشرة بالزراعة وبتربية الماشية ، مقابل ٢٦١ بالمئة كانوا يعملون في تجارة المواد الغذائية ، و١٣٦ بالمئة في بيع الاقمشة والثياب والاثاث .

ومعظم السلع المباعة عبارة عن منتجات خام او قليلة التصنيع . اما تجارة منتجات الترف فلا وجود لها . وفضلا عن ذلك فان ٨٧ بالمئة من تجارة الرقة تقوم على البيع بالفرق وتؤلف تجارة المنتجات الزراعية او الناتجة عن تربية الماشية وحدها تجارة الجملة . وحتى في هذا المجال فاننا نلاحظ ان البيع بالجملة هو أبعد من أن يكون هو الغالب اذ لا يمثل سوى ٢٦ بالمئة من مجمل منتجات تربية الماشية و١٨ بالمئة بالنسبة للمنتجات الزراعية (٩) اما فيما يتعلق بتجارة العملة ، فان ثلاثة مصارف اقامت لها فروعاً في الرقة ، وهي المصرف التجاري السوري ، ومصرف التسليف الشعبي ، والمصرف الزراعي ، وكلها مؤمنة منذ عام ١٩٦٢ وهناك واقع ذو دلالة هو أنه لا يوجد في الرقة فرع للمصرف الصناعي . ولكن غياب فرع للمصرف العقاري هو اكثر اثاراً للاستغراب . فبالنسبة للمعاملات العقارية تظل الرقة تابعة لدير الزور حيث يقع أقرب فرع للمصرف العقاري في المنطقة .

ولم تواكب المبادرات في هذا المجال نمو المدينة السريع جداً . واخيراً فان تجارة الاستضافة والاطعام ضئيلة الاهمية نسبياً ، ومن نوعية هزيلة للغاية . فلم تعرف المدينة بعد استغلال تراثها الاثري وقرب مواقع تاريخية هامة منها كالرصافة وقلعة جعبر كي تنسي دورها السياحي . ويؤكد كل ماسبق طابع التجارة الرقي الريفي ، وليس مستغرباً عن هذا أن يكون الطابع الاجمالي للمدينة طابع قرية اتسعت كثيراً .

٢ - التعليم والانشطة الثقافية :

لقد تم بذل جهد كبير في الرقة في ميدان التعليم منذ عام ١٩٤٥ . ففي العام المذكور كان في الرقة مدرسة واحدة فضلا عن ان الدراسة فيها لم تكن تؤدي الى الشهادة الاعدادية ومن ثم تم فتح مدارس اخرى في الرقة وفي سنة ١٩٥٧ حصل عدد مؤلف من ١٦ تلميذا على الشهادة الابتدائية ، وتقدم الاهلون مطالبين عندئذ بفتح مدرسة تمنح الشهادة الاعدادية المعادلة لشهادة البروفيه الفرنسية ، ولكن لم يكن في الرقة وقتئذ أي شخص يحمل الشهادات المؤهلة كي يدير مدرسة اعدادية(*) وهكذا استدعت البلدية استاذًا من دير الزور كي يؤسس اول مدرسة تؤهل للحصول على الاعدادية ، ولكن وابتداء من عام ١٩٦٠ تضاعفت عدد المدارس الاعدادية والثانويات في الرقة . وفي عام ١٩٧٥ كان في المدينة ٢٧ مؤسسة تعليمية بين مدرسة وثانوية . وفي سنة ١٩٧٦ بوشر ببناء اربع ثانويات جديدة . غير أنه من بين ٢٧ مدرسة ابتدائية وثانوية افتتحت في عام ١٩٧٥ ، كان اربع منها فقط تقود حتى البكالوريا ، بينما كانت المدارس الثلاث والعشرون الاخيرة تمنح الشهادة الاعدادية دون أن يكون بينها واحدة تمنح شهادة اعلى من ذلك . ومع ذلك ظل

(*) المعلومات التي تقدمها الباحثة في هذه الفقرة ليست دقيقة . فقد كان في الرقة مدرسة ابتدائية للذكور تؤهل للشهادة الابتدائية منذ عام ١٩٢٨ . وكان معها مدرسة ابتدائية للبنات . أما المدرسة التي انشئت لتعليم التلاميذ حتى الشهادة الاعدادية فلم ننسها البلدية بل اقمناها نحن اهل البلدة في عام ١٩٥٢ وسميناها المدرسة الثانوية الاهلية . اما المعلم الذي استقدمناه من دير الزور ، وهو الاستاذ توفيق قنبر ، فقد كان مديرا لتلك المدرسة كما كان يقوم بتدريس بعض المواد فيها .
(د. المجيلي)

عدد مؤسسات التعليم غير كاف بالنسبة لعدد الطلبة المقبولين ، اذ كانت الصفوف تنوء بما فيها من اعداد كبيرة تصل حتى ٦٠ طالبا ، كما كان عشرون مدرسة من أصل سبع وعشرون فتحت عام ١٩٧٥ ذات دوام مزدوج ، أي تتكرر الدروس ذاتها في الصباح وبعد الظهر ، على فوجين مختلفين من الطلبة بحيث لا يبقى التلميذ ضمن المدرسة اكثر من اربع ساعات يوميا .

ورغم كل هذه الثغرات فقد سجلت نتائج ذات قيمة منذ عام ١٩٦٠ اذ ارتفع مستوى التعليم بين سكان الرقة بصورة لاريب فيها . ويتجلى هذا بوضوح عند مقارنة احصاء عام ١٩٦٠ مع احصاء سنة ١٩٧٠ :

الاختلاف	١٩٧٠	١٩٦٠	مستوى التعليم
— ١٠٪	٥٧٪	٦٧٪	— الاميون
+ ٢٪	٢٣٪	٢١٪	— يعرفون القراءة والكتابة تقريبا
+ ٦٥٪	١٣٪	٦٥٪	— الشهادة الابتدائية
+ ٠٤٪	٢٪	١٦٪	— الاعدادية (البروفيه)
+ ٠٦٪	٠٩٪	٠٣٪	— الشهادة الثانوية
	١٣ دكتوراه	١ دكتوراه	— شهادة جامعية

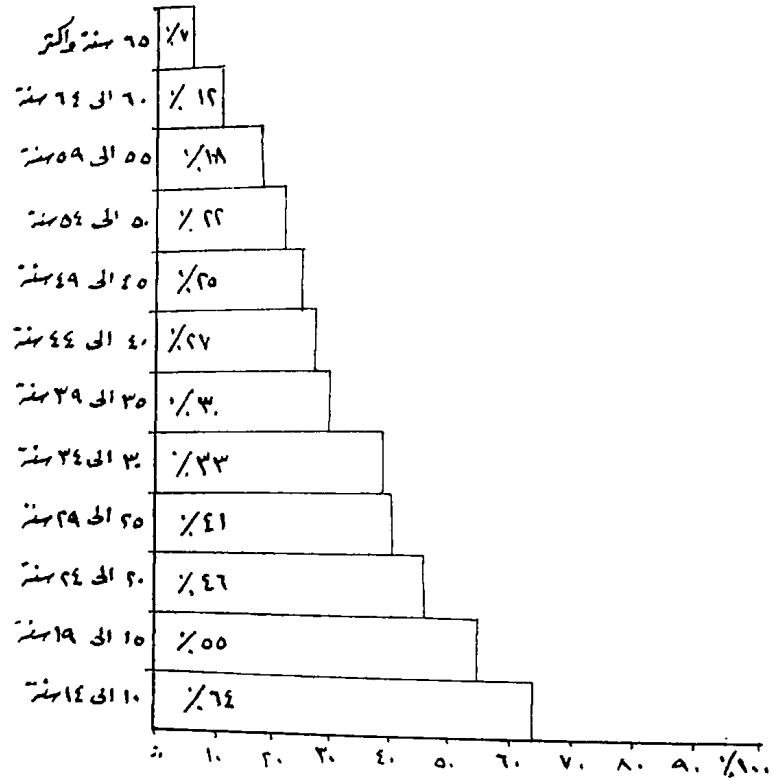
واجمالا نجد ان نسبة الاميين المئوية قد نقصت في الرقة فهبطت بشدة من ٦٧٪ في ١٩٦٠ الى ٥٧٪ في ١٩٧٠ . وتشير كل الدلائل الى ان هذا التناقص مستمر حسب النسق نفسه منذ ١٩٧٠ . وهكذا فإن الامية تتعرض لتقهقر حقيقي بين ظهراني سكان الرقة . ويتضح هذا على الخصوص اذا ملاحظنا نسبة الاميين المئوية حسب فئات السن في ١٩٧٠ .

اضف الى ذلك ان عدد التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة بعد المامهم بالقراءة والكتابة في تناقص . ففي عام ١٩٦٠ كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة يبلغ ٣٣ بالمئة منهم ٨٥ بالمئة فقط يتابعون دراستهم لما بعد الشهادة الابتدائية ، أي تلميذ واحد بين أربعة تلامذة . أما في عام ١٩٧٠ فكانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة تبلغ ٤٣ بالمئة بينهم ١٦ بالمئة يتابعون دراستهم لما بعد شهادة التحصيل الابتدائي ، أي حوالي نصف التلامذة . ان النجاحات المتعلقة بمستوى التعليم بين سكان الرقة ، واقع لا يحتمل النقاش ، وتزداد اكثر فأكثر مع الزمن ، غير أن هذا التقدم يبدو شديد التفاوت اذا ما اعتبرنا مستوى التعليم حسب الجنس .

ففي الواقع نجد في عام ١٩٧٠ ان ٦٢ بالمئة من الاشخاص الاميين هم من الاناث ، وهذه النسبة تبدو اكثر تعاظما اذا ما اخذنا بعين الاعتبار فئة السن بين ١٠ و ١٤ سنة ، ففي هذه الزمرة العسرية نجد ان ٧١٪ من الاشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة هم من الجنس المؤنث ، والامر هنا أمر عقلية ، فكثير من الناس لا يرون فائدة من وراء تعليم البنت ، بل ويخشون ارسال بناتهم الى المدرسة ، وفي هذا المضمار يكون تطور العقليات بطيئا والتقدم لا يتحقق الا على المدى الطويل على الرغم من التدابير المتخذة في هذا السبيل واذا كانت الرقة تخلو من كفايتها من مدارس البنات البحتة حتى هذا العام فان كثيرا من المدارس القائمة يتحول الى مدارس مختلطة يوما بعد يوم .

وهكذا نجد في عام ١٩٧٥ انه كان اربع عشرة مدرسة تستقبل البنات من بين المدارس المفتوحة في المدينة والبالغ عددها ٣٧ مدرسة . وهكذا تبدو مشكلة نقص التعليم بين صفوف البنات اذن مشكلة ذات طبيعة اجتماعية . ويلعب زواج البنات في سن مبكر دوره في هذه الظاهرة ، كما ان متابعة الدراسة لما بعد الاعدادية يطرح ، بالاضافة الى ذلك ، الكثير من المشكلات بالنسبة للبنات . فالدراسات التي تتلو سوية هذه الشهادة ، أي الاعدادية ، كانت تتم في حلب ، مما يتسبب بنفقات عالية ويطرح مشكلات هامة ، فمن غير المعقول ، في الرقة ان تذهب فتاة لتدرس لوحدها في مدينة اخرى ، اذ عليها ان تقيم لدى احد افراد عائلتها الاقربين . وعلى الرغم من كل هذا فان تسع فتيات حملن اجازة الليسانس في عام ١٩٧٠ وفي ١٩٧٢ تخرجت اول فتاة رقية تحمل شهادة الدكتوراة من الجامعة . وهكذا يبدو ان الوضع اخذ في التطور في هذا المجال .

وفيما عدا المدارس الابتدائية والثانويات ، ثمة مراكز مختلفة تقوم بنشاطاتها الثقافية في الرقة فقد تخطى التعليم في الكتاتيب (المدارس القرآنية) عن مكائمه لمصلحة التعليم الرسمي فقد كان في المدينة « كتابان » يديرهما شيخان في جامع الحميدية ، وقد اغلق احدهما ابوابه في حين لايعمل الاخر الا خلال فصل الصيف . وقد ظهرت في مقابل ذلك مبادرات اخرى ضمن اطار التعليم المهني ، فقد انشأت الحكومة معهدا زراعيا في الرقة عام ١٩٧٦ بالتعاون مع بعثة من منظمة



النسبة المئوية للسكان الذين يعرفون القراءة والكتابة في الرقة في عام ١٩٧٠
مبفئات العمر (يحملون شهادة أو لا يحملون)

استنادا الى احصاء ١٩٧٠ - محافظة الرقة - مجلد ٦ - لوحة ٥٩

١ ٧ ٣

التغذية الدولية (الفاو) • ويستقبل هذا المعهد حاليا ٣٠٠ طالبا ، يتوزعون على صفين ، وكل صف ينقسم الى زميرتين • ففي السنة الاولى يدرس الطلبة تقنيات الري والاستغلال الزراعي ، ويخصص العام التالي لدراسة تقنيات استصلاح الارض • وفي ختام السنتين الدراسيتين يمكن لحسلة الدبلوم ان يصبحوا مهندسين مساعدين يعملون في مشاريع استصلاح الاراضي في المنطقة •

واخيرا تم في عام ١٩٦٣ انشاء مركز ثقافي عربي في الرقة(*) وينظم هذا المركز دروسا في التكوين المهني وفي الثقافة العامة ، كالضرب على الالة الكاتبة ، وخياطة الثياب والتفصيل ، والتسريض ، والكهرباء ، والموسيقى ، والخط ، واللغة الاجنبية (فرنسي وانكليزي) •

وقد اصبح المسجلون في هذه الدورات يتزايدون اكثر فأكثر وتمتد كل دورة على خمسة اشهر وهكذا ارتفع عدد المسجلين خلال ١٩٧٧ من ٢٠٢ الى ٤٠٢ • ونجد حتى في هذه الدروس ايضا ان الغالبية العظمى من المسجلين تكون من الذكور (٤٠٨ رجال مقابل ٥٤ امرأة في سنة ١٩٧٧) • وبلاضافة الى ذلك ينظم المركز عددا كبيرا من المحاضرات والمعارض في مواضيع مختلفة ، ويحوي مكتبة يبلغ عدد المسجلين فيها ١٤٤٠ منتسبا في عام ١٩٧٧ ، هذا فضلا عن مكتبتين متنقلتين تتجولان في المنطقة •

(*) والصحيح ان المركز الثقافي العربي بالرقة قد انشئ في مطلع عام ١٩٦٠ •

ان تطورا على هذه الصورة ينم عن رغبة اكيدة في التثيف الذاتي لدى سكان الرقة ، فمن دواعي الاسف اذن ان تمتلك مدينة في حجم الرقة واهيتها تجهيزا مدرسيا محدودا على الشكل الذي رأينا • ويؤلف هذا العجز في التجهيز التعليمي تناقضا صارخا بالموازنة مع أهمية المسؤوليات الملقاة على عاتق الرقة من الآن فصاعدا • وهناك ضرورة لبذل جهد كبير في هذا المجال كي يتمكن الرقيون من ادارة أمور مدينتهم بأنفسهم دون الاضطرار لاستدعاء « فئة متعلمة » غريبة عن المدينة •

٣ - الوظائف الصحية والاستشفائية وتجهيزاتها :

هناك ثلاث مشاف حاليا في الرقة وهي : المشفى القديم الذي لايعالج سوى الامراض العادية ، ومشفى الرشيد الذي يحوي ١٠٠ سرير ، والمشفى الحكومي الجديد الذي ظهر مشروع بنائه في عام ١٩٦٠ ، في عهد الوحدة السورية المصرية ، والذي لم ينجز بناؤه الا في عام ١٩٧٤ • وقد كان هذا المشفى الاخير مهيئا لاحتواء ٣٠٠ سرير ولكنه يضم حاليا ٣٥٠ سريرا • وهذه المشافي الثلاثة هي الوحيدة في المنطقة • ويتوافد المرضى الذين يتلقون العلاج في الرقة من منطقة يبلغ قطرها ٣٠٠ كيلو متر • وهناك تفكير بفتح مستشفى يضم ٤٠٠ سرير في مدينة الثورة لتحسين الوضع الصحي نوعا ما • غير ان كل منطقة الرقة لاتضم اكثر من طبيب واحد بالنسبة لكل ٨١٢٠ نسمة من

السكان(**) وسريرا واحدا في المشافي لكل ٨٤٤٥ وطبيب اسنان لكل ٥٢٧٨٣ مواطن وهذا قليل جدا .

ويجري حاليا بذل جهد كبير لاكثر عدد المستوصفات في منطقة الرقة ، فقد تم فتح مستوصفات في تل أبيض ، والكرامة والسبخة ، ومعدان ، وسلوك ، وكديران ، وفي كل القرى النموذجية . أما في الرقة نفسها فقد جرى فتح ثلاثة مستوصفات ، واحد في المدينة القديمة ، والثاني في المركب الاداري « المجمع » والاخير في غربي المدينة ، في الاحياء الجديدة ، وسيكون كل واحد منها مجهزا بسخبر تحليل ، وبجهاز فحص بالاشعة وبأدوات الجراحة الاولى . وفي مقابل ذلك أنجز مشروع مدرسة للمرضات في الرقة واخيرا تم فتح مركز لمكافحة السل في المدينة .

والواقع أن مرض السل يعتبر اكثر الامراض انتشارا في المنطقة . وليس هناك أي احصاء طبي دقيق عن عدد الاشخاص المصابين بهذا الداء ، وانما يمكن تقديرهم بصورة تقريبية بحوالي ٧٠٠٠٠ نسمة ، وتعود اسباب انتشار هذا المرض لعامل اجتماعي - اقتصادي . فالحياة البدوية وشبه البدوية في الهواء الطلق كانت تمنح السكان مناعة

(**) يصل المتوسط العام في سورية الى طبيب واحد لكل ٤٠٠٠ نسمة وطبيب لكل ٧٠٠ مواطن في اوربا الغربية وطبيب لكل ٨٩٠٠ نسمة في المملكة المغربية ، وطبيب لكل ٢٥٠٠٠ مواطن في اليمن ولكل ٤٠٠٠٠ في اثيوبيا . اما بالنسبة للأسرة في المشافي فهناك سرير واحد لكل ١٠٠ شخص في الولايات المتحدة ، وسرير لكل ٧٠٠ شخص في المملكة العربية السعودية ، وسرير لكل ٣٠٠٠ مواطن في الهند ولكل ١٠٠٠٠ نسمة في بورما . والواقع هو أن الكثيرين من مرضى الرقة يقصدون مشافي حلب او دير الزور .

طبيعية ، قد تلاشت الان ، أضف الى ذلك أن عزل المريض هو امر متعذر جدا نظرا الى أن الاسرة تنام على العموم في غرفة واحدة ، ثم أن العلاج غالي الكلفة . وقد لوحظ فعلا في العديد من المراكز التي فتحتها الرابطة السورية لمكافحة السل أن المرض كان يكافح بالوقاية اكثر منه بالمعالجة . وقد هبط عدد حالات السل في داخل مدينة الرقة بصورة محسوسة وذلك نتيجة للتلقيح الاجباري في المدارس . بيد أن المرض لازال ينتشر في المنطقة . كما أن بعض الامراض المدارية راحت تنتشر ايضا بصورة مستغربة في منطقة الرقة ، مما اضطر بلدية المدينة الى التعاقد مع طبيب كيني متخصص في الامراض المدارية ، وهو يعمل حاليا في المدينة . وقد لوحظت حالات بلهارسيا على الخصوص في حوض البليخ . ذلك ان تعرجات النهر وبطء صيبه موائمان لتكاثر هذه الدودة الطفيلية . وقد اقتضى الامر تسييم مياه النهر لمكافحة هذه الآفة . وقد توقف هذا المرض عن التقدم ولكن لم يتم القضاء عليه ويخشى ان ينتشر في المستقبل بعد بناء قنوات الري في كل هذه المنطقة غير نأ الامراض الاخرى المنتشرة في الرقة هي التراخوم ، والبرداء ، واخيرا داء اللايشمانيا المسمى أيضا حبة حلب أو داغة بغداد ، وهي عبارة عن مرض جلدي تنقله وخزات البعوض وقد كان هذا المرض واسع الانتشار في حلب عندما كان تموين المدينة يتم بالمياه عن طريق الاستعانة بصهاريج منزلية تكون رطوبتها وحرارتها موائمان لتكاثر البعوض الناقل لهذا النوع من المرض ، وقد ظهرت اللايشمانيا في الرقة خلال الخمسينات على أثر زراعة القطن ومن ثم راحت تنتشر في كل عام بازدياد على ضفاف الفرات ، ثم ظهرت اصابتها في ضواحي المدينة والآن في المدينة ذاتها .

٤ - الوظيفة الدينية :

تزيد نسبة الذين يعتنقون الاسلام بين سكان الرقة عن ٩٥ بالمئة وغالبيتهم من اتباع السنة ويتوزعون بصورة متعادلة تقريبا بين المذهب الحنفي وبين المذهب الشافعي . ويعود تأسيس أول مسجد في المدينة الى عام ١٨٨٨ ، أي بعد قليل من نشوء الكركول ، وسبق بناء أول مسكن مبني في المدينة بعام واحد ، وهو مسجد الحميدية ، الذي قام في جنوبي المدينة القديمة ، على مسافة لا تبعد كثيرا عن شارع السوق . وقد اختير له هذا الاسم تخليدا لذكرى السلطان عبد الحميد الذي ساهم ماديا في اقامة هذا البناء الديني وهذا حسب أقوال سكان المدينة ، ويروي هؤلاء السكان أن شيخا من حلب كان يعلم القرآن آبائهم نصف الحضريين الذين يعيشون في الرقة في بيوت الشعر وهو الذي حث الناس على أن يقيموا في محل تجمعهم مكانا لاقامة الشعائر الدينية ، ثم ان افغانيا عابرا بالرقة تعهد بأن يقصد الباب العالي لطلب اعانة مالية لهذا المسجد بشرط الموافقة على تزويجه من بنت إحدى العائلات المتميزة من جماعة الغول . وهكذا ارسل السلطان عبد الحميد بنفقة بناء مسجد الحميدية .

ومن ثم جرى بناء مساجد اخرى ، يبلغ عددها حاليا تسعة في داخل المدينة أقيم بعضها بجهود بعض عائلات الرقة ، مثل جامع العجيلي ، أو بمساعي جماعات عرقية كجامع الشراكسة أو أخيرا على أيدي اتباع طرائق دينية ، مثل جامع عمر بن الخطاب الذي بناه صوفيون من اتباع الطريقة القادرية .

ويتبع كل من هذه المساجد عدد من أملاك « الوقف » ، والوقف ، والجمع أوقاف عبارة سبق أن عرفها وولرس على انها « احدى خصوصيات التشريع القرآني ، وتقوم على تخصيص ارض أو عقار معين ، بموجب صك واضح ، لبناء أو لصيانة مؤسسة خيرية ، جامع ، مدرسة مشفى .. الخ . وهذا التخصيص لا رجعة فيه .. كما أن هذا التخصيص الذي لا يخضع للتشريع المدني ، لا يكون فيما بعد خاضعا لغير التشريع القرآني » (١٠) . وتتألف أوقاف الرقة بشكل خاص من حوانيت ، وهكذا نجد أن اكثر من مائة من المحلات التجارية الواقعة في شارع السوق ، بصورة رئيسية ، هي أملاك خاصة ، بمساجد المدينة ، كما تضم الاوقاف كذلك عددا من الاراضي الواقعة الى الشرق من المدينة ، خارج السور . وتحتوي الرقة على عدة طرائق دينية أيضا وهي :

١ — طريق القادرية ، وتضع اتباع عبد القادر الكيلاني ، ويشرف على ادارة هذه الجماعة شيخ يقطن الرقة .

٢ — طريقة الدرقاوية ، ويقيم شيخها في حلب .

طريقة المرندية ، والتي يعيش « كبيرها » في الحمراء ، وهذه الطريقة حسينية(*) على خلاف الطريقتين السابقتين اللتين تتبعان المذهب السني .

(*) الانتساب الحسيني للمرندية لا ينفي كونهم من السنيين مذهباً .

ورغم كل شيء تظل هذه الطرق الثلاثة قليلة الرسوخ بين سكان مدينة الرقة ، فعدد اتباعها يبدو محدودا نوعا ما ، اذ يتألف هؤلاء بشكل خاص من الاوساط الحضرية المهاجرة الى الرقة ، ولكن غالبية السكان العنسى تعود لاصل ريفي ، والتي تبدو بالفعل متحفظة جدا تجاه هذه الحركات الصوفية . ولدى الطريقة الدرقاوية القليل من الاتباع في المدينة ، كما أن الطريقة المرندية ذاتها ، رغم رسوخها بعمق في الاوساط الريفية ، لا تضم سوى ٥٠٠٠ مريد في كل منطقة الفرات ، منهم ٢٠٠٠ في منطقة الرقة . أما الطريقة القادرية ، وهي طريقة قوية جدا في العديد من المدن السورية ، كحلب وحماة فهي اكثر رسوخا في الرقة ، حيث ينتمي اليها حوالي ٤٠٠ أو ٥٠٠ مريدا . وقد شيدت جامعا في الرقة ، هو مسجد عمرين الخطاب كما تمتلك تكية خاصة لاجتماعاتها ، التي تعقد مرتين في الاسبوع ، في هذا المكان عقب صلاة المغرب وفي بقية الايام بصورة متناوبة لدى هذا أو ذاك من المريدين .

وتؤلف الاقلية المسيحية بقية سكان الرقة ، أو ٥ بالمئة وتتألف اساسا من عائلات أرمنية قدمت لاجئة للمدينة على أثر المجازر التركية في بداية هذا القرن . كما تضم عددا صغيرا من عائلات الروم الارثوذكس ، والكاثوليكية الرومانية ، والاشورية ، والسريان الكاثوليك ، والكلدان وكان تعداد هذه الاقلية المسيحية في عام ١٩٧٠ حوالي ١٥٠٠ شخصا وتمتلك كنيسة في داخل المدينة . كما يملك الارمن عددا من أراضي الوقف التي منحت لهم على أثر قدومهم للمدينة . وتضم الاوقاف الارمنية حوانيت في شارع السوق ، قريبا

من مركز المدينة ، فضلا عن أراض تلاصقها ، اقامت عليها المجموعة الارمنية مدرسة طائفية هي مدرسة « الحرية » .

٥ - مكانة الرقة في شبكة النقل والمواصلات - وظيفة المبادلات :

لقد ظلت شبكة المواصلات التي تربط الرقة ببقية المدن الكبرى في البلاد ، ولمدة طويلة بحاجة للكثير من الانجازات . فحتى سني الستينات كان الطريق الذي يربط حلب بدير الزور والبوكمال هو الوحيد السالك بالنسبة لوسائل النقل الالية التي لا تحتاج الى تجهيز خاص . وكان هذا الطريق الذي يبلغ طوله ٢٤٢ كيلو مترا ، يواكب مجرى نهر الفرات ابتداء من مسكنة ويحاذي في مساره الضفة اليمنى للنهر . ولما كانت الرقة واقعة على الضفة الاخرى فقد كانت اذن في معزل عن مساره المذكور .

وقد ظل الفرات خلا لمدة طويلة يؤلف عائقا في وجه المواصلات والتجارة بين المنطقتين اللتين يفصل بينهما النهر ، أي بين الشامية في الجنوب والجزيرة في الشمال . وكان من المألوف تقليديا ان تعبر القوافل نهر الفرات عند مخاضة تقع بجوار مسكنة . كما أن هناك عددا من المخاضات متناثرة بسواقع أخرى سالكة في غير أوقات الفيضان ، وقد بنى الخليفة هشام بن عبد الملك لتسهيل عبور قواته من الجزيرة الى الشامية ، جسرا يقع على مسافة بضعة كيلو مترات من الرقة ساعد كثيرا على ازدهار تجارة المدينة . بيد أن هذا الجسر لم يصمد أمام عاديات الزمن ، ولم تبق منه سوى ركائزه المغطاة بالرصاص ، والتي لا تزال ماثلة في مجرى النهر .

وعندما بعثت مدينة الرقة ودبت فيها الحياة واعسرت بالسكان في القرن التاسع عشر ، وجدت نفسها معزولة من جديد فوق ضفتها اليسرى ، مما كان يعيق كثيرا نهضتها التجارية، وكانت الوسيلة الوحيدة لعبور النهر عند الرقة ، وذلك حتى الحرب العالمية الثانية ، هي السفينة العبارة التي كانت تؤمن الاتصال بين الضفتين . ولم تكن هذه بالوسيلة العملية كثيرا . حتى انه كان يرجح عليها لتأمين نقل البضائع بين الجزيرة وحلب القيام بدورة كبيرة الى دير الزور حيث أقام الفرنسيون جسرا معلقا فوق النهر ، وبهذا تطول المسافة المقطوعة مما كان له أثره على كلفة النقل وارتفاعها .

وليس من شك في أن واحدة من أهم الفرص التي أتاحت للرقة كانت في قرار الانكليز في عام ١٩٤٢ بناء جسر تجاه المدينة على الفرات، لتسهيل عبور القوات الحليفة ، ونقل تسوينات الجيش . تم بناء هذا الجسر الذي سمي « جسر الشجاعة » تكريما لبانيه الذي خطط له في ثلاثة أيام وانجزه في أربعة أشهر وتسعة وعشرون يوما ، في ١٠ حزيران ١٩٤٢ ، رغم كل المشكلات التي طرحتها فيضانات الربيع ، وهو يمتد طولا على مسافة ٦٢٥ مترا بعرض مقداره خمسة أمتار. وقد أخذت المواد المستخدمة في عوارضه الرئيسية من خزانات النفط التي احرقها الالمان ، وكذلك الحال بالنسبة للدعائم فيه .

أما مواد الرصد revêtement (*) فقد جلبت من بغداد أو من أماكن بعيدة أخرى . وظل هذا الجسر الموقت يربط الرقة بالضفة

(*) ويقصد بها كسوة البناء من جص أو طين أو اسمنت .

الآخري للنهر حتى عام ١٩٦٨ ، ميسرا نقل البضائع والمحاصيل بين الرقة وحلب • الا أنه وهو الذي شيد على عجل وبسرعة أصبح في حدود العام ١٩٦٠ غير صالح لعبور الشاحنات الكبيرة الثقيلة • وعلى هذا أقيم جسر جديد للمواصلات افتتح في عام ١٩٦٨ ، وهو جسر معلق بناه اليوغوسلافيون على مسافة ٣٠٠ متر تقريبا من الجسر القديم ، باتجاه عالية النهر ، وبلغ طول هذا الجسر الاخير ٥٤٠ مترا وعرضه ١١ مترا ، وقد جعل المواصلات اكثر سهولة بكثير بين الضفتين • ورغم هذا فان شبكة المواصلات بين الرقة وسائر قرى المنطقة ، وحتى اكثرها حجما تكاد تكون غير موجودة • وكان من اللازم الانتظار حتى عام ١٩٦٥ كي تبدأ الاشغال الكبرى في هذا المجال بقصد ربط الرقة بمختلف نواحيها • ويعود اكبر تحول في هذا المضمار لفترة ١٩٦٥ ١٩٧٠ فخلال هذه السنوات الخمس ازدادت شبكة الطرق المزفئة في المنطقة اكثر من مرتين كما تشهد على ذلك القائمة التالية :

السنوات	الطرق المزفئة (كم)	طرق مرصوفة (كم)	دروب ممهدة (كم)
١٩٦٢	١٦٣	٣٧	٣
١٩٦٣	١٦٣	٣٨	٣
١٩٧٠	٣٥٥	٢٥	١١
١٩٧١	٣٦٤ر٢	١٠٩	٣١ر٣
١٩٧٢	٤٠٠	٢٥	٣١ر٦
١٩٧٣	٤٣٥	٨٥	٣٠
١٩٧٤	٤٨٥	١٠٠	٧٠
١٩٧٥	٤٨٧	١٢٥	١٢٠
١٩٧٦	٤٩٠	١٥٠	١٠٠

ومن ثم استمرت الاشغال حسب نسق أقل نشاطا ظاهريا اذا ازداد الاهتمام بتحسين الشبكة عوضا عن زيادة ابعادها . وهكذا أمكن تعريض طريق حلب دير الزور ، فقد جعلت كثافة نقل البضائع ولاسيما بعد جني المحاصيل من هذا العمل أمرا ملحا . والعمل الوحيد الذي الذكر في ميدان تمديد الشبكة كان تزفيت الطريق الذي يربط الرقة بتل أبيض وقد تم الفراغ منه في سنة ١٩٧٥ . وبهذا أصبحت الرقة واقعة ، بفضل انجاز هذه الشبكة على مسافة ٢٠٠ كيلو متر من حلب ، و ١٤٢ كيلو متر من دير الزور ، و ٦٠ كيلو متر من الطبقة ، و ١٠٣ كيلو مترات من تل أبيض ، وبواسطة طرق جيدة نسبيا ، فهبطت اجور النقل بشكل واضح ، مثلما زادت العلاقات بين الرقة والمدن الكبرى سهولة .

من المناسب في معرض الكلام عن الخطوط الحديدية ان نشير الى انجاز هام جدا وهو مد خط يربط حلب بدير الزور مرورا بمدينة الرقة ، وقد بدأت الاشغال في هذا الخط في عام ١٩٦٦ ، تم تدشينه في سنة ١٩٧٤ ، ويدخل هذا الخط ضمن اطار مشروع واسع للخطوط الحديدية يربط الساحل السوري بالعراق ، ابتداء من اللاذقية ، ومرورا بالقامشلي وهكذا تصبح كل المدن الكبرى في منطقة الفرات مرتبطة من الان فصاعدا بالخط الحديدي مع مجموع الشمال السوري :

٢٠٥ كيلومترات	— اللاذقية — حلب
١٣٦ كيلو متر	— حلب الثورة
٥١ كيلو متر	— الثورة — الرقة
١٣٠ كيلو متر	— الرقة — دير الزور
١٣٧ كيلو متر	— دير الزور — الحسكة
٨٦ كيلو متر	— الحسكة — القامشلي
٧٣٠ كيلو متر	— المجموع

وتستطيع القطارات التي تعتمد على الديزل كوقود ان تقطع مسافة ١١٠ كيلو مترات بالساعة في أقصى سرعة لها ، اذا كانت موسوقة بالبضائع ، وان تبلغ سرعة ١٤٠ كيلو متر بالساعة لقطارات الركاب . وقد شيدت محطة في كل ٢٥ كيلو مترا لتسهيل الارتباط بين مناطق الانتاج وبين الخط ، وعندما يبدأ استغلال هذا الخط الحديدي في أقصى مردوده فانه سيتسكن من تخفيف العبء عن النقل البري مثلما سيسمح برد الاعتبار للخط الحديدي كوسيلة مواصلات في داخل البلاد . فقد انحط شأن شبكة الخطوط الحديدية ، وهجرت تقريبا من الناحية العملية ، منذ انشاء خطوط لا تتواءم كثيرا مع اقتصاد البلاد بمبادرات من دول أجنبية متنافسة ، وذلك في بداية هذا القرن . وما قيام خط اللاذقية — القامشلي الجديد الا البرهان على عودة الاهتمام بصورة جلية لهذا النوع من النقل في البلاد . ولن يبدأ الاستغلال الكامل لهذا الخط قبل عام ١٩٨٠ ، فلا بد قبل ذلك من بناء المحطات واقامة وسائل الاشارة الكهربائية وتكوين جهاز تقني واداري مؤهل ، أو على الاقل تلافي نقصه . وفي الحال الحاضر تنطلق على خط حلب —

الرقّة - دير الزور رحلتان يوميا تنقلان ما بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ مسافر .
ويصل هذا الرقم الى ١٠٠٠ في أيام الازدحام . أما استخدام الخط
الحديدي بين حلب واللاذقية لاغراض الشحن فلا زال في مرحلة
التجريب . ومن المتوقع ان تبلغ طاقة الشحن في عام ١٩٨٠ مقدار ٣
ملايين طن ، وقد أعدت حاويات تبلغ سعة كل منها ٦٠ طنا من الحبوب
لتأمين شحن المحاصيل بين مناطق الانتاج وبين ميناء التصدير .

٦ - الوظيفة الادارية - مكانة الرقة في منطقتها وفي القطر :

تطورت وظيفة مدينة الرقة الى حد كبير ، وبصورة سريعة منذ نهاية
القرن الفائت ، وأخذت مكانتها تزداد أهمية شيئاً فشيئاً ضمن الهيكل
العمراني في سورية .

فحتى عام ١٩٤٥ لم تكن الرقة اكثر من سوق صغير محلية متوسطة
عدد السكان ، يرتكز اقتصادها على الاستهلاك الذاتي . لقد كانت
شديدة الانطواء على نفسها فلم يؤهلها ذلك لان تلعب أي دور اقليمي
يستحق الذكر . وهكذا ظلت خلال كل هذه الفترة تتبع دير الزور
تارة وحلب تارة أخرى حسب نسق التعديلات الادارية المختلفة
المتعاقبة . ففي عام ١٨٦٤ عندما أصبحت دير الزور قائمية تابعة
لحلب ، أصبحت الرقة تابعة الى منطقتها الادارية . ولم يطرأ أي تعديل
على كيان المدينة عندما أنشئ سنجق دير الزور عام ١٨٦٥ ، ولا في
١٨٦٨ ، عندما انفصلت دير الزور عن حلب وارتقت الى مرتبة مركز
متصرفية (١١) . بيد أن قضاء الرقة انفصل في سنة ١٨٨١ عن متصرفية
دير الزور ، وألحق بولاية حلب . وقد استمر هذا الوضع حتى الحرب

العالمية الاولى • وعندما غادر العثمانيون المنطقة سح فراغ السلطة لمدينة الرقة ولقسم كبير من منطقة الفرات بأن تدير شؤونها الخاصة كدولة مستقلة تحت نفوذ شيخ من البدو • الا ان هذه الدولة المصغرة لم تعمر طويلا اذ أنهى قيام الانتداب الفرنسي حياة الحكومة المستقلة التي كانت تدير المنطقة • وفي عام ١٩٣٢ أنشئ لواء دير الزور الذي كان يرتبط بحكومة حلب • وفي عام ١٩٣٤ وعلى أثر قيام الوحدة السورية قسم لواء دير الزور رسميا الى خمسة أقضية هي : الميادين ، الحمدي ، الحسكة ، البوكمال ، والرقة • وهكذا استمرت وصاية دير الزور لمدة سنوات عديدة •

وفي غداة الحرب العالمية الثانية ادى اندفاع الزراعة المذهل في منطقة الفرات الى تغيير ملامح الرقة • فقد أصبحت في خلال عشرة أعوام مدينة مزدهرة ، هامة نسبيا ، وديناميكية جدا ومندمجة في بنية سوق يزداد صلابة واتساعا اكثر فأكثر ، كما اكتسبت جاذبية كبيرة ولا سيما بالنسبة للمناطق الفقيرة في سورية ، والتي وفدت منها اعداد كبيرة من السكان اجتذبهم « الذهب الابيض » فجاءوا اليها مضخمين عدد سكانها • وهكذا أصبحت المدينة تضم ١٥٠٠٠ نسمة من السكان في عام ١٩٦٠ ، وازداد نفوذها كثيرا على الارياف المحيطة بها وأخذت الرقة تلعب منذ ذلك الوقت دور وسيط بين حلب والريف في ميدان التجارة والتوظيفات وتمول بنفسها الزراعة وتربية الماشية في الارياف ولو جزئيا • وقد عمل كل ذلك على منح الرقة وزنا متزايدا على اقتصاد منطقتها مما جعل من العسير عليها ان تتحمل وصاية دير الزور تلك الوصاية التي أصبحت تتعارض مع المسؤوليات الكبيرة التي ألقيت على

عائق الرقة • وقد كانت السلطة السورية على اطلاع تام بهذا الواقع ، وفي عام ١٩٦١ حصلت مدينة الرقة على استقلالها الاداري عن مدينة دير الزور • وهكذا نشأت محافظة جديدة اتخذت الرقة مركزا لها • وهذه المحافظة التي أطلق عليها اسم محافظة الرشيد ، ثم سميت بمحافظة الرقة (*) من بعد عام ١٩٦٥ ، وهي إحدى أكثر محافظات البلاد اتساعا اذ تمتد مساحتها على رقعة تبلغ ٢٢٥٠٠ كيلو متر مربع ، وتمتد شمالا حتى الحدود التركية ، وتحدها شرقا محافظة الحسكة ودير الزور ، ومن الجنوب محافظة حماة وحمص ومن الغرب محافظة حلب • وتمتد من الشرق الى الغرب على طول يبلغ ١٧٠ كم ومن الشمال للجنوب على مسافة ١٤٧ كم •

وتقسم الى منطقتين :

- منطقة تل أبيض ، وتضم ناحيتي سلوك وعين عيسى •
- منطقة مركز الرقة ، والتي تضم أربع نواح بالاضافة الى الرقة — المركز وهي : الجرنية ، الكرامة ، السبخة ، المنصورة ، وتقع الرقة في المنطقة الوسطى من المحافظة ، وعلى مسافة ١٠٧ كيلو مترات من الحدود التركية و ٤٥ كيلو متر من تخومها الجنوبية ، و ١١٠ كيلو مترات من محافظة حلب ، و ٦٨ كيلو متر من محافظة دير الزور •

وفي الوقت الذي حصلت فيه الرقة على استقلالها الاداري عن دير الزور ، أخذت تتسلص تدريجيا من هيمنة حلب الاقتصادية • فقد

(*) الصحيح ان قرار تغيير اسم محافظة الرشيد الى محافظة الرقة قد صدر عام

١٩٦٢ (د. المجيلي) •

تخفف ضغط اليد البورجوازية الحلبية على اقتصاد منطقة الرقة الى حد كبير ، ولا سيما عندما حلت الدولة مكان الخانجي الحلبى واستحوذت على احتكار تسويق المحاصيل . واخيرا أدى بناء سد الفرات بدءاً من عام ١٩٦٧ وما تلاه من نقل معظم مصالح ادارة اشغال الاستصلاح الكبرى الى الرقة في عام ١٩٧١ ، اقول أدى الى دعم وزن المدينة على محافظتها وعلى مجمل الاقتصاد السوري ، وهكذا أصبحت الرقة مؤهلة للاضطلاع بالدور الذي آل اليها ، دور عاصمة منطقة الفرات الاوسط .



الفصل الرابع

التنظيم المكاني

أ - النمو العمراني وبنية المسكن :

١ - الموقع والنمو العمراني :

أقام أوائل السكان الذين قدموا لاستيطان المدينة من جديد ، في القرن التاسع عشر في وسط أطلال مدينة الرافقة القديمة التي أسسها الخليفة العباسي المنصور في عام ٧٧٢ م وقد بقي من البلدة القديمة ، حتى ذلك الوقت ، جدار السور • وقد شيد هذا السور على شكل نعل فرس ، ويغلب الاعتقاد بأن دواعي الموقع المستنقي نوعا ما في ذلك العصر وجوار النهر قد فرضا هذا الاختيار • وقد اتخذ الجدار الجنوبي الذي يربط بين نهايتي « نعل الفرس » مسارا مستقيما • وتسمح الصور الجوية برؤية المرسوم الصحيح لهذه الاسوار بصورة أفضل • ويبدو الجانب الغربي أقصر بقليل من الجانب الشرقي مما يجعل انعطاف نعل الفرس أكثر حدة فيكون ناتئا في قسمه الشمالي الغربي • ويبلغ الطول الكلي للسور زهاء خمسة كيلو مترات يضم مساحة تقارب ١٩ كيلو متر مربع • وقد شيد السور كليا بالبن الذي

يبلغ سمك اللبنة الواحدة منه ١١ الى ١٢ سنتيمترا • وتدعم السور المذكور ابراج نصف دائرية تتباعد عن بعضها بمسافة ٢٠ الى ٢٥ مترا وهي مغطاة بالطابوق المشوي • ويصل عرض الجدار الداخلي للسور الى ٤ر٨ مترا في حين يكون عرض جداره الخارجي ٥ر٤ أمتار • وهناك فاصل يبلغ عرضه ٢ر٨ مترا كان يستخدم كدرب للعسس ويفصل بين الجدارين • ويحيط بالجدار الخارجي خندق عرضه عند القاعدة ٥ر٩ أمتار و ١٦ مترا على مستوى الارض •

وكانت هناك عدة أبواب تسمح بالدخول الى المدينة يختلف عددها باختلاف الرواة • ومن المؤكد على الاقل ان كلا من الزاويتين الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية كان مدعوما بباب يطل عليه برج ، وعندما زارت الليدي آنا بلنت مدينة الرقة في عام ١٨٦٨ استطاعت أن ترى هذين « البابين المشيدين حسب النمط الهندسي المغربي الاسلامي »^(١) • هذا وقد تلاشى الباب الجنوبي الغربي اليوم • ولم يبق سوى الباب الجنوبي الشرقي أي « باب بغداد » المشيد بالقرميد المشوي والذي يعلوه كوى صغيرة مزينة بتألق • وكان في الماضي باب يقع في شمال السور ، لدى مديرية الآثار بدمشق صورة عنه • وهذا الباب كان منقوبا ضمن جدار السور نفسه بصورة كان يختفي بها عن الانظار ، وهذا ما يفسر كون المؤرخين لم يشيروا الى وجوده ، كما انه لم يلفت نظر السفار الذين جذب اهتمامهم تفتت السور في هذه المنطقة واخيرا يشير انستوورث بالاضافة الى هذه الممرات الثلاثة المذكورة الى وجود باب رابع في جنوب السور من طرف النهر^(٢) • ويبدو كريسول نفسه من مؤيدي هذه الفرضية^(٣) •

وكان هذا الباب يؤدي مباشرة إلى النهر الذي تبدل مجراه مع الزمن ، فأصبح يسر حاليا على مسافة تقارب كيلو مترا واحدا جنوبي السور .

أما في داخل السور فان بقايا لبعض الابنية قديمة ظلت قائمة حتى القرن التاسع عشر على الرغم من تأثرها الكبير بعوادي الزمن وبرمال الصحراء السافيات . وأفضل هذه الابنية تماسكا الجامع الكبير، الذي اقامه الخليفة أبو جعفر المنصور حوالي العام ٧٧٠ م ، والذي بقيت منه منارته والواجهة الداخلية ، المؤلفة من احدى عشرة قنطرة .

هذه الواجهة ، وهي الواجهة القبليّة، ترتفع الى عشرة امتار وتفتح على صحن واسع ، وتشير كتابة فوق القوس الاوسط ، تالفة جزئيا ، الى ان الجامع قد حظي باصلاحات في العام ١١٦٦ م / ٥٦١ هـ ، ويقدر الاستاذ نيكيتا اليسيف ابعاد البناء الاصلي بمقدار ٩٥ مترا في ١١٠ مترا^(٤) . اما المنارة فهي ذات شكل دائري وهي مغلقة بالآجر المشوي وتتألف قاعدتها من اعمدة رخامية ذات تيجان من صخر الجبس ومن الهيضم albàtre . وفي ساحة المسجد يقوم مزار نسب الى وابصة(*) وقد رمم في عام ١٨٣٦ م / ١٢٥٢ هـ . وكان من عادة السكان دفن اطفالهم المتوفين في سن مبكرة بجواره . ويشير آينستورث أيضا الى وجود اطلال بناء في زاوية السور الغربية لم يتمكن من التعرف عليها وهو يفترض انها مسجد او بناء ذي طابع عام^(٥) . وكان يقوم بجوار

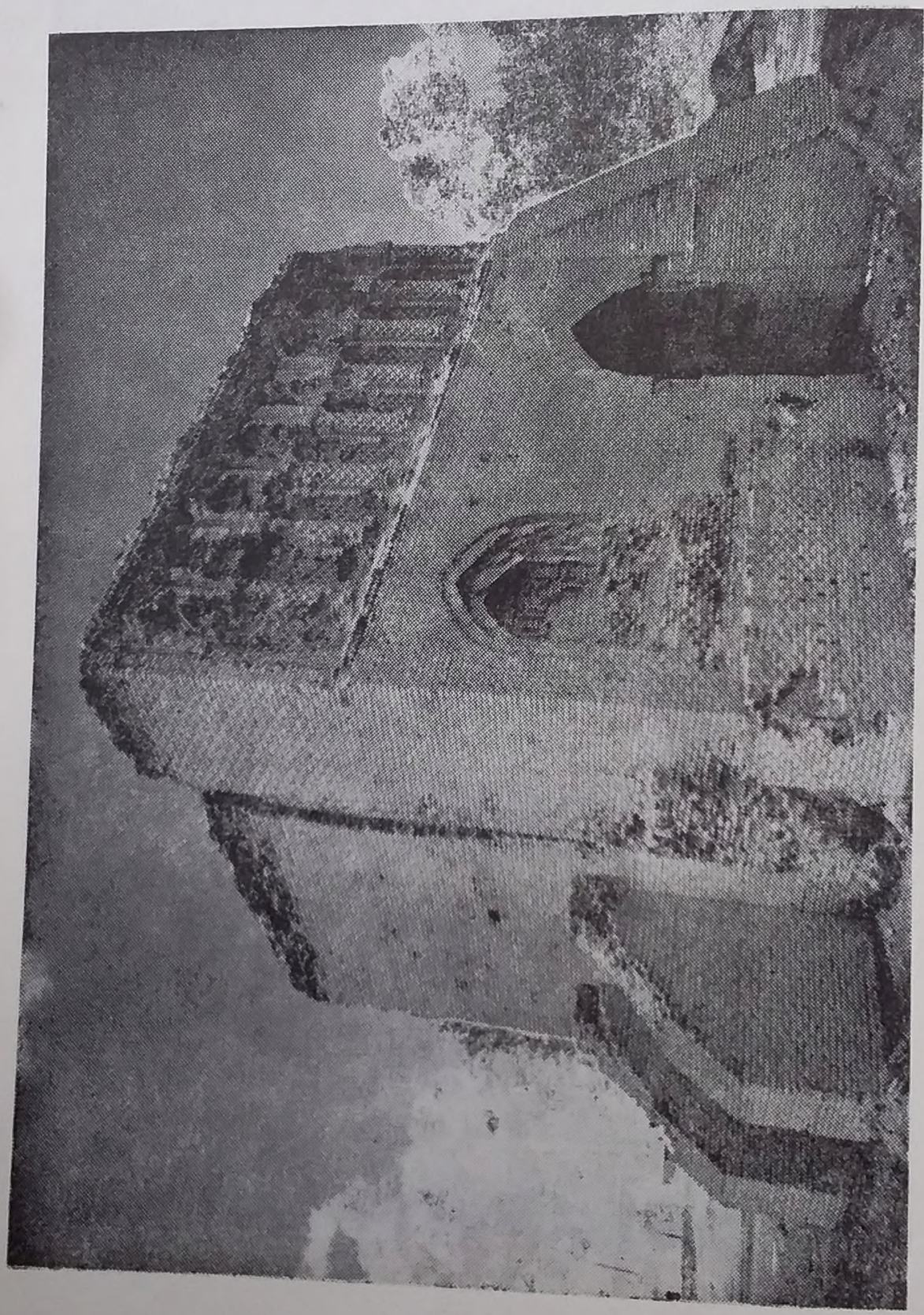
(*) المشهور أن القبر المنسوب الى وابصة بن معبد الاسدي والموجود في حرم الجامع الكبير في الرقة هو في الواقع قبر سعد الدين باشا العظم الذي توفي في الرقة من وباء الطاعون وهو في طريقه الى بغداد .

الباب الشمالي من السور ضريح مخصص لأويس القرني (***) وهو عبارة عن برج خماسي الاضلاع يعلوه بناء جرى ترميمه في عام ١٨٦٤م ولم يبق منه سوى بعض الاعمدة ^(٦) . وقد نوه السفار الذين مروا بالرقعة بوجود اضرحة اخرى في ذلك العصر . فقد جرى ترميم مزار قرب الباب الجنوبي الشرقي ينسب الى الصحابي ابي ابن كعب وذلك في عام ١٨٦٩ . وهذا المزار مشيد في مقبرة جلبت اليها قطع من اعمدة رخامية لتزيين القبور ، ويشير زاخاو ايضا في عام ١٨٧٩ الى وجود قبة مدفن متهدمة ، واقعة في شمال شرق السور هي ضريح يحيى الغريب ^(٧) وكانت تقوم الى الشرق من السور ، وحتى عام ١٩٣٧ ، منارة مربعة الشكل قاعدتها من رخام ابيض وجذعها من الآجر . واخيرا يشير اينسورت لوجود اطلال وقصر اسلامي الى الشرق من باب بغداد بالاضافة الى خرائب خان ^(٨) . وفي هذه الخرائب المتبقية من مدينة المنصور القديمة اقام الغول وأنشأوا نواة الرقة الجديدة .

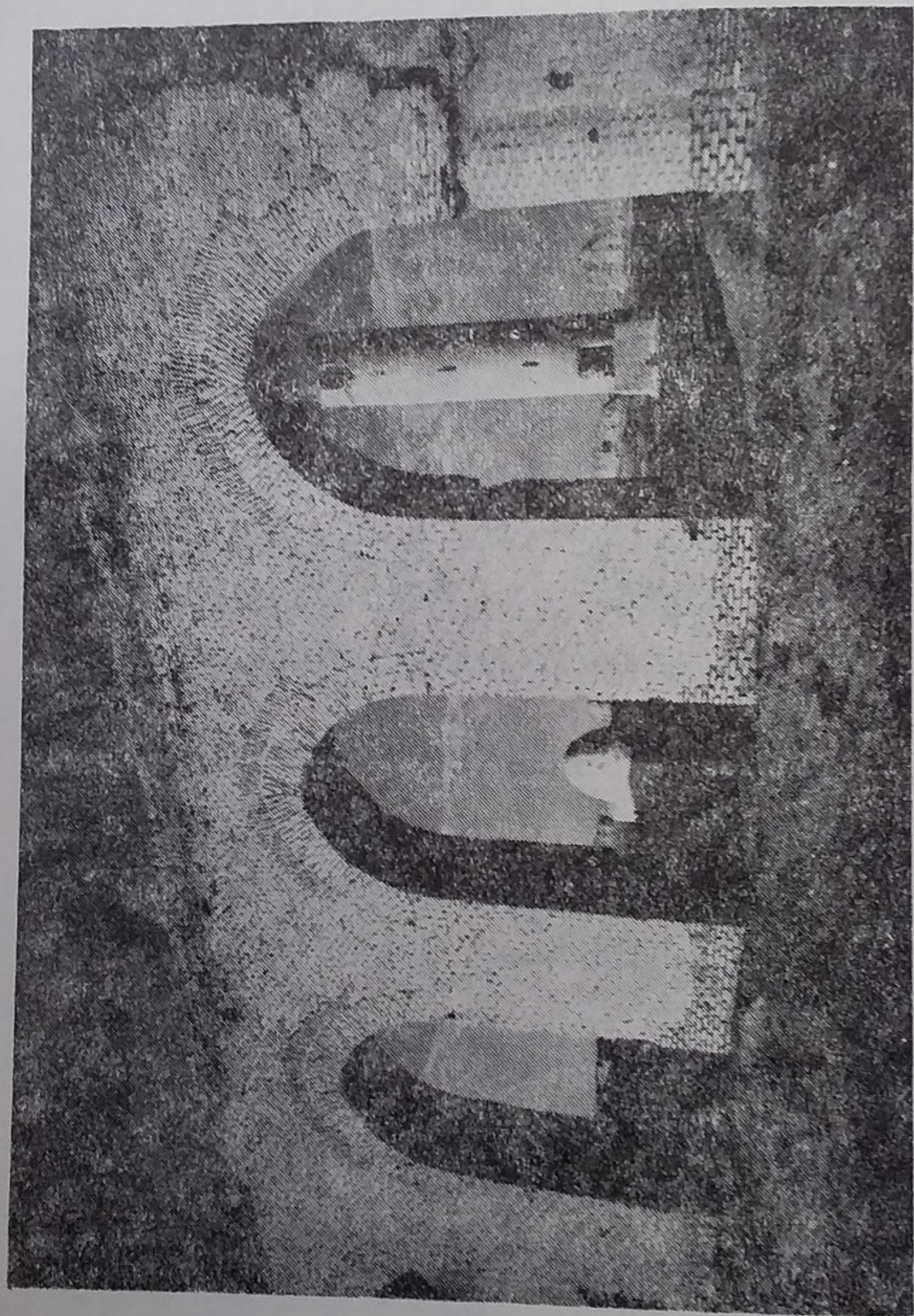
٢- تثبيت المسكن والنمو العمراني حتى عام ١٩٤٥ :

تدفع الاوصاف التي يقدمها بعض الرحالة الى التفكير بأن المسكن في الرقة ظل خلال سنوات عديدة عديم الاستقرار وقليل الثبات .

(***) الصحيح أن ضريح أويس القرني الموصوف بهذه الجملة يقع قرب الباب الجنوبي الشرقي الى الشرق من مزار ابي بن كعب ، وليس بجوار الباب الشمالي للسور .
(د. العجلي)



شكل (١٢) - الرقة : باب بغداد



شكل (١٢) - الرقة : جامع النصور

ونجد في المؤلف ، الذي كتبه الجيولوجي و . ف . آيسورت عن الحملة التي قادها بين ١٨٣٥ و ١٨٣٧ الليوتنان كولونيل شيزني على ضفاف الفرات ، وصفا مفصلا للزيارة التي قام بها في مناسبتين لاطلال الرقة المهجورة . فعندما تفذ الى داخل السور مر بجوار جرموزين من صغار الذئاب كانا يتجولان بطمأنينة في وكرهما ^(٩) . كما ان رفاق الحملة الاخرين مثل الكابتن هنري ملوس لنش والكولونيل شيزني ^(١١) يلمحان الى الموضوع ذاته .

فقد هبط لأول مجرى البليخ ليلغ الفرات ، فأقام عدة ايام قرب الرقة والتقى بعدد كبير من العشائر نصف الحضرية التي كان افرادها يمارسون الزراعة ويقطنون خلال الصيف في اخصاص مبنية من عيدان السوس ، ويتحدث الكولونيل شيزني عن اطلال مدينة الرشيد المهجورة ، ويؤكد انه لم يصادف اي قرية ثابتة في المناطق المجاورة لموقع الرقة .

وتسمح هذه الملاحظات المختلفة بالتوصل الى القول بأنه قبل عام ١٨٣٥ لم يكن هناك أي مسكن دائم او موقت في داخل السور . بيد أن قبائل من فلاحين ورعاة كانت تقصد المنطقة ، او كانت تستقر شتاء ممارسة نوعا من النجعة خلال الصيف .

واول اشارة عن قيام مسكن في داخل خرائب الرافقة هي التي وردت على قلم الكونت دوبرتوي فهو يذكر انه خلال رحلته التي قام بها في عام ١٨٦٦ رأى ان المؤسسات العامة في المدينة « قد تم ترميمها من جديد لاقامة حاميتها » ^(١٢) . وهو يعني في الواقع مخفر الدرك العثماني « كراكول » القائم ضمن المحلة . اذ ان دار الحكومة أقيمت

في عام ١٨٨١ في جنوب شرق الرقعة المحاطة بالاسوار وعلى مسافة تقارب ٢٠٠ متر من مخفر الدرك . وقد تم بناؤها على نمط البيوت الشرقية ، مع باحة كبيرة داخلية ، واسطبل للخيول ، وتجمعت حول هذين البنائين بيوت الشعر التي كان يسكنها الغول . ويبدو ان المخيم الكردي كان يقع في ذلك العصر الى الشمال من مخفر الدرك ومخيم العشارين في جنوبه . أما الرقعة المحصورة في داخل جدار السور فقد كانت خالية من السكان ، ولهذا بلا ريب علاقة مع الاعتقاد السائد الذي يقول بأن الاطلال كانت مأهولة بالجن .

ويضاد يكون من المستحيل الحصول على معرفة صحيحة للتاريخ الذي بدأ فيه بناء البيوت التي حلت محل الخيام . وتشير الليدي آنا بلنت التي مرت بالرقعة في عام ١٨٧٨ الى وجود خيام^(١٣) . أما زاخاو والذي زار الرقعة ايضا بعد عامين تقريبا ، وبالتحديد في شهر كانون الاول ١٨٧٩ ، فيؤكد انه وجد فيها ما بين ٣٠ الى ٤٠ دركيا عثمانيا وحوالي اكثر من مائة نسمة بقليل ، وقرابة عشر عشش بأئسة المظهر^(١٤) ولكن استنادا الى رأي الدكتور عبد السلام العجيلي فان اول عمارة مبنية في الرقعة ، كان الجامع الذي شيد في عام ١٨٨٨ م / ١٣٠٥ هـ ، وهو جامع الحميدية . ويضيف الى ذلك انه تم فيسا بعد قيام اول مسكن في الرقعة ، وهو المسكن الذي بناه أهله^(١٥) (*) .

(*) الثابت ان اول عمارة متقنة في الرقعة الحديثة كانت الجامع الحميدي المذكور ، وان أهل البلدة ، وكانوا يقيمون في اكواخ ساذجة او يقطنون بيوت الشعر قد اقتدوا بالمثل الذي ضرب في عمارة الجامع ، فابتدأ الميسورون منهم في الاهتمام بعمارة منازلهم عمارة محكمة ، وقد استعان بعضهم بمعمارين استجلبوا من دير الزور ، فبنى هؤلاء المساكن الجديدة على الطراز الديري ، بسقوف مقببة على شكل عقود والأجر فيها مثبت بالجص لا بالوحل . ومثال على ذلك كانت دار عبد الله العلوش العجيلي ، وهي من اوائل تلك الدور المتقنة البنيان .

(د.م العجيلي)

ومهما يكن فمن المؤكد بأن اول نواة سكنية مبنية في الرقة، تكونت حول جامع الحميدية ودار الحكومة ، بجوار الثلث الاول من سور المدينة الجنوبي . وهكذا فان المقبرة الواقعة في غربي السور كانت قائمة اصلا في معزل عن البلدة .

ولاتزال كل هذه المنطقة العمرانية تحتفظ حتى اليوم بمخطط مضطرب ، تؤلف فيه الطرق الممتدة من الشرق للغرب اتجاهات منتظمة نوعا ما ، بينما تكون الطرق المستعرضة شديدة الضيق ولا تسمح لمرور شخصين متقابلين . ويبدو ان المخطط الشديد التعرج الذي تتصف به الدروب في هذه المنطقة الاولى ، يشير الى تحول تدريجي في المسكن بسبب تشييد ابنية فوق موقع مضارب الخيام التي كانت تحتل المكان ذاته ويظهر ان الانتقال الى المسكن الثابت المبني كان في غالبته محققا في عام ١٨٩٩ ، اذ يصف سايكس في هذا التاريخ مدينة الرقة بأنها بلدة ذات مظهر بائس ، مبنية باللبن ، ويسكنها بداءة فقراء الحال من الذين هجروا الحياة البدوية ، فضلا عن عدد محدود من الاكراد ومن الاتراك، وبعض شراكسة رأس العين (١٦) .

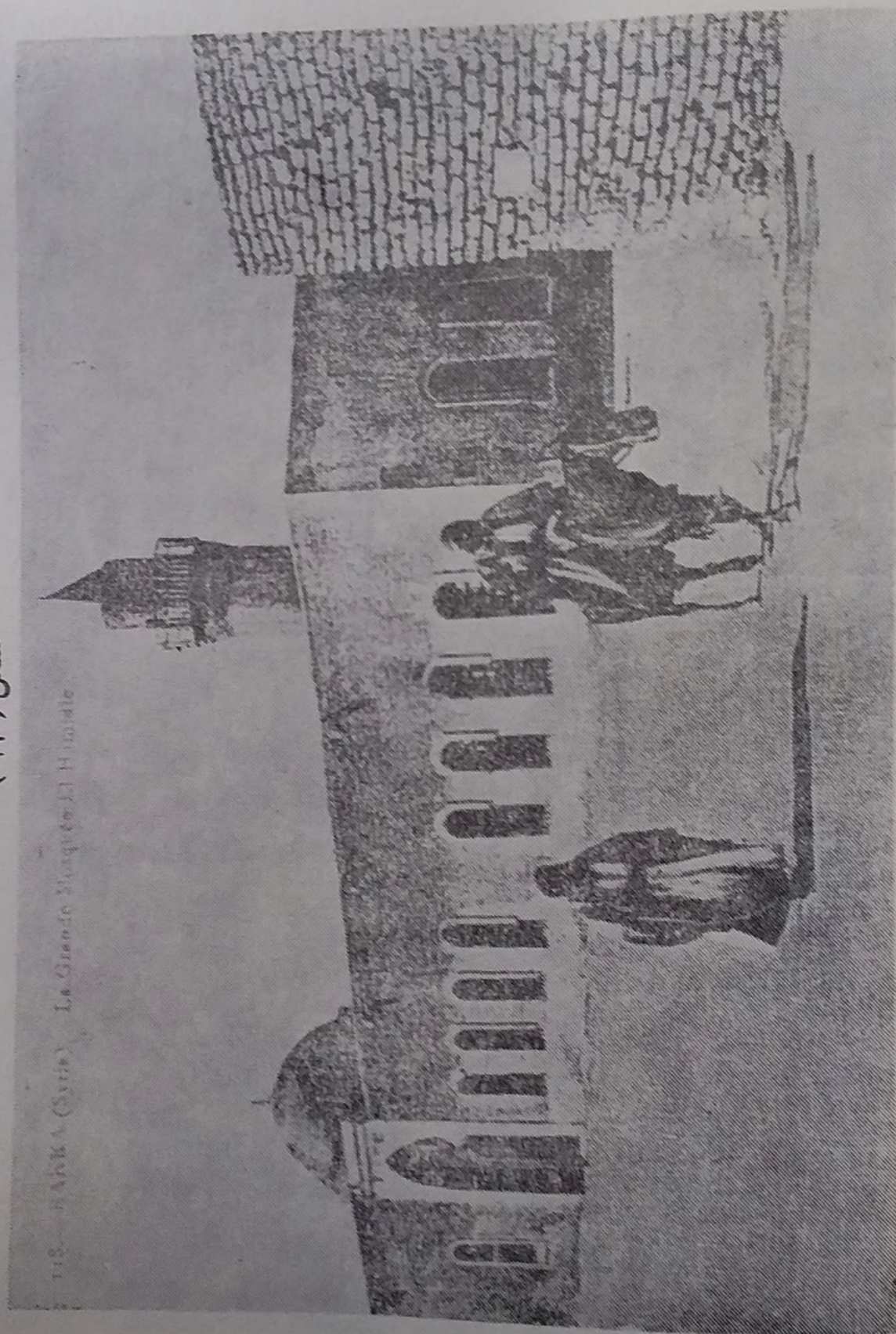
وقد اقام الشراكسة على اثر وصولهم الى الرقة على هامش البلدة العربية . ونعثر على هذه الظاهرة ايضا في دير الزور ، ونجد تفسير ذلك في رغبة الشراكسة والشاشان في البقاء في معزل عن السكان المحليين بقصد الاحتفاظ بهويتهم . وتعطي ج . بل التي مرت بالرقة حوالي العام ١٩١٠ تأكيدا لهذا الامر مع بعض المبالغة بلا ريب عندما تقول تتألف الرقة من قريتين ، فقد شيدت القسم الغربي جالية شركسية (. . .) ، في حين تمتد القرية العربية في الزاوية الجنوبية الغربية من السور (١٧) .

والوثائق التي تسمح بالاحاطة بنمو المدينة بشكل افضل بين ١٩١٠ و١٩٤٥ هي الصور الجوية وتأتي الذكريات التي يرويها السكان لتدعيم هذه الوثائق او توضيحها •

وهناك عدة صور جوية اخذت بتاريخ ١٦ آذار ١٩٣٦ تعطي معلومات ثمينة عن هيئة البلدة في ذلك التاريخ • واذا كانت توجد هناك زنقات في القسم الغربي فهي قليلة العدد • وتتناثر في شبكة المساكن ساحات صغيرة ، وتقاطعات على شكل « صليب معقوف » تقضي على رقابة رقع المساكن المجتمعة كل اربعة او كل ستة سوية • وتتجه ابنية المساكن بصورة رئيسية حسب محور شرقي غربي بينما تفتح النوافذ على الجنوب وعلى الشمال • وتشتمل البيوت عموما على باحتين تنفصلان عن بعضهما بزمرة من الغرف ، ويتم الوصول الى الخارج عن طريق الباحة •

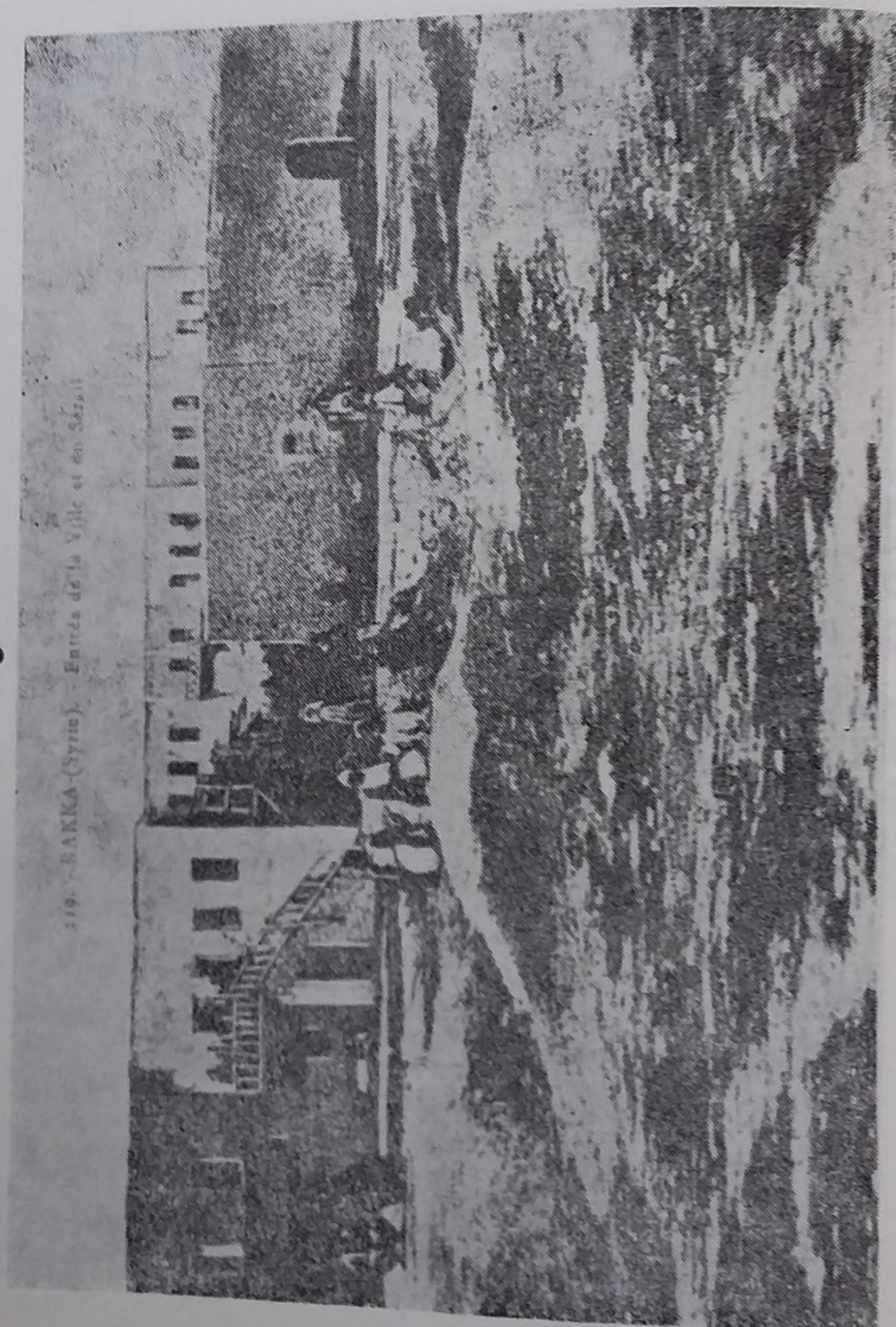
وتشير البطاقات البريدية المنشورة في عام ١٩٢٠ الى وجود عدد من المساكن بجوار جامع الحميدية ذات طابق واحد ونوافذ تطل على الشارع ، وشرفات او روشنات من خشب ويتم بلوغ الطابق العلوي بواسطة درج خارجي • ونجد هذه المنازل الوحيدة ، الطابق في البلدة ايضا ، ولكن عددها قليل جدا ، وقد شيدت بعضها متقهقرة بالنسبة لباحة عريضة وذلك بقصد احتفاظ المسكن بطابع البيوت الشرقية المنطوية على حياتها الداخلية • اما في القسم الذي تسكنه الجالية الشركسية فتكون الازقة على الارجح ذات اتجاه من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي • ولا نجد أي زنقة ، كما نلاحظ انتظاما كبيرا يسود على القطع المنية حسب مخطط شطرنجي • ونجد تفسير ذلك

شكل (١٣)

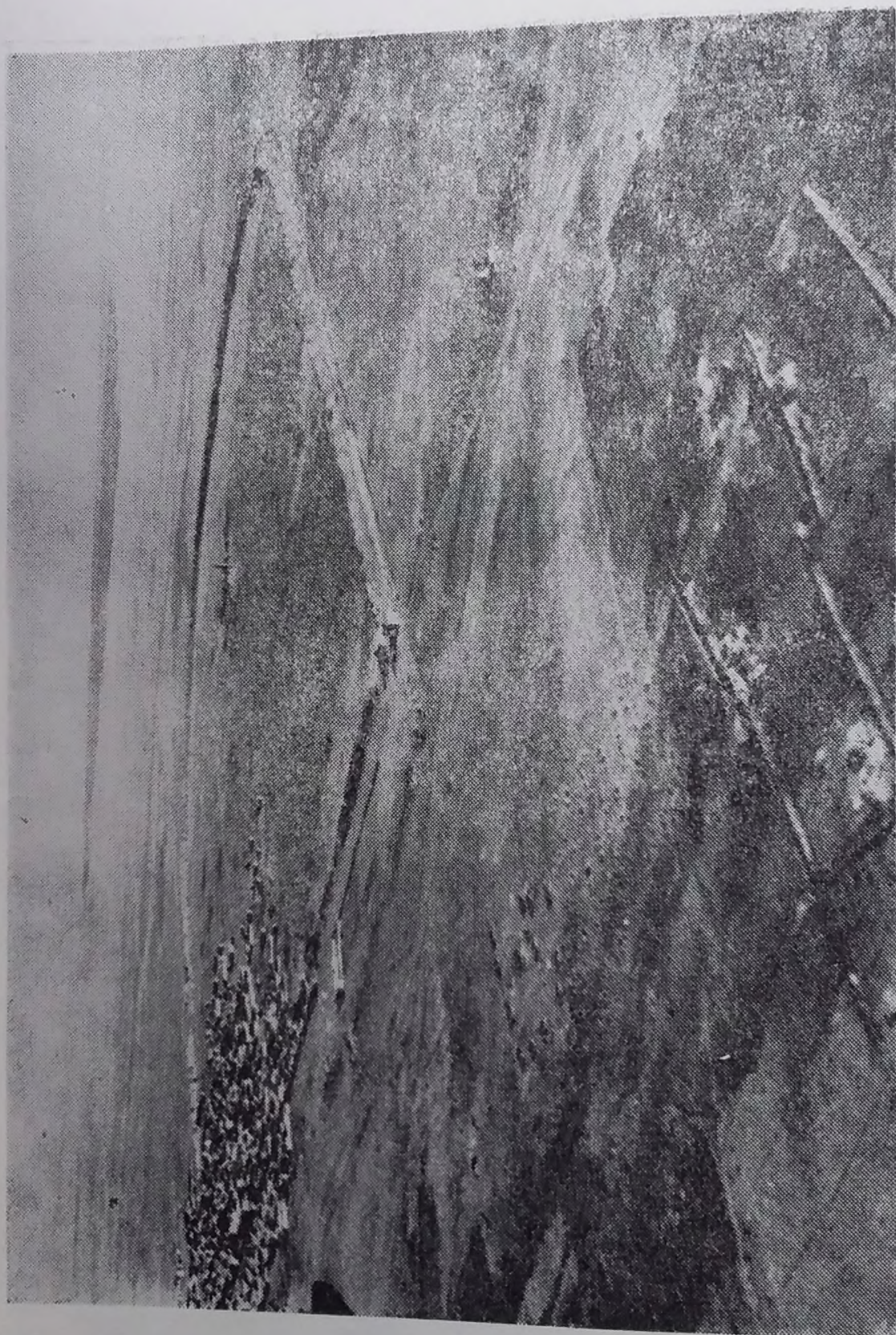


الرقعة : جامع الحميدية الكبير (حوالي عام ١٩٢٥)

شكل (١٤)

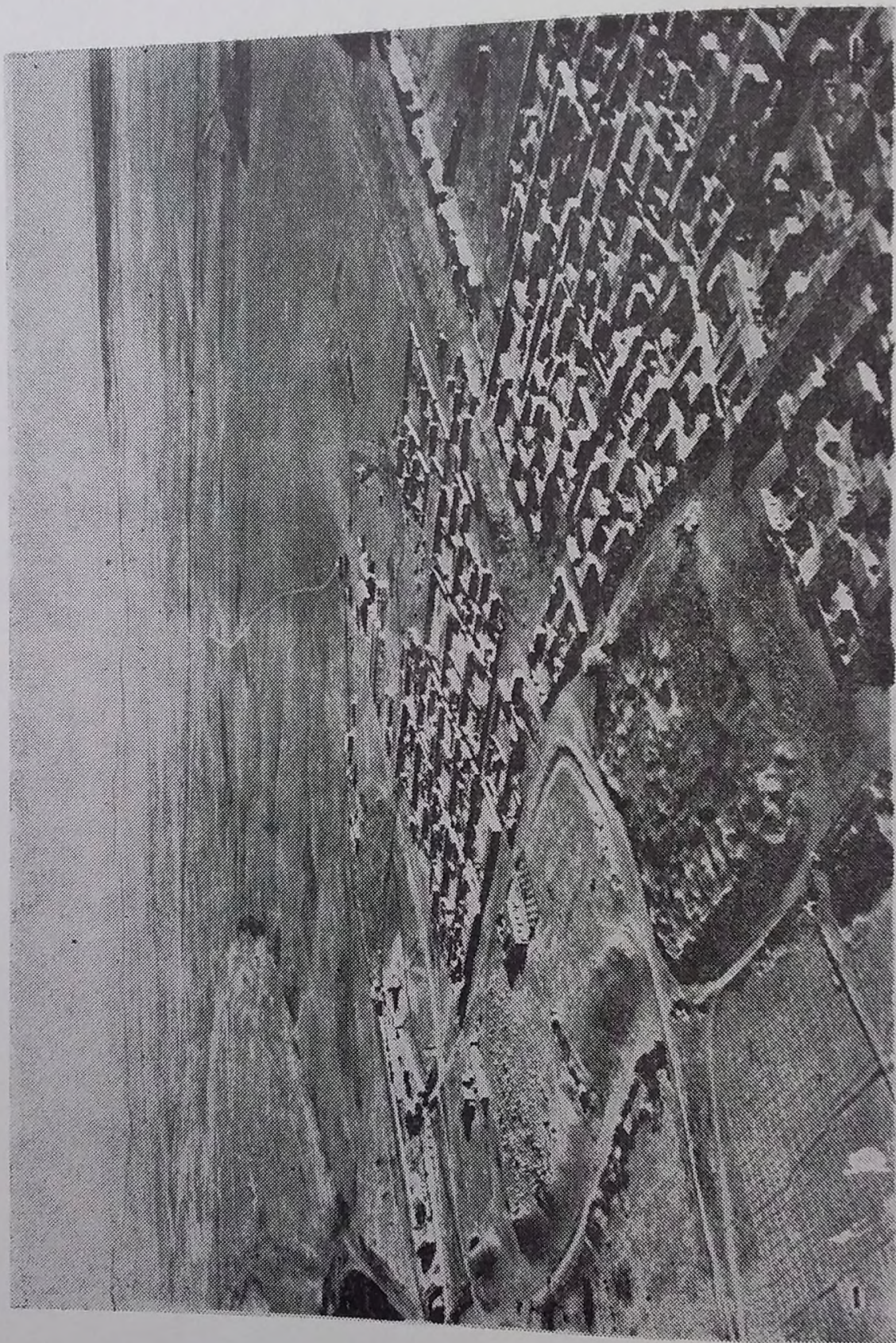


الرقعة : مدخل المدينة ودار الحكومة (حوالي عام ١٩٢٥)



شكل (١٥٠) - الرقة عام ١٩٣٦

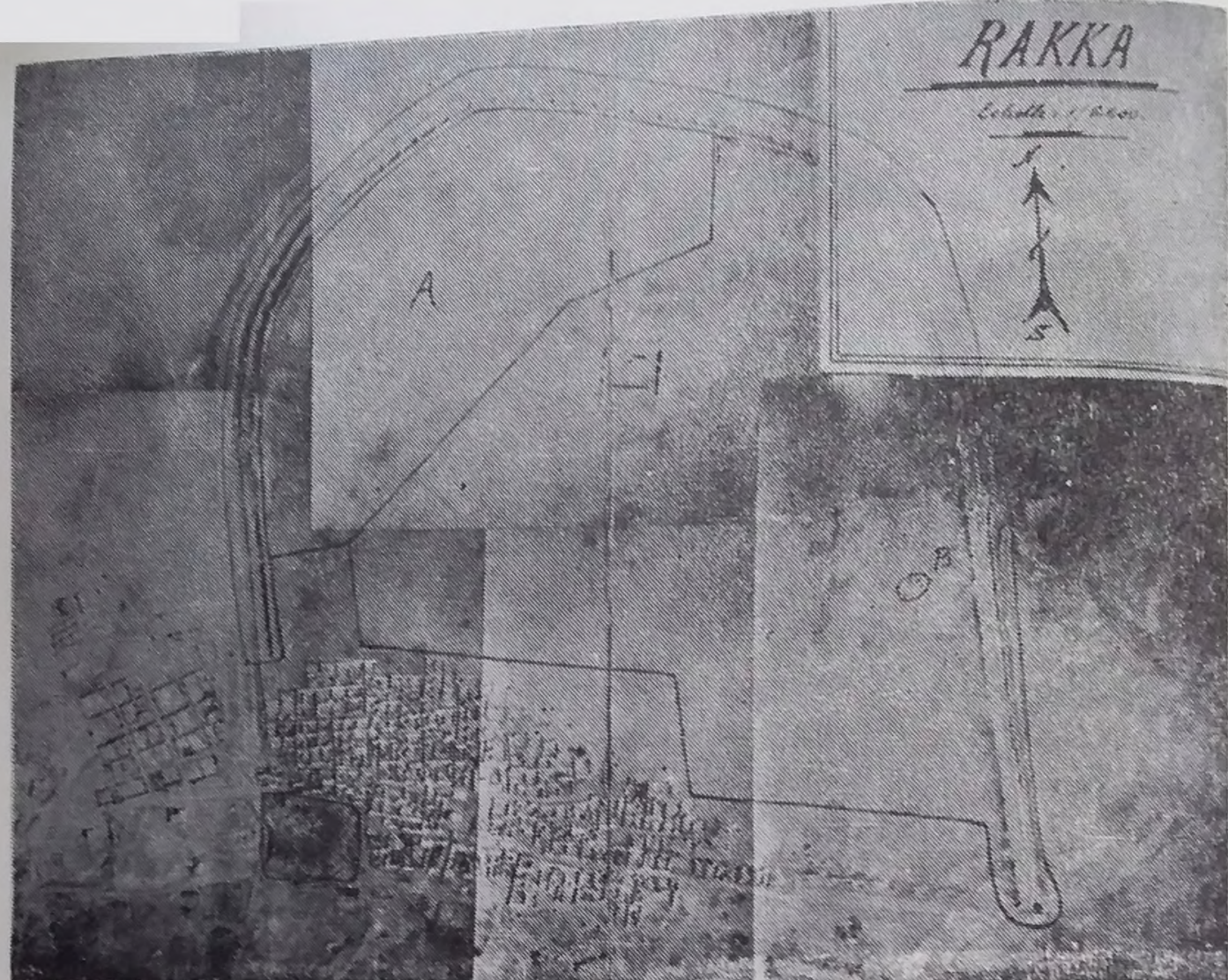
شكل (١٦)



صورة جوية للرقعة في عام ١٩٤٠

الرقعة م-١٤

٩ . ٢



بلا ريب في ان قدوم الشراكسة الى سورية كان منظما من جانب الحكومة العثمانية • وكانت المنازل الشركسية التي بلغ تعدادها ٤٧ في عام ١٩٣٦ أقل كثافة من منازل الجزء العربي •

وتتألف من غرف تطل على الجنوب وذات باحة واحدة ، واسعة نوعا ما ، مع باب يطل على الشارع ، وكانت كل مساكن البلدة مبنية في ذلك الوقت من لبن او من الطابوق المقتلع من اطلال مدينة الرافقة القديمة • وهكذا استغلت واجهات جامع المنصور الثلاث للحصول على مادة بناء البيوت الشركسية ، ماعدا واجهة القبلة التي احترمت فسلت • وهذا التخريب المنهجي لاطلال الرافقة ، فضلا عن اعمال التنقيب اللامشروعة التي قام بها السكان الذين وجدوا في بيع الاثار للعثمانيين ، ومن ثم للافرنسيين من بعد ، مصدر فوائد هامة اضافة الى امتداد البلدة في اتجاه الشمال على حساب مناطق واعدة جدا في حالة تنقيبات اثرية ، قد دعا السلطات العامة الى اتخاذ التدابير التي تحد من اضرار هذه الاعمال غير المشروعة •

ولم يغفل العثمانيون عن اهمية موقع الرقة ، من وجهة النظر الى التراث الاسلامي ، فقد حظروا ، ولكن دون جدوى ، اعمال التنقيب السرية ، مثلما اوفدت الحكومة الى الرقة في سنة ١٩٠٦ العالم التركي مكريدي ، كي يقوم بدراسات ميدانية • اما الفرنسيون فلم يستأنفوا اعمال البحث في الرقة الا في عام ١٩٣٣ • وبناء على طلب من ماك كرسول قام الاستاذ نودي Naudy عندئذ بأبحاثه وكتب تقريرا مصحوبا بصور جوية •

ويبدو ان هذه العودة الى الاهتمام بموقع الرقة الرافقة هي التي اوجت بالمرسوم الرئاسي رقم ٢٠٤٠ المنشور بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٤ . ويقسم هذا المرسوم موقع الرقة من وجهة النظر التشريعية الى ثلاث زمر من المناطق .

— النموذج الاول من المناطق ويضم قائمة بالابنية المعتبرة ابنية اثرية ، وقد حددت لها ارض حماية ذات مساحات متفاوتة . ويقصد بها:

١ — بناء آ : — وهو سور الرافقة المحمي بشريط من الارض عرضه عشرون مترا (ويحسب هذا العرض باتجاه داخل المدينة ابتداء من قاعدة السور ونحو الخارج ابتداء من سفح الخندق)

٢ — بناء ب : — وهو قلعة الرافقة ويحسبها شريط من الارض عرضه عشرة امتار حول كل اطار البناء .

٣ — بناء ج : — وهو جامع الرافقة الكبير ، ويحسبه شريط من الارض عرضه عشرة امتار ابتداء من الواجهة الخارجية لجدار السور .

٤ — بناء د : — وهو بناء غير معروف الهوية واقع على واجهة السور الشرقية .

٥ — بناء هـ : — وهو بقايا القصر ويحسبه شريط من الارض بعرض ٥٠ مترا ابتداء من جدرانه الخارجية .

ويصنف المرسوم ذاته عددا محددا من الاراضي كمناطق تنقيب ،
ويفرض عليها حقوق ارتفاق مشروعة للمصلحة العامة كمنع البناء ومنع
ممارسة الحفريات باتجاه العسق ومنع زراعة اشجار دون موافقة دائرة
الآثار • ويقصد بها :

٦ — منطقة و : — وتقع داخل السور باتجاه الشمال الغربي •

٧ — منطقة ز : — وتغطي مساحة تبلغ ٥٠ هكتارا وتنطبق على
الضاحية الشمالية الحالية في المدينة • وهي الارض المحصورة في داخل
خط متعدد الاضلاع تقع قاعدته عند باب الرافقة الغربي ، ونهايته عند
باب السور الشمالي •

٨ — منطقة ح : وهي أرض واقعة في شرقي خط مواز لجدار
المسجد وتسر على مسافة ١٠٠ متر من الجدار المذكور •

٩ — منطقة ط : — قلعة هرقله العباسية ، الواقعة على مسافة ٧
كيلو مترات غربي الرقة •

ويضم النموذج الثالث من الاراضي كل المناطق غير المذكورة • وقد
كان من المنتظر ان تكون هذه المناطق أرضية لمخطط لتوسع المدينة
يتجنب حواشي الاطلال مثلما ينص على وجائب معينة من حيث ارتفاع
المساكن ، وكذلك اتجاه الطرق المفتوحة • وقد سمح للسكان بالحصول
على مواد بنائهم من داخل المنطقة الثالثة فقط •

— ويبدو أن مخطط التوسع لم ير النور مطلقاً ، فالقيود التي فرضها المرسوم على البناء في شمال وفي شرق البلدة وبناء ثكنة ومطار عسكري على يد الفرنسيين في الجنوب الغربي والمردود الزراعي الغني في الجنوب ، وتهديد الفيضانات الدورية ، كل هذه الاعتبارات لم تترك للسكان الا القليل من الاختيارات . فالتوسع في المدينة لم يكن ممكناً بصورة مشروعة ومعقولة الا في اتجاه الشمال الغربي ، لان الاراضي الواقعة في الجنوب الشرقي هي مناطق جروف وقليلة الصلاحية للبناء . غير أن الامر لم يكن على هذه الحال في الواقع ، اذ ان القيود التي وضعها الشارع على البناء في الشمال وفي الشرق ضيقت الخناق على البلدة ولذا فان مخالفات المرسوم ٢٠٤٠ لم تتوقف مطلقاً ، وكشال على ذلك نجد أنه في الفترة بين شباط وتشرين الثاني ١٩٣٧ قد صدرت أحكام بغرامات على ١١٧ شخصا من ابتاء الرقة لمخالفات بناء في المنطقة المحمية ، او لاقتلاع احجار من منطقة محظورة ، والواقع ان المرسوم ١٦٦/ل رفقرة (٣٥) الذي ينظم مثل هذه الحالات لم ينص ، وهذا من المفارقات ، على هدم الابنية القائمة . وهكذا كان السكان يحصلون مقابل مبلغ رمزي ، هو الغرامة ، على نوع من حق التملك على املاك الدولة . وقد انتجت هذه الاوضاع حالة شديدة الغرابة اذ أصبح البناء في منطقة محظورة اكثر ربحاً وفائدة من البناء في منطقة مسووح بها . ولم يحرم السكان انفسهم من هذا الواقع الشاذ .

وظل توسع المدينة حتى الحرب العالمية الثانية محدداً جداً ، اذ بقيت مساحة المدينة عام ١٩٤٤ تقريباً هي نفسها خلال العقدين الماضيين . ولم يطرأ سوى القليل جداً من التنظيمات والتعديلات خلال فترة

الانتداب الفرنسي • فقد تم بناء ثكنة ومطار في غربي الحي الذي يسكنه الشراكسة ، كما انجزت الفرقة الاجنبية في عام ١٩٤١ شق طريق يجتاز البلدة من الشرق الى الغرب محاذيا الخندق المحاذي لجدار السور الجنوبي •

وقد ساعد هذا الطريق الجديد على تركز شطر كبير من نشاط البلدة التجاري ، واتخذ اسم شارع السوق وظهرت في الوقت ذاته ملامح طريق متعامد عليه ، يتجه من الشمال الى الجنوب ذاك هو الطريق الذي اتخذ اسم شارع تل أبيض ، وتم فيه فتح بعض الحوانيت أيضا . ويسكن القول من الناحية العسيلة ان المدينة لم تعرف الاتساع الحقيقي الا بدءا من نهاية الحرب العالمية الثانية •

نمو المدينة العمراني بين ١٩٤٥ و ١٩٦٢ :

يظهر الاندفاع الاقتصادي المدهش ، الذي شهدته المنطقة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، على الارض، على شكل اندفاع كبير في امتداد المساكن وتوسع رقعتها وذلك في اتجاه الشمال • فقد توسعت الرقة داخل جدار السور بأن احتلت حوالي العام ١٩٦١ ثلاثة ارباع الرقة المحدودة بالاسوار • وفي مقابل ذلك توسعت المدينة في خارج جدار السور في اتجاه الشمال الغربي على طول طريق تل أبيض • وفي خلال سبعة عشر عاما ، أي ١٩٤٤ و ١٩٦١ تضاعفت الرقة الكلية للسدينة ست مرات ، فقفزت مساحتها من ٣٧٩ر٠ كيلو متر مربع الى ٢٠١٤ر٠ كيلو متر مربع • على أن التمرکز العمراني لم يكن هاما بالفعل الا في داخل السور •

مساحة المدينة بالكيلو متر المربع

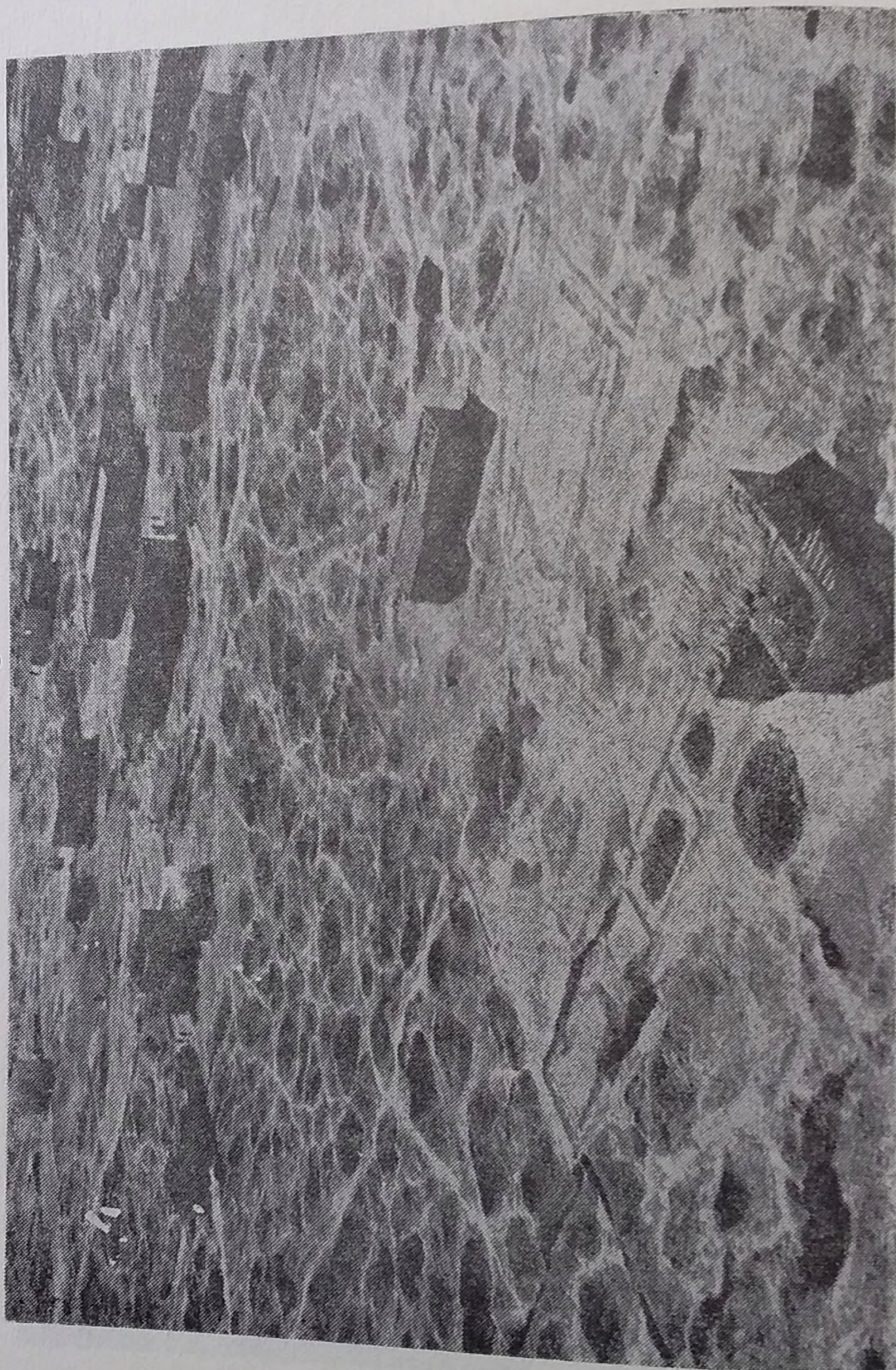
المجموع	١٩٦١	١٩٤٤	
١٣٠٥ +	١٤٢٥	١٢ ر٠	داخل السور
٣٣ ر٠ +	١٥٨٩	٢٥٩ ر٠	خارج السور
١٦٣٥ +	٢٠١٤	٣٧٩ ر٠	المدينة كلها

وقد تناثرت فوق كل مناطق التنقيبات الاثرية في عام ١٩٦١ طلائع مساكن ، قد تكون الباحة فيها مفقودة احيانا ، ولكن المجال المتروك بين البيوت يدل على أن مكانها قد أخذ بالحسبان . أما الارض المحيطة بالمباني فقد كانت عبارة عن زمر من الحفر كان المنقبون السريون يبحثون فيها بصورة محمومة عن الكنوز الاثرية .

بينما تخلفت بعض بيوت الشعر في ظلال تلك الدور المبنية كما أقيمت في مدخل المدينة وفوق موقع القلعة القديمة عدة مبان من ذات النفع العام ، منها محطة ضخ على بئر . وقد ساءت حالة السور ابتداء من مطلع القرن العشرين فانحط في الجنوب الغربي ، واصبح جداره متفاوت الارتفاع بين ناحية وأخرى . فبينما كان علوه سبعة أمتار في الشمال الغربي كان في الشرق لا يتجاوز الخمسة أمتار .

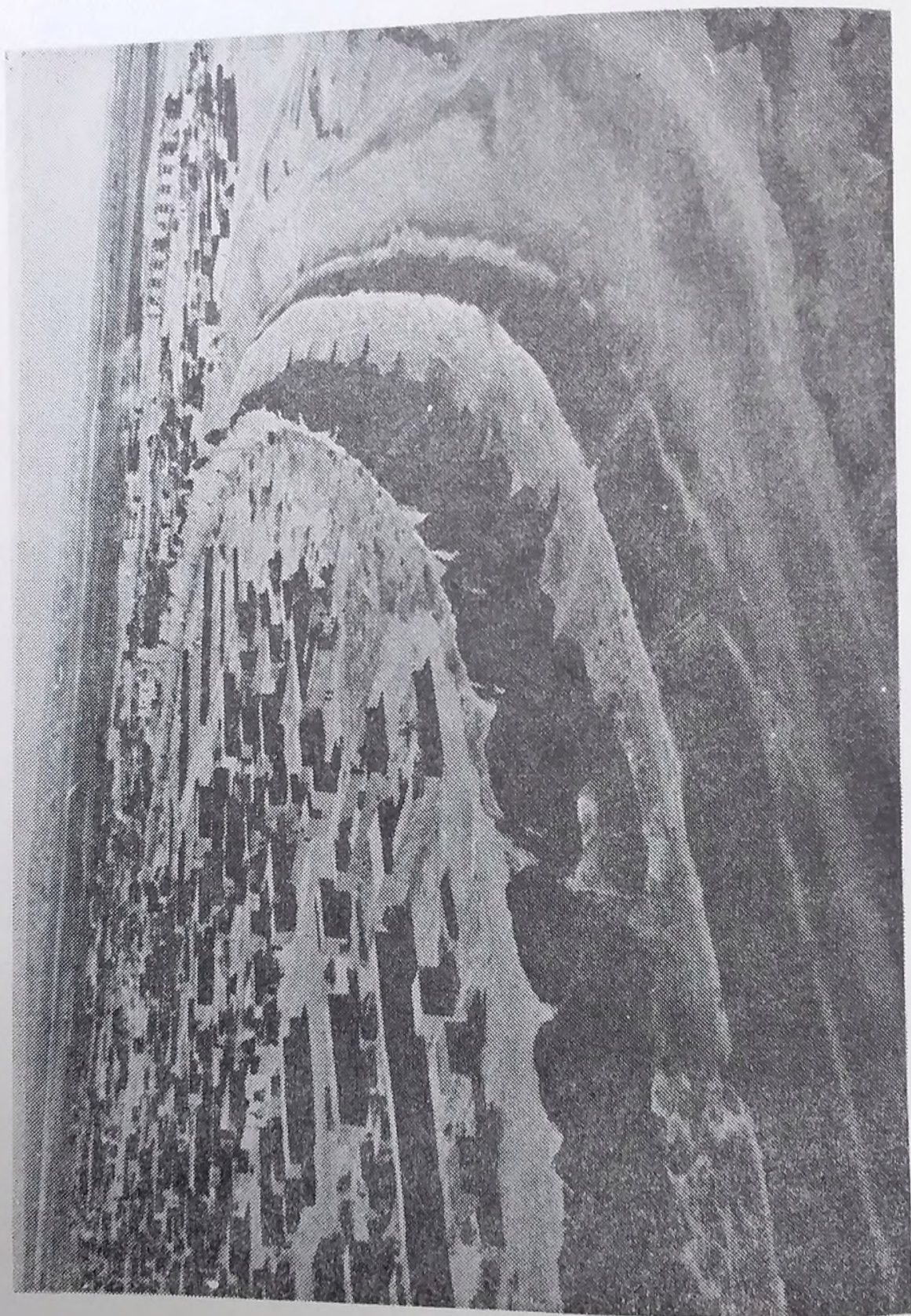
وهناك ملاحظة تفرض نفسها : فعندما أصبحت الرقة في عام ١٩٦٢ مركزا لاحدى اكبر محافظات القطر ، كانت متأخرة من سائر وجهات النظر ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالتنظيمات العمرانية ، فحتى عام ١٩٦٠ لم يكن في هذه المدينة أي شارع مزفت او مرصوف على الاقل

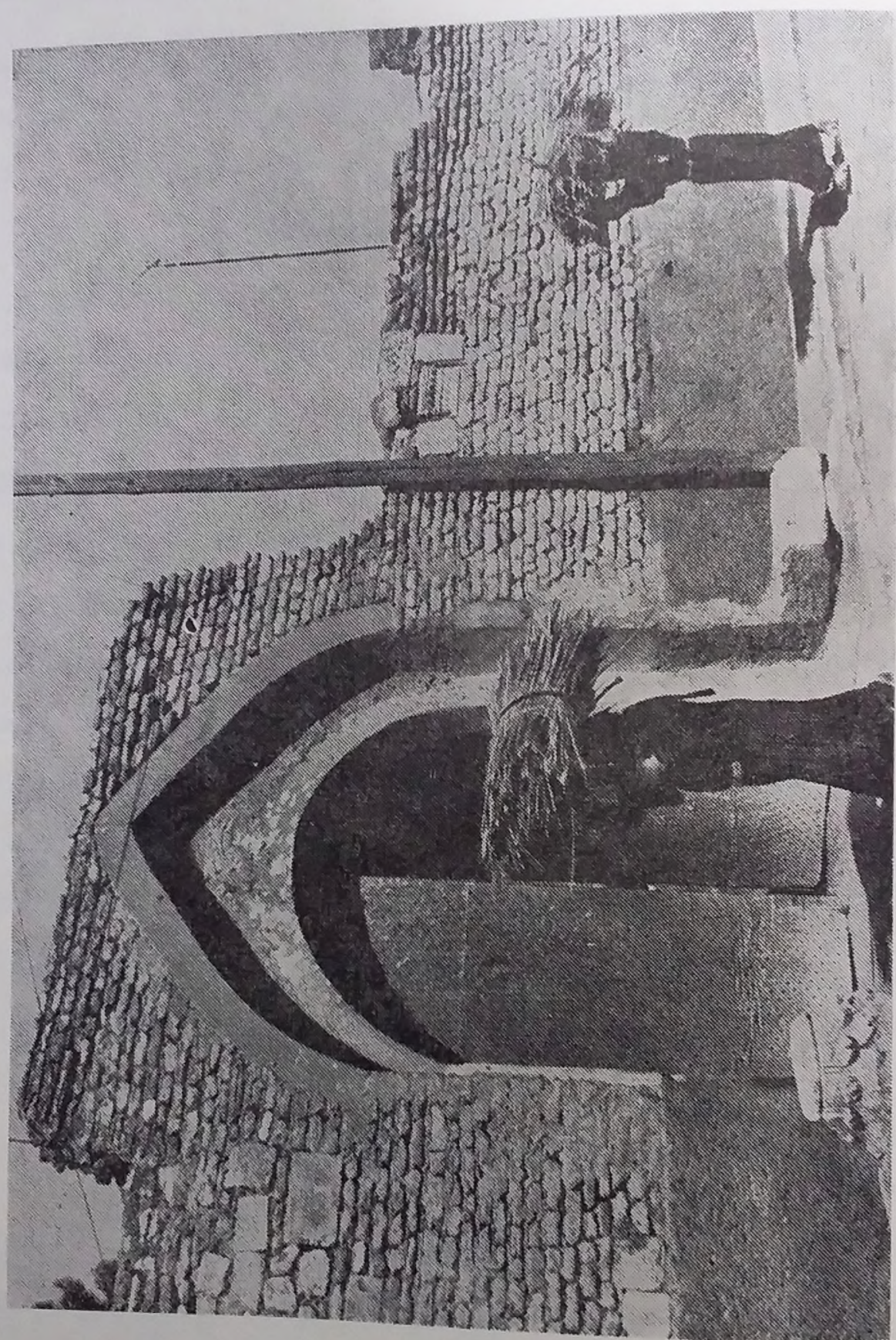
شكل (١٨)



ابنية في « منطقة الحفريات » (١٩٦١)

شكل (١٩) - سور الرقة





شكل (٢٠) - المسكن التقليدي

وكان هناك شارع هام وحيد هو شارع السوق في قلب متاهات من دروب صغيرة غاية في التعقيد . واستمرت المساكن في النمو افقيا بصورة فوضوية تماما ، دون أية رقابة من السلطات ، أما المياه الجارية فلم تصل الى المنازل الا في سنة ١٩٥٠ . وقبل ذلك التاريخ كانت هناك صنابير قليلة موزعة في الشوارع لتأمين متطلبات استهلاك مياه الشرب . غير أن امتداد الشبكة المائية ظل حتى عام ١٩٦٥ محدودا جدا ، ففي هذا التاريخ لم تكن المدينة تحوي سوى ١٤٠٠ مشترك وذلك بالنسبة لشبكة تمتد طولا على مسافة سبعة كيلو مترات . وكانت المدينة تعتمد في مواردها المائية على بئر واحدة تنتج المياه بفضل مضخة ثم توزع دونما تنقية على السكان أما الكهرباء فقد دخلت الى الرقة في عام ١٩٤٨ . فحتى ذلك التاريخ كانت الشوارع تنار بمصابيح الكيروسين ، التي كان يتعهد ايقادها كل مساء موظف من البلدية . بيد أن الشبكة ظلت ضئيلة الامتداد حتى سنة ١٩٦٢ ، فلم يكن طولها يتجاوز حينذاك ٣٥ كيلو مترات ، والقليل من السكان كانوا يستفيدون من الكهرباء . وأخيرا فإن مجاري الكهاريز كانت معدومة . لهذا كان على البلدية أن تبذل جهدا كبيرا لاعطاء المدينة مظهرا ينسجم مع المسؤوليات التي أصبحت واقعة على عاتقها منذ ذلك الحين . ويبدو ان السلطات قد شعرت بذلك النقص بسرعة .

— ابتداء من عام ١٩٦٢ ، في سبيل نمو مخطط :

ما أن أصبحت الرقة في عام ١٩٦١ مركز محافظة حتى استدعت البلدية شركة ايطالية ، هي شركة « كواس » بقصد اعداد مخطط

تنظيمي ينظم الرقة الحضرية . وتصوّر لاتساع المدينة وقد أنجز المخطط المطلوب بين أيار ١٩٦١ وكانون الثاني ١٩٦٢ بمواصفات مدينة يبلغ تعداد سكانها ٢٠٠٠٠ نسمة اذ لم يكن يبدو على وتيرة نمو المدينة في ذلك الوقت انها ستتمخض عن توقعات عظيمة . وكانت المميزات الرئيسية لمخطط شركة « كواس » هي التالية :

— عدم المساس بمناطق الحفريات والمتنعة بحماية ينص عليها المرسوم ٢٠٤٠ .

— تحديد وضم وتنظيم القسم القديم من المدينة دون أن يقلب التنظيم العمراني البنى القائمة .

— ويجب أن يكون الطابع العام لكل من شطري المدينة طابعا سكنيا . أما تجمع السكان وتخالطهم فيكونان في حاشية المنطقتين حيث يجب أن تقوم الابنية الادارية والتجارية اذ أن المدينة القديمة يجب أن تحتفظ بوزنها التجاري على كل حال .

— ويجب ان تكون الخطوط الموجهة والمهيئة للتنظيم العمراني منسجمة مع النشاط الزراعي والتجاري في المدينة ومع تراثها الاثري الهام .

— لن يفرض أي توجيه حول نمط المسكن (عربي أو أوربي ، عدد الطوابق ..) .

وتغطي الرقعة المخصصة لمخطط توسع الرقة مساحة ٢٥ كيلو متر

مربع ، غير أن المساحة المخططة فعليا لم تكن تمتد أكثر من ١٥٠ هكتارا في داخل السور ، و ٢٠٠ هكتارا في خارجه • وكان من المقدّر ان تكون الكثافة الوسطى ٢٧٠ نسمة في الهكتار •

هذا ولم تكن المساحات المنوه عنها بالتخطيط في داخل السور تتجاوز على مناطق الحماية والتنقيبات المنصوص عليها في المرسوم ٢٠٤٠ ، باستثناء الاماكن التي سبق أن قامت فوقها الابنية • أما في خارج السور فقد كانت المنطقة المخططة تمتد باتجاه الغرب • وقد كانت عبارة عن شريط واسع من أرض شبه مستطيلة ، تمتد على كيلو مترين بعرض كيلو متر واحد •

وقد ظهر على المخطط وجود مسار خط حديدي يحدد منطقة التوسع والمناطق « المحظور فيها البناء » • ونلاحظ في المخطط المذكور ان هذا الطريق الحديدي القادم من الغرب عليه ان يتفرع قبل وصوله الى السور بمسافة كيلو مترين ، في اتجاه الجنوب الشرقي •

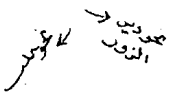
أما فيما يتعلق بالقسم القديم من المدينة فان المخطط قد حسب الحساب لتحديد أراضي السكن والمواقع التجارية فيه • وقد تمسك بالمتافذ القديمة للبلدة أو أنه ، على الاقل ، لم يضع رسما لاي شارع يمتد من الشرق الى الغرب ويخترق جدار السور • فالاتصال مع منطقة التوسع في الاتجاه الغربي يتم ، بموجب هذا المخطط ، من خلال المواقع التي تهدم فيها السور أو التي لم يبق منه فيها الا أثر قليل • وفي مقابل ذلك كان المخطط يرمي الى انشاء مركز تجاري كامتداد للمحلات التجارية التي سبق ان قامت في المنطقة الانتقالية بين حي الشراكسة وحي

الغول • وكان على هذا المركز التجاري ان يمتد انطلاقا من شارع تل أبيض باتجاه شوارع اخرى متعامدة ، كشوارع الجلاء • ومن الواجب أن يتخصص قسم من هذه المنطقة حصرا بالتجارة • أما في باقي المنطقة فان المحلات التجارية ستكون متداخلة بين المنازل • هذا وقد هيا المخطط مساحتين صغيرتين نوعا ما في داخل المدينة القديمة اعدتا لبناء مساكن عمالية فضلا عن مساحة اكثر اتساعا في الجنوب ، قرب « جسر الشجاعة » الذي شيده الانكليز ، كانت مهياة لاقامة مساكن أنيقة • هذا كما يرمي المخطط لبناء ست مدارس في المدينة القديمة ، ومدرسة زراعية في جنوب السور ، تضاف اليها رقعة كبيرة كمحطة للتجارب الزراعية •

وينص المخطط كذلك على بناء مساكن متوسطة الكثافة في منطقة التوسع في غربي المدينة، كما خصصت فيها رقعة صغيرة للسكن العمالي • وكان يرمي الى جعل المساحات الخضراء تغطي ربع المساحة المخططة ، مثلما يشير الى تشييد أبنية ادارية على حافة المنطقة المذكورة بجوار طريق تل أبيض • وفي كل هذه المنطقة يجب أن تكون الشوارع عريضة ومتقاطعة بزاوية قائمة • أما في جنوب هذه المنطقة فقد حافظ المخطط على الاراضي الزراعية المستغلة •

ويظهر أن المخطط التنظيمي الذي قدمته شركة كواس قد هيمن على توسع المدينة ابتداء من شهر حزيران ١٩٦٢ ، وهو تاريخ موافقة السلطات المسئولة عليه • وكانت أول منطقة اهتم بها المخطط هي القسم الملاصق لجدار السوق الغربي ، بجوار شارع تل أبيض • وقد بوشر بفتح ورشة لبناء مركب اداري هو المجمع • غير أن تنفيذ مخطط كواس لم يتقدم ابدا لأبعد من ذلك • فقد وجهت اليه عدة انتقادات

1975



- 229 -

بعد ظهوره بقليل وكان من جملة المآخذ عليه هي أنه حافظ على القسم القديم من المدينة في وضعه المتخلف ، وانه نص على عدد غير كاف من الشوارع . ويبدو على الاغلب ان تنفيذ المخطط أصبح عسيرا جدا بسبب الافتقار الى الأطر التقنية القادرة . وأخيرا فان النهضة الكبيرة التي شهدتها مدينة الرقة في الستينات تجاوزت توقعات المخطط لبعيد وسرعان ما ظهر عجزه وعدم صلاحيته .

وهكذا وابتداء من عام ١٩٦٦ أهمل رئيس البلدية الجديد وائل اسماعيل (*) مخطط « كواس » الى حد ما ، وهو ابن عائلة كبيرة محلية ، وكان قد اعياه ، بلاريب ، مظهر المدينة المتخلف . وانتشر مثل شعبي جدا في المدينة يقول : كل شيء زفت في مدينة الرقة الا شوارعها . ويقصد بكلمة زفت رداءة الحالة ، واخذ على عاتقه منح المدينة وجها عصريا في الوقت الذي ظهرت فيه ملامح اهتمام حاد توجهه السلطة نحو مناطق سورية الشرقية . وتمت الموافقة على اعتبار مخطط كواس مخططا توجيهيا ، وحوالي العام ١٩٦٩ تم اعداد مخطط جديد على يد الدوائر الفنية في البلدية ، وهذا المخطط هو الذي يوجه التنظيمات العمرانية حاليا .

ويعطي توسع المدينة الجديدة هذا ، مساحة تبلغ ثلاثة كيلو مترات مربعة ، وهي لاتشمل اكثر من منطقة التوسع في غربي المدينة . أي

(*) لم يكن رئيس البلدية في عام ١٩٦٦ هو وائل اسماعيل بل حمود القاسم وائل اسماعيل هو اسم محافظ الرقة بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٨٠ . والواقع هو ان مجمل الاعمال الجديدة المشار اليها في هذا الفصل قد خطط لها وبدأ بتنفيذها المحافظ اسعد صقر الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس البلدية قبل عام ١٩٦٦ .

المنطقة المحصورة بين طريق تل ابيض وبلدة الدرعية الجديدة حيث تجمعت منذ ١٩٧١ كل المكاتب الرسمية المكلفة باستغلال حوض الفرات وتتوقف منطقة التخطيط من جهة الشمال عند سوية الخط الحديدي الذي يمر على مسافة ١١٥ كيلو متر من السور . اما من جهة الشمال والشرق فان المناطق المخططة تتخطى كثيرا مناطق الحفريات . وهكذا فان الخط الحديدي لا ينشعب ابدا باتجاه الجنوب الشرقي كما كان يرمي مخطط كواس ، بل يستمر مستقيما باتجاه الشرق ، في قلب مناطق الحفريات . ومن ناحية اخرى فقد اخرجت مساحة تبلغ كيلو متر مربع واحد بين الخط الحديدي وطريق تل ابيض والحدود الغربية لمخطط كواس من مناطق « عدم البناء » واستمر السكان في البناء فيما وراء طريق تل ابيض وباتجاه الشرق ، وذلك في منطقة الحماية كما في منطقة الحفريات . ولا تقع هذه المنطقة ضمن الرقعة المخططة ، ولكن سلطات البلدية تغمض العين عنها ، ومن ناحية اخرى هناك ثلاثة محاور كبيرة تنطلق من « منطقة التلاحم » مع المدينة القديمة وتخترق منطقة التوسع من طرف لآخر . فيتجه المحور الاول نحو الجنوب الغربي ابتداء من طريق تل ابيض ، والثاني نحو الجنوب ابتداء من منطقة صوامع القمح في حين تنشعب الثالثة في اتجاه الشمال الغربي باتجاه الدرعية . وتحدد هذه المحاور الثلاثة مجموعة مناطق يتركز الاهتمام فيها بصورة جلية على تكوين احياء مستقلة . ويتحلق كل مجموع من العمارات حول رقعة خضراء داخلية ، مثلما يكون كل حي مجهزا بمدرسة وبمركز تجاري . كما اخذ المخطط بالحسبان تشييد ثلاثة مساجد في هذه الاحياء السكنية . وأخيرا يحتل مركز منطقة التوسع رقعة تجارية كبيرة تغطي مساحة تبلغ حوالي ستة هكتارات وتضم

قسما تجاريا صرفا وقسما آخر مختلطا حيث تتداخل التجارة بين المساكن وهناك مركز تجاري آخر ينص عليه المخطط في النهاية الشمالية الغربية من المدينة .

وعليه ان يشتمل على هامش وظيفته التجارية تنوعا من امكانيات أخرى . وهكذا فقد خصصت مساحة تبلغ أربعة هكتارات لاقامة فندق ، ومركز ثقافي ، ودار سينما ، ومركز شرطة ومركز بريد وبرق وهاتف ، ومكاتب ، وأسواق ، ومستوصف . واجمالا فان المميزات الرئيسية لهذا المخطط بالنسبة لمخطط كواس تكمن في القرار باعطاء الافضلية المطلقة لاتساع المساكن على الابقاء على مناطق الحفريات ، وفي الرغبة الاكيدة في اعطاء الرقة منظرا « متأوربا » .

وتجاه كل تخطيطات البلدية هذه فقد قامت بجهد حقيقي في مجال التنظيمات العمرانية ابتداء من عام ١٩٦٢ ولاسيما بين ١٩٦٥ و ١٩٦٩ .

الشوارع :

أصبحت الرقة بين ١٩٦٣ و ١٩٦٩ عبارة عن ورشة فسيحة ، فقد تم تزفيت ٧٦ كيلو مترا فيها ، منها ٣٦ كيلو مترا في داخل القسم المبني من المدينة وفي مناطق الحفريات ، وهذا المجهود الذي ابتداء بصورة متواضعة في عام ١٩٦٣ أصبح منهاجيا ومستمر بعد ١٩٦٧ . وقد تم فتح عدد من المنافذ مما ساعد على توحيد شطري المدينة . وقد سمح كل هذا بحل جزئي لمشكلة الاتصال بين الاحياء التي

كانت مطروحة بصورة حادة بسبب التوسع الكبير للمدينة أفقيا .
وفضلا عن ذلك فإن الجاذبية التي تمارسها المدينة على القرى المجاورة
جعلت الحركة بين هذه القرى وبين الرقة كثيفة بشكل خاص .

واستخدم السكان الطرازية كوسيلة نقل عامة للبضائع
والاشخاص ، وهي طراز من الدراجات النارية المثلثة العجلات وذلك
فعالية مقبولة . الا أنها صغيرة الحجم وكثيرة الضجيج على الخصوص
مما جعل الناس يطلقون عليها لقباً ذا مدلول هو « الطرطيرة » ، وقد
وظفت البلدية في عام ١٩٦٦ ثلاثة باصات لتأمين تنقل المواطنين ،
وأدى نجاح وسيلة النقل في هذه الى رفع عدد الباصات الى ستة
في عام ١٩٦٩ وهي تخدم ثلاثة خطوط :

— الاول ويصل بين المدينة القديمة ومنطقة التوسع مرورا بمركز
المدينة .

— وينطلق الثاني من قلب المدينة ويتجه شرقا حتى ناحيتي
المشلب والرقة السمرء وقد أصبحت الاولى نوعا من ضاحية للرقة
تقريبا .

— ويخدم الخط الثالث بعض القرى الواقعة على ضفة الفرات
اليمنى وبذلك يؤمن الارتباط التجاري بين هذه القرى وبين الرقة ،
مثلما يسهل تنقلات التلاميذ .

المياه الجارية :

تحقق اكبر تقدم في مضمار تأمين المياه للمدينة خلال فترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ أيضا . فقد اقتضى التزايد العظيم في الطلب تحويل فرع صغير من الفرات . بيد أن هذا الماء كان يصل دون تنقية كسا أن شدة نمو المدينة من جهة أخرى استدعيا موارد جديدة . وعليه تقرر في عام ١٩٦٩ الاعتماد على التغذية بالمياه من الآن فصاعدا مباشرة من الفرات بعد بناء محطة الضخ والتنقية . ومن المقدر ان تستفيد من هذا المشروع اثنتا عشرة قرية واقعة على ضفة النهر اليسرى بالإضافة الى عشر قرى على الضفة اليمنى . كما تقرر بناء خزانين تحت سوية الارض وخزانين مرتفعين يبلغ استيعاب الاولين ٦٠٠٠ متر مكعب والثانيين ٦٠٠ متر مكعب وقد قامت شركة يوغوسلافية ببناء محطة الضخ والتنقية ووصلت مياه الفرات الى الرقة ابتداء من شهر شباط ١٩٧٥ . بيد أن تزايد اعداد المشتركين كان بطيئا نوعا ما وذلك بسبب امتداد المدينة أفقيا مما يتطلب عمليات كبيرة جدا من أجل تمديد مواسير جر المياه الباطنية . ومع ذلك فان عدد المشتركين قد ارتفع من ١٤٠٠ في ١٩٦٥ الى ٤٥٠٠ في ١٩٦٩ . كما امتدت الشبكة في الفترة نفسها من ٧٠٠٠ الى ٤٢٥٠٠ مترا .

الكهرباء :

أما شبكة توزيع الكهرباء فقد ازدادت بدورها من ٣٥ كيلو مترات عام ١٩٦٠ الى خمسين كيلو مترا في سنة ١٩٧٠ . بيد أن عدد المشتركين لم يرتفع خلال الفترة ذاتها حسب النسبة ذاتها اذ كان

١٧٦٢ في سنة ١٩٦٤ فأصبح ٢٨٣١ سنة ١٩٦٩ . وقد ظل العديد من احياء المدينة محروما من الكهرباء حتى التاريخ الاخير . والواقع أن الشبكة لم تشمل فعليا الا منطقة قلب المدينة . لقد كان من الضروري قبل كل شيء زيادة انتاج التيار ، لهذا تم اقامة مركب طاقته ١١٠٠٠ كيلواط ، كما أعدت شركة السد مشروعا لتقديم الكهرباء التي ينتجها السد لمدينة الرقة . وقد عهد باقامة الانشاءات الكهربائية الى شركتين فرنسيتين هما سوقروليك وكوجليكس ، بالتعاون مع شركة القوتلي السورية ، وهي شركة حكومية للهندسة المدنية . وهكذا وصلت الكهرباء التي ينتجها السد الى مدينة الرقة في شهر حزيران ١٩٧٧ .

وقد أقيمت محولات في شمال البلدة ، خلف الصوامع ، وأصبحت كهرباء السد تغذي منذ ذلك كل القسم الغربي من المدينة ، ومن المنتظر أن يتلقى القسم الشرقي الكهرباء بدوره فترة قريبة .

الكهاريز :

بوشر بتمديد الكهاريز في الرقة منذ عام ١٩٦١ ، وعلى الاخص في عام ١٩٦٣ . غير أن عملية التمديد ستستمر طويلا لسبب اتساع رقعة المدينة ، وعلى الرغم من هذا الاتساع فقد مددت المجاري في أكثر القطاعات وتم الفراغ من التمديد في منطقة التوسع غربي البلدة في سنة ١٩٧٥ ، وكان العمل قد بدأ فيها عام ١٩٦٧ . أما قطاع المهاجرين البدو الواقع في شمال السور فلا يزال محروما من أي مجرى من هذا القبيل .

البريد والبرق والهاتف :

انشئت أوائل الخطوط التليفونية في الرقة في عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ . وفي سنة ١٩٧٦ كان عدد المشتركين من الاهالي ١٥٠٠ مشتركا . وتملك المدينة أربعة خطوط هاتفية خارجية ، الاول مع حلب ، واثنان مع دمشق ، وخط نداء . ويعمل في الوقت الحاضر متعهدون المان ويابان في انشاء ٣٥٠٠ خط تلفوني جديد داخل المدينة وعشرين خطا هاتفيا خارجيا .

البناء :

نتج عن الهجرة الريفية الشديدة جدا باتجاه الرقة أزمة سكن حادة عانت منها مدينة الرقة من قبل عام ١٩٦٤ ، واستفحلت على اثر قدوم الموظفين العاملين في ادارة مشاريع الفرات الكبرى . وقد حاولت البلدية معالجة ذلك باعداد مشاريع متعاقبة لبناء مساكن تكون فائدتها لمصلحة المواطنين من ذوي الدخل المحدود .

— أول مشروع : — ٥٢ مسكن شيدت في عام ١٩٦٤ وبيعت

في سنة ١٩٦٨ .

— ثاني مشروع : — ٣٢ مسكن شيدت في عام ١٩٦٦ وبيعت

على فترة ١٢ سنة .

وتم تحقيق هذين المشروعين في شمال غرب المدينة في امتداد

المجمع الاداري . وكانت أبنيتها مؤلفة من ثلاث طوابق .

— ثالث مشروع : — ٥٥ مسكن شيدت في عام ١٩٦٧ .

- رابع مشروع : - ٤٠ مسكن شيدت في عام ١٩٦٩ .
- خامس مشروع : - ٥٠ مسكن شيدت في عام ١٩٧٩ .

وتمثل الابنية التي أنجزت في اطار المشروع الثالث والرابع نموذج مسكن انتقالي بين اسلوب الهندسة الشرقية والغربية . وبذلك تتطابق مع الرغبات التي عبر عنها السكان . وفيما عدا هذه المشاريع فقد تم بيع ١٢٠ مقسما معدا لبناء القصور « الفيلات » بالمراد العلني في عام ١٩٧٠ ، ومن ناحية أخرى حصلت البلدية على ٧٠٠٠٠٠ متر مربع من الاراضي وقسمتها الى ١٢٠٠ مقسما أعدت بيعها للمواطنين من ذوي الدخل المحدود مع تسديد الثمن على فترة أعوام . هذا كما عرضت البلدية أيضا مخططات البناء بكلفة رمزية . وأخيرا وفي تموز ١٩٦٩ اشترت البلدية ستة كيلو مترات مربعة من الاراضي وتم اعداد مخطط تنظيمي على يد المكتب الفني لتخطيط البناء في هذه المناطق . وتجنح البلدية الى أن تلعب أكثر فأكثر الدور المحرك في كل انجازات البلدة العمرانية .

البلدة الحالية :

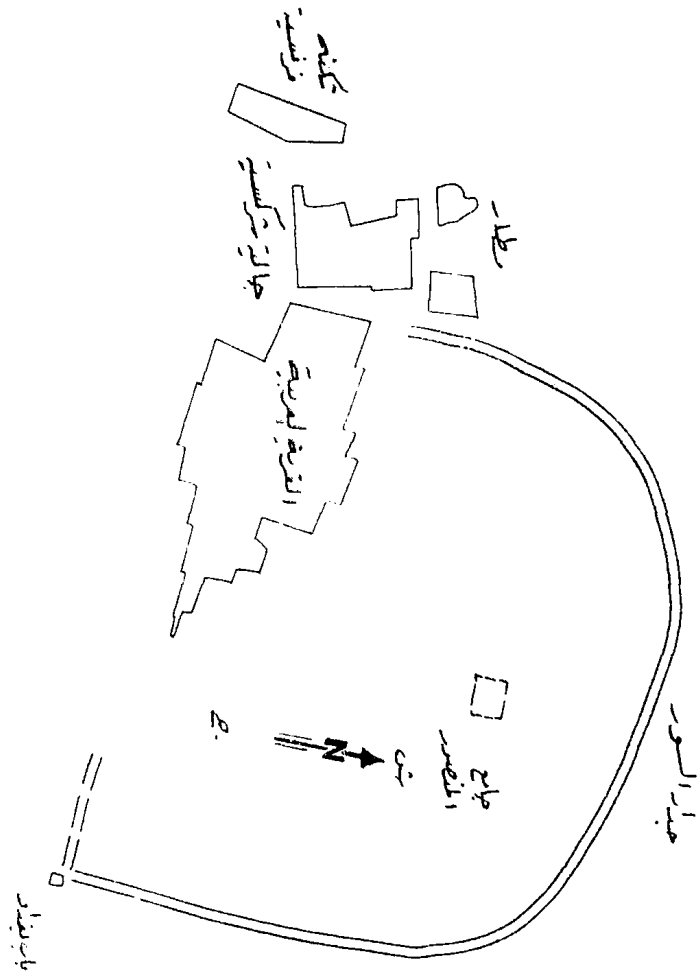
لقد حددت المساحة الادارية لمدينة الرقة برقعة تمتد على خمسة وعشرين كيلو مترا مربعا بموجب مرسوم ظهر في عام ١٩٦٧ . وقد كانت هناك نية مسبقة لجعل هذه الرقعة واسعة جدا تحسبا لامتداد رقعة المساكن بنسبة كبيرة . وتضم هذه المساحة فضلا عن البلدة ذاتها بضع قرى أصبحت « ملحقات أو توابع » أما أكثرها قربا من البلدة فقد اعتبرت كأرباض للمدينة وهي :

- في الغرب : — حاوي الهواء ، الجزيرة ، الدرعية •
- في الشرق : — حليسان معامرة ، السوا في ، الرقة السمرة •
- في الجنوب : — كسرة عفنان ، كسرة فرج ، كسرة شيخ الجمعة ، السحل •

يبد أن الرقعة الادارية الاجمالية للبلدة ، ما لبثت أن تقلصت نوعا ما فيما بعد ، اذ قامت شركة حوض الفرات بمصادرة بعض الاراضي في شمال غرب الفرات • وتمتد مدينة الرقة البحتة ضمن هذه الحدود على مساحة تمتد على ستة كيلو مترات مربعة •

— ويمتد توزع استخدام هذه الرقعة على الصورة التالية :

نوع الاستخدام	المساحة (النسبة المئوية)
— المساكن	٨٧٫٦٪
— تجارة ، مخازن ، مستودعات ، تعليم	٥٫٧٪
— خدمات اجتماعية ، مواد ، فنادق ، ترفيه	١٦٫١٪
— مرائب ، صناعة	١٥٫١٪
— صحة	٩٫١٪
— عمارات دينية	٧٤٫٠٪
— خدمات عامة	٧٢٫٠٪
— أبنية ادارية	٦٦٫٠٪
— المجموع	١٠٠٪

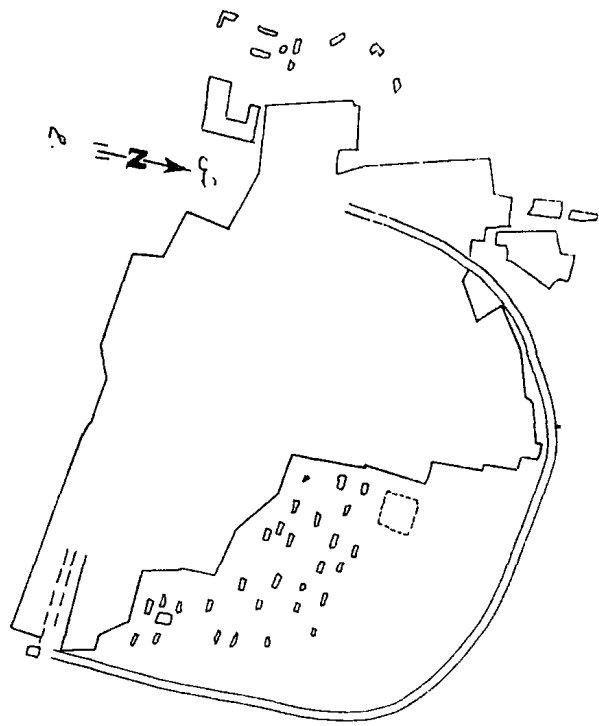


توسع المرقعة حوالي العام ١٩٣٥

الشكل (٢٢)

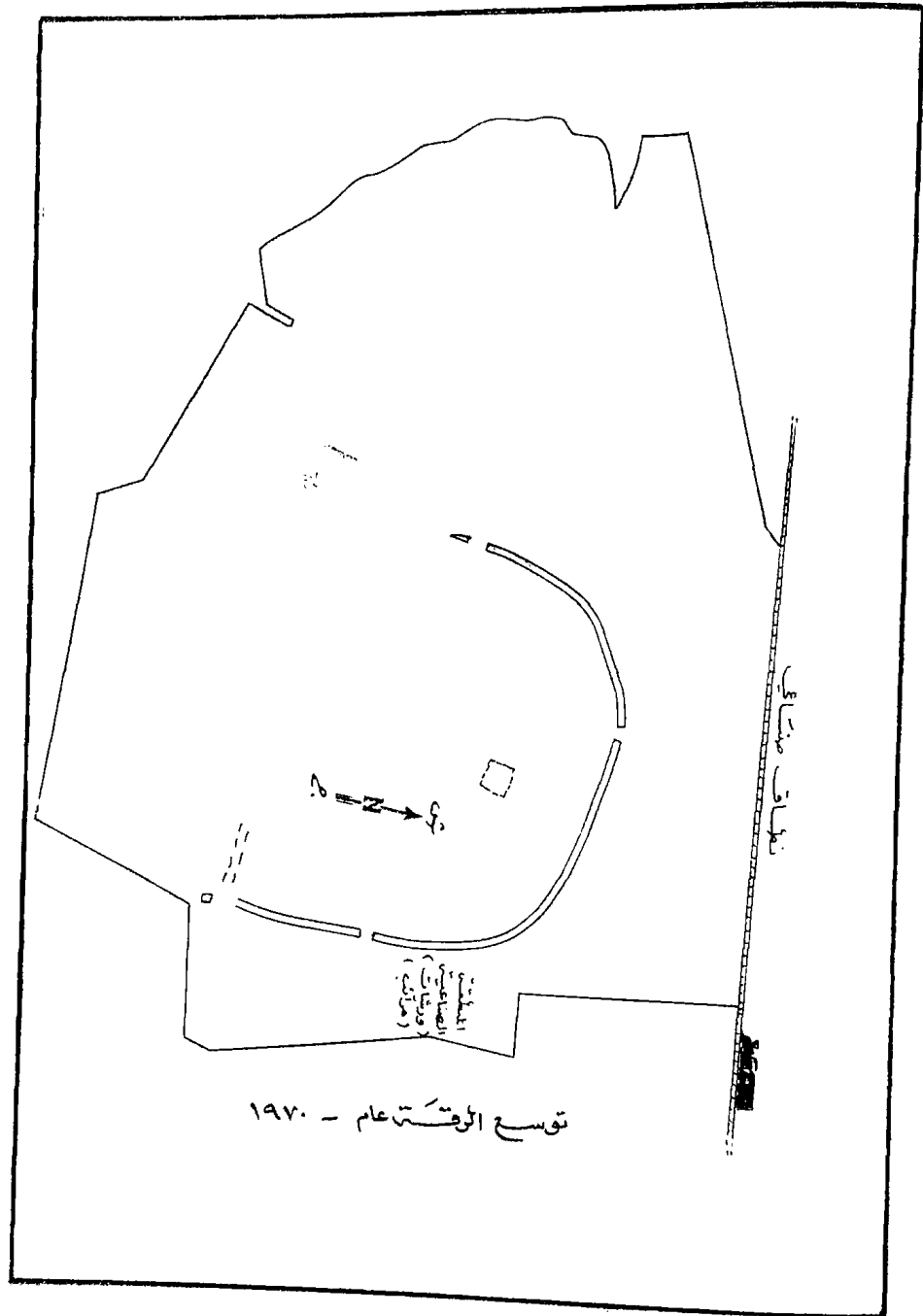
- ٢٤١ -

الرقعة م-١٦



توسيع الرقعة حوالي العام ١٩٦٠

الشكل (٢٣)



الشكل (٢٤)

وتبدو هذه الارقام ذات دلالة كبيرة على نشاط الرقة الاقتصادي ،
المتجه بشكل خاص نحو القطاع الاولى والتجارة ، وتكون الموازنة
بين المساحة التي تشغلها المتاجر وتلك التي اختصت بها الصناعات
واضحة جدا في هذا المضمار لاسيما وأن ١٥٪ من المساحة تشغلها
أنشطة تتعلق بالقطاع الثاني . وهي على الخصوص عبارة عن ورشات
تصليح ومرائب .

هذا ويمكن تقدير الكثافة الوسطى في مجموع المدينة بحوالي
١٢٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، وهو رقم متواضع نسبيا اذا اعتبرنا
أن ٥٦ر٨٧٪ من الرقة الحضرية تشغلها المساكن . ويجدر بالاحرى
تفسير هذه الارقام حسب بنية المسكن أكثر من « نقص اشغال » محتمل
للمساكن . وهذا ما يستخلص من دراسة الاحصائيات التي قام بها في
عام ١٩٧٠ المكتب المركزي السوري للاحصاءات بقصد التعرف على
عدد السكان في كل غرفة في مدينة الرقة . وقد ظهر ان المتوسط الحاصل
لمجموع المدينة كان ٢٥ نسمة في كل غرفة ، وهي نسبة عالية نوعا ما ، وتوضح
الدراسة فضلا عن ذلك ان الكثافة تتباين كثيرا حسب الاحياء .
وهكذا نلاحظ وجود كثافة اكبر بكثير من ٢٥ نسمة في كل غرفة بالنسبة
لمجموع المدينة القديمة ، وكذلك في « الحي البدوي » في شمال
السور . أما في منطقة مركز المدينة وشارع تل أبيض فان الكثافة
تقارب حوالي نستين بالغرفة . ولكن علينا ان نذهب الى منطقة التوسع
الواقعة في غرب وفي شمال غرب المدينة كي نجد كثافة للحجرة الواحدة
تقل عن المعدل المحسوب بالنسبة لمجموع المدينة . وليس لغير دراسة
تفصيلية لبنية المسكن أن تفسر الكثافة الوسطى المنخفضة نسبيا في
مجممل المدينة .

٢ - بنية المسكن :

- ارتفاع الابنية :

يتسيز المسكن الرقي باتساعه الافقي : فالمدينة تنمو سطحيا بسرعة، وقليلًا جدا باتجاه الاعلى وتبدو لائحة نسب الابنية العديمة الطابق ، وذات طابق واحد ، وطابقين وثلاثة واكثر من ذلك في مجمل المدينة ذات مدلول كبير في هذا المجال (١٨) •

النسبة	نمط الابنية
٩٢ر٢٦٪	أبنية عديمة الطابق
٥ر١١٪	أبنية ذات طابق واحد
١ر٩٢٪	أبنية ذات طابقين
٠ر٧١٪	أبنية ذات ثلاثة طوابق وأكثر
١٠٠٪	المجموع

وتكاد تكون كل ابنية الرقة مبنية على سوية الارض ، بلا طابق • وتكون الابنية ذات الطابق الواحد مجتمعة في معظمها على جانبي المحور الرئيسي الممتد من شمال المدينة الى جنوبها (شارع تل أبيض)، أما الباقي فيقع في المنطقة المحاطة بجدار السور • أما العمارات ذات الطابقين فتقع في منطقة مركز المدينة ولاسيما في منطقة التوسع ، في شمال غرب وفي غرب البلدة ، ولا نجد سوى القليل جدا من الابنية ذات الثلاثة طوابق واكثر ، وغالبا ماتكون هذه أبنية ادارية ، وهناك اربع عمارات سكنية فقط ذات ثلاثة طوابق • وهذه الظاهرة هي السبب الحقيقي للكثافة الوسطية المنخفضة نسبيا والتي لاحظناها بالنسبة لمجموع المدينة •

- انماط الهندسة المعمارية •

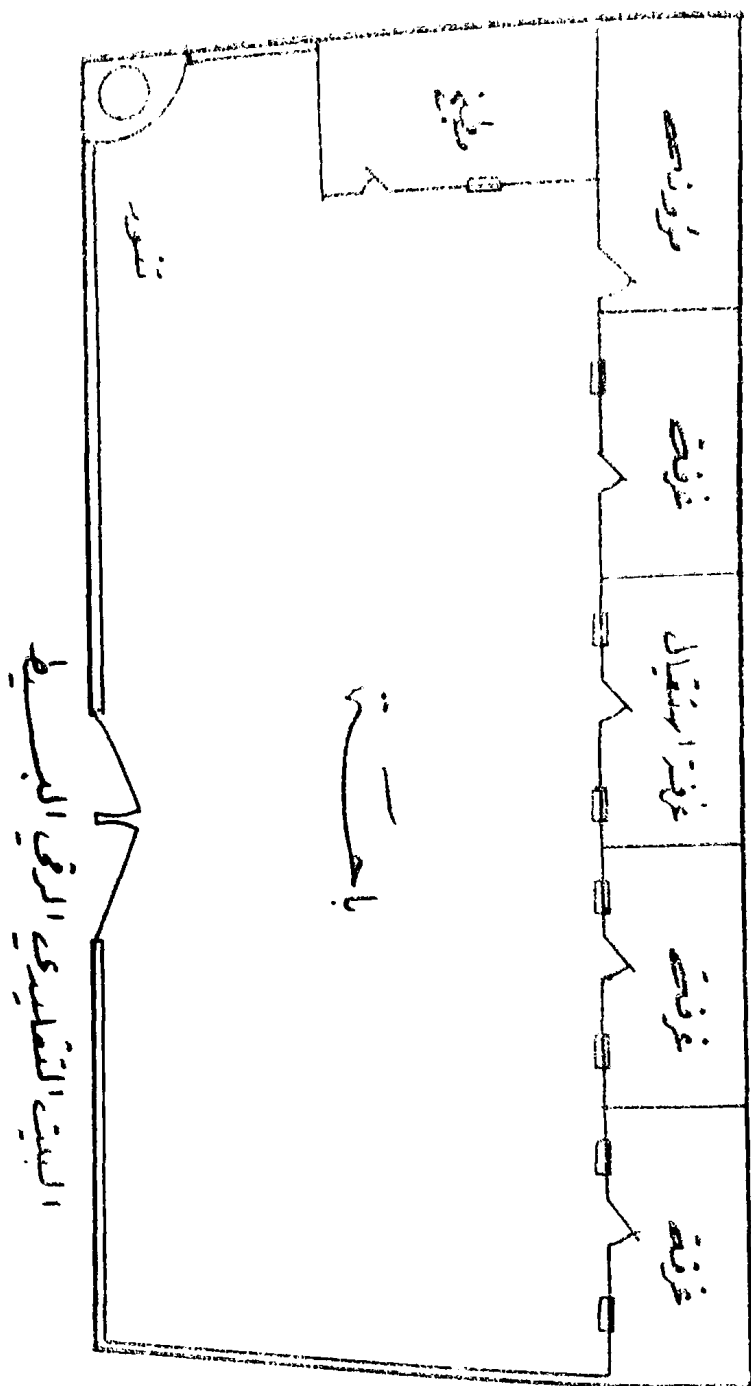
٢ - البيت التقليدي :

البيت التقليدي الرقي أقرب الى نمط البيوت الريفية منه الى المنازل الحضرية . ويعود هذا الى الاصل الريفي ، وربما البدوي ، لغالبية السكان وللنشاط الاقتصادي لدى أوائل سكانها المتجهين بشكل رئيسي نحو الزراعة وتربية الماشية . وهكذا كان المسكن الرقي التقليدي ذا أبعاد كبيرة ، وشكل مستطيل متطاوّل ، كي يسمح بتربية الاغنام حتى في داخل المنازل ذاتها . وكثيرا ما يبلغ طول البيت الواحد الستين مترا واحيانا ثمانين مترا . ويضم أكثر المساكن الرقية التقليدية بساطة باحة كبيرة جدا محاطة من الجهات الاربع بجدار يحجب الحياة الداخلية عن الانظار . وترتصف حول هذه الباحة مختلف الحجرات التي لا يكون لها على العنوم أي اتصال فيما بينها الا بواسطة الباحة والتي تنفتح جميع الغرف عليها . ويقوم التنور في جانب الباحة بالقرب من المطبخ . أما باقي الحجرات فيكون مخصصا للأسرة ، ولاستقبال الضيوف ولتخزين المؤن المعدة كعلف للحيوانات ، أو أحيانا لحمام . وتنظم الحياة العائلية حول الباحة الداخلية ، وهي عنصر جوهري مركزي ، تنفتح عليه في الوقت ذاته كل أبواب ونوافذ مختلف الغرف ، ويكون المنفذ الوحيد نحو العالم الخارجي على شكل باب بسيط أو على شكل بوابة حسب درجة ثراء المالك . وهكذا تتخذ المنازل بسبب ذلك مظهرا مميزا فهي مغلقة باحكام بالنسبة لمن ينظر اليها من الخارج ، أي من الشارع . وتكون مادة البناء الاولى هي الطابوق، الجاف هو اللبن ، أو المشوي وهو الآجر ، ويتكوّن اللبن من مكعبات مستطيلة مؤلفة من خليط من غضار وتبن مسكوبة في قالب خشبي ومجففة تحت الشمس ، ولهذا تكون رخيصة التكلفة ، ولكنها سريعة العطب نوعا ما .

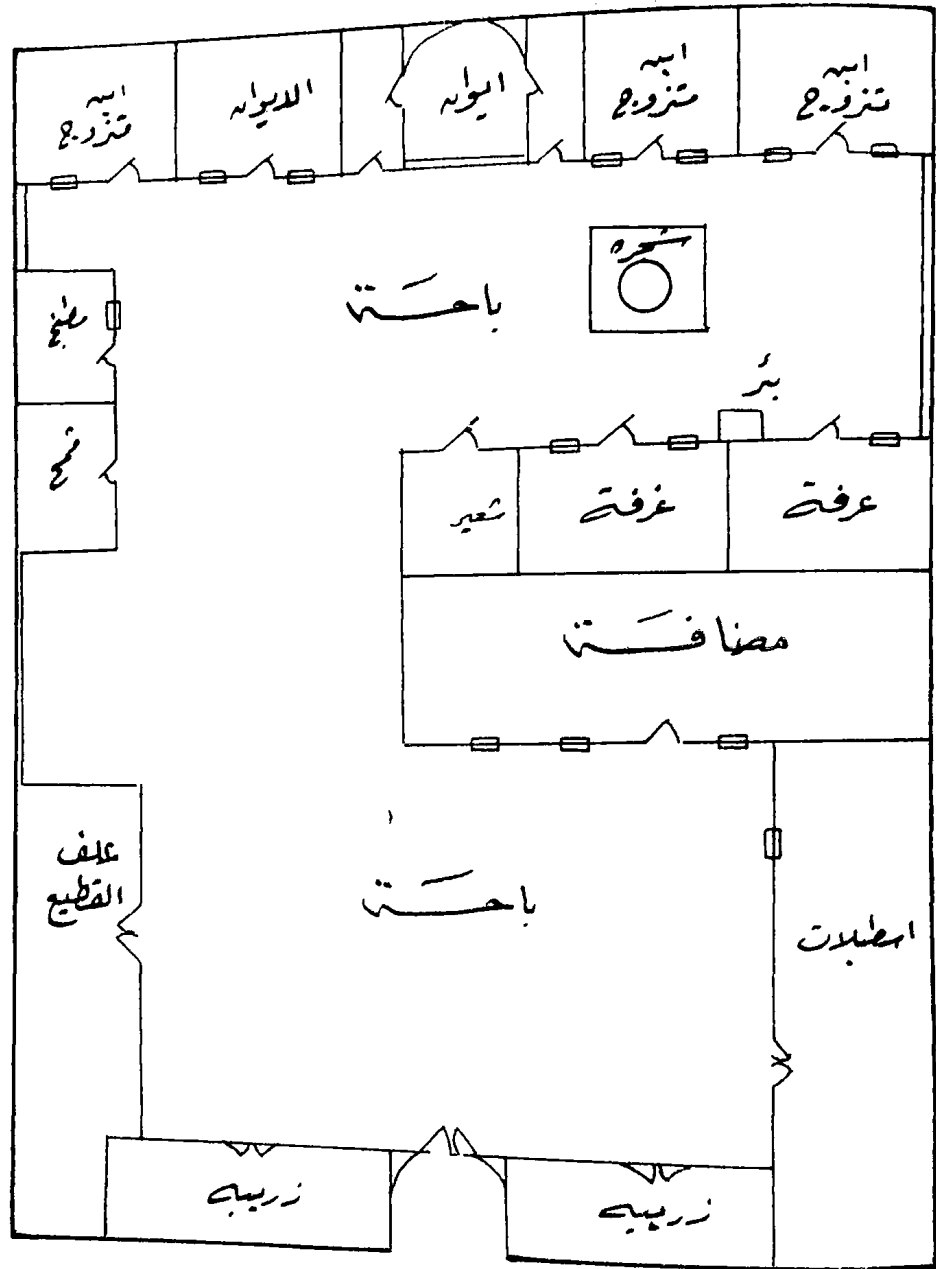
أما الطابوق المشوي أو الآجر فهو أكثر مقاومة ويتألف من خليط من غضار ورمل • ومصدر معظم اللبن والاجر الذي يدخل في بناء مساكن الرقة هو خرائب أبنية الرفافة القديمة ، ومناطق الحفريات • وتتألف جدران المساكن التقليدية من لبنات أو آجرات وضعت فيما بينها طبقة من غضار كملاط ويكون اساس الابنية قريبا جدا من سطح الارض • وهكذا يتألف كل جدار من ثخانتين ، أي من جدارين متوازيين تملأ الفراغ بينهما طبقة من التراب الاحمر أو من تراب جبسي ويكون بالتالي عازلا • وتنتج عن هذا الاسلوب من البناء جدران سميكة نوعا ما ، تصل الى ستين سنتيمترا • ويكون اللبن المجفف قليل التماسك وهشاً • ولهذا يكسي الجدار من الخارج بطبقة من الجبس ، الذي يستخرج عادة من كربونات الكلسيوم(*) التي تكثر في المنطقة بعد أن تشوى بنار وقودها روث الحيوانات • ويبدو الجبس متوائما جدا مع مناخ المنطقة ، فهو لا يتلف الا من الرطوبة ، وفضلا عن ذلك ، يلعب دور عازل حراري ممتاز مما يسمح للبيت بالاحتفاظ ببرودته خلال الصيف ، وبالدفء شتاء • وتتألف السقوف من جذوع الاشجار التي توضع فوقها الواح خشبية عريضة بصورة مستعرضة • وتفرش فوقها طبقة من التراب لتأمين كتامة السقف تجاه مياه المطر • وتكون أرضية كل غرفة مرفوعة قليلا تجاه الجدران ، من حول الغرفة ، بحيث تشكل نوعا من « دكة » واطئة تنضد فوقها الفرش والاعطية والوسائد ، أما الارض ذاتها فتتغطى بالحصر أو بالبسط •

(*) والصحيح من كبريتات الكلسيوم $So^4ca\ 2H^2O$ ويسمى الجبس (في الرقة الجص) .

أما النوع الثاني من المنزل التقليدي ، الموجود في الرقة ، فيكون أحسن صنعة وأكثر رفاهية من الاول ، اذ يضم باحتين واسعتين منفصلتين عن بعضهما ببناء طويل • ونلاحظ ، مثلما لاحظنا في نموذج المسكن السابق ، ان كل الغرف تفتح على الباحة ، هذا فيما عدا كون عددها اكثر واختصاصاتها اكثر تنوعا • ويسكن في هذا النمط من البيوت عدد كبير جدا من الافراد ، قد يبلغ في الكثير من الاحيان الخمسين ، اذ تعيش فيه كل الاسرة بمعناها الواسع ، ويبقى فيه الابناء بعد زواجهم • وفي مثل هذه الحالة تضاف غرفة اضافية عند اللزوم لايواء العائلة الجديدة • ويختص القسم الشمالي في هذا النمط من البيوت للسكن ، والى الجنوب من ذلك يقع القسم المخصص للمشاة وتربيتها • وهكذا تكون الغرف المتجهة نحو الباحة الجنوبية عبارة عن زرائب واصطبلات ، وعنابر لتخزين اعلاف المواشي • وترتصف حول الباحة الثانية في الشمال كل الغرف التي تختص بها حياة سكان المنزل ، كغرف النوم ، والمطبخ والحمام ، وحجرة المؤونة ، لتخزين القمح والشعير الخ • • ، وتغرس أحيانا في وسط هذه الباحة بعض الاشجار • أما في أكبر المنازل أبعادا فيشيد في وسط الواجهة الشمالية ايوان ، وهو عبارة عن حجرة مستطيلة على شكل بهو عميق يفتح كليا على الباحة من أحد جوانبه • وهو بالواقع نوع من ردهة صيفية يمكن الاستمتاع فيها بالظل وبالبرودة فوق أرائكه الممدودة للراحة ، أو لاستقبال المدعوين • هذا وينفتح الايوان على الباحة بواسطة قوس كبير يكون غالبا على شكل زاوية عند قمة القوس ، وترتفع أرضيته بحوالي خمسين سنتيمترا عن سوية الباحة • وأواوين بيوت الرقة أقل زخرفة من مثيلاتها التي تشاهد في البيوت القديمة البورجوازية في



الشكل (٢٥)



بيت رقي تقليدي كبير

الشكل (٢٦)

المدن العريقة كحلب أو دمشق • هذا وتقوم على طرف الايوان غرفتان، تطل كل منهما على الباحة بواسطة باب مثلما تتصل كل منهما بالايوان بواسطة باب ثان • وتقوم هاتان الحجرتان الصغيرتان اللتان تتخذان شكلا متطاولا بوظيفة ردهتي استقبال خلال فصل الشتاء • وتقام في كل من هاتين الحجرتين مدخنة تسمح بإيقاد الحطب أو الجلة الجافة للاستدفاء أو لتحضير القهوة للضيوف • وكانت بعض هذه المساكن تحتوي غرفة مخصصة للهودج ، وهو عبارة عن محفة كانت تركب فوق سنام البعير مزخرفة للغاية ، معدة لجلوس النسوة ، وهي عبارة عن مظهر ثراء وتفakhir شخصي ، وفي بعض الاحيان يوضع الهودج في الايوان ذاته •

واخيرا فان أكثر العناصر تميزا لهذا النمط من المساكن هي المضافة • فالمضافة أو « دار الضيافة » هي حجرة مخصصة لاستقبال الزوار • فكل شخص يدخل المضافة ، حتى ولو لم يكن من أهل البلدة، له الحق ، حسب العادة ، أن يأكل وأن يقيم ، وكذلك الامر بالنسبة لراحته • ويكون نزيل المضافة طيلة مدة اقامته تحت حماية صاحب المنزل الذي عليه ، مهما كان مستوى زواره الاجتماعي ، أن يخدمهم بنفسه دون أن يشاركهم طعامهم على كل حال • وإذا ارتكب الزائر جريمة أو سرقة في المنزل الذي « أكل فيه الخبز » فمن المسموح له أن يهرب دون التعرض لأي انتقام ، وذلك خلال مدة يومين • وكان امتلاك مضافة في داخل المنزل يعتبر بين أهالي الرقة كعلامة على الواجهة ، فكان مالك البيت يتمتع عندها بالتقدير من الجميع • وكان لدى كل عائلة كبيرة في الرقة مضافتها المعدة لاستقبال الزوار ، ويساهم

كل فرد من فروع العائلة بقدر من تفقتها • وتتألف المضافة غالبا من حجرة كبيرة أو من اثنتين ، واقعيتين في البناء الذي يفصل بين باحتي الدار • هذا وقد تكون المضافة لدى بعض العائلات الكبيرة في الرقة مسكنا قائما بذاته ، مستقلا تماما ، حيث تكون غرف الاستقبال مرتصفة حول باحة وتقوم في وسطها حديقة تزيينية صغيرة • وتنقسم المضافة الى قسمين ، الاول للضيوف ، والآخر لرواحلهم أو حتى لماشيتهم • وقد تكون بعض المضافات واسعة جدا ، حتى ان طول احداها ، وقد تحولت الان الى مقهى ، لا يقل عن ستين مترا ، وتنقسم غرف السكن في المضافة الى قسمين شتوي وصيفي ، وتحتل أطراف الغرف دكات عريضة مشيدة من الحجر أو من الاسمنت مغطاة بالسجاد وبالوسائد خلال النهار وبالفروش خلال الليل • ونجد في المضافة النقرة التي ترتصف أمامها دلال القهوة النحاسية التي يجب أن تكون « مليئة » حسب العادة وذات دخان لان صنع القهوة المرة عند وصول الضيف أمر معيب •

وعلى العموم تكون البيوت التقليدية في الرقة عديمة الطوابق • ولكن هناك عددا قليلا يشذ عن هذه القاعدة • فلهذه البيوت التي تكون عادة بيوت الوجهاء باحة محفوفة بقناطر ، كما تكون الغرف فيها عديدة وتطل على الباحة بباب ونافذتين مفتوحتين في واجهة الغرفة على ارتفاع ستين سنتيمترا فوق مستوى الارض •

ولهذه البيوت طابق يوصل اليه بواسطة درج خارجي مبنى من الرخام أو من البازلت ، وقد أدى تطور مدينة الرقة اجتماعيا وإقتصاديا الى تحول كبير في طراز هندسة المنازل فالاتقال من

العائلة الواسعة الى العائلة النووية(*) في أعقاب انشطار الجماعات العائلية وارتفاع أسعار الارض في داخل المدينة ، وكذلك التطور الاقتصادي لدى السكان والذي تميز بالعزوف تدريجيا عن تربية الاغنام في داخل البيوت التقليدية في الرقة القديمة . وقد أدى كل ذلك الى جعل هذا النمط من المساكن غير متوائم مع الحياة العصرية اذ أصبحت واسعة جدا بالنسبة للاستخدام الذي يراد لها . وهكذا حكمت الظروف على عدد كبير من هذه البيوت القديمة ، التي كانت تؤوي حتى خمسين شخصا فضلا عن القطعان ، بالتلاشي ، فهدم عدد كبير منها للحصول على مكان للبيوت الجديدة المبنية حسب النمط الاوربي ، وفي حالات أخرى انكششت رقعة المنزل الواسع وتوزعت أرضه على أفراد العائلة الكبيرة التي تعرضت للتفتت . وبذلك انقسمت بعض البيوت التقليدية الى ستة بيوت خاصة ، هي نماذج مصغرة عن المنزل الكبير ، يتألف كل منها من باحة صغيرة قامت حولها غرف السكن . وقد أدى هذا التقسيم للمنازل الكبرى التقليدية الى عدد معين من الدور الصغرى ذات الباحة الى زيادة الفوضى في المشهد العمراني في القسم القديم من المدينة . وكثيرا ما نتج عنه ظهور دروب مسدودة « زنقات » تشرف عليها دور صغيرة مقتطعة من الدار الام .

ولما كانت الدار التقليدية لا تستجيب ابدا للانماط الجديدة من الحياة الرقية ، فقد أصبح التطور يجري حاليا لمصلحة نماذج سكن هي انعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المدينة . وتتجه

(*) يقصد بذلك الاسرة المؤلفة من زوج وزوجة وأولادهما لاغير أي من نواة واحدة .

جماعات المهاجرين ، من الاصل الريفي والبدوي أو الحضري ، لان يطبع كل منها على المدينة ملامح خاصة به ، فالريفيون يجنحون للاحتفاظ بنمط مسكنهم السابق وفرضه من جديد ، في حين يختار الحضريون، على العكس نمط مسكن ذي طابع « اوروبي » بالاحرى .

ب - المسكن الريفي :

ويهيمن هذا النمط من المسكن في احياء الهجرة الريفية أو البدوية أي في شمالي المدينة الواقعة داخل السور ، وفي شمال وشمال شرق السور . فيكون المسكن في هذه المناطق بسيطا جدا وغير منتظم ذا بنية فوضوية . فهي مناطق غير مخططة لانها في الواقع خارجة عن حدود التنظيم العمراني ، ولذا فان اشغال السكان لها يكون عشوائيا وبنائهم فيها غير قانوني ، دون رخصة بناء وتتميز باستعمال مواد بدائية ، ويتم البناء بأن يجهّز في خلال النهار اللبن، وهو خليط من الرمل والاسمنت ويغلب عليه الرمل لارتفاع سعر الاسمنت ، فيسكب في قوالب أو يضغط في مكائن ساذجة تخرج منها اللبئات مشوهة ، سريعة العطب وهشة ويشرع باقامة البناء سرا خلال الليل فترفع الجدران خلال عدة ساعات ، وذلك بتركيب اللبئات فوق بعضها بعض ، مع القليل من الملاط ، وحتى دون ملاط . ويصنع السقف من ألواح من الصفيح المتموّج أو من ألواح خشبية مغطاة بالتراب . وتترك مساحة معينة من أجل الباحة المرتقبة التي سيقام حولها في الليالي القادمة جدار يعزل المسكن الجديد عن الشارع .

ج - المسكن من النمط « الاوربي » :

يتصف المنزل من الطراز الاوربي بانتظامه على خلاف المسكن من النمط الريفي ، ذلك أن رقعته تكون محددة مسبقا في مخططات التنظيم العمراني . وتأخذ البلدية في بعض الاحيان على عاتقها شراء الاراضي وتعهدها بالبناء لمهندسين تتعاقد معهم ، ومن ثم تعمد الى بيع الشقق للمستفيدين الذين هم من الرقيين أو على الاكثر من المهاجرين من مراكز عمرانية اخرى قدموا للعمل في الرقة كموظفين . تلك هي حالة كل منطقة التوسع الواقعة في غرب البلدة وفي شمال غربها فقد حصلت البلدية هنا على أراضي البناء بسعر ليرة سورية واحدة للمتر المربع . وأقامت فوقها عددا كبيرا من العمارات ذات النمط الاوربي ، من ذوات الطابق الواحد أو الاثنين ومن ثم قامت ببيع الشقق للأفراد ، بينما قامت في بعض الامكنة الاخرى باعادة بيع أراضي البناء بعد أن قسمتها الى مقاسم بسعر ١٧٥ ليرة سورية للمتر المربع الواحد .

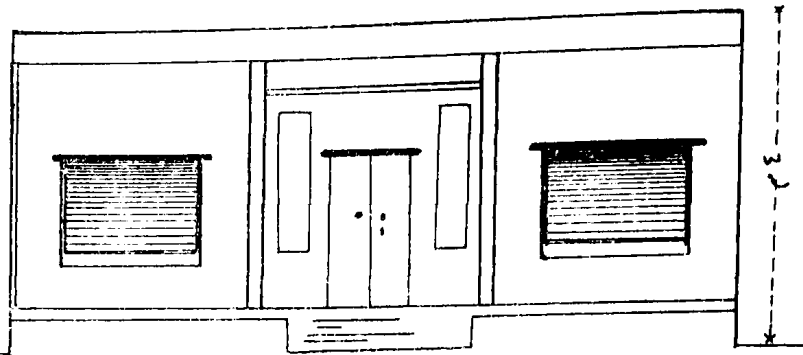
وقامت بعدئذ بالاتفاق مع نقابة المهندسين بعرض مخططات بناء بيعت بسعر زهيد جدا وهو ٢٥٠ ليرة سورية في عام ١٩٧٦ . وهذه المخططات هي مخططات « فيلات » حرصت البلدية على اعطاها طابعا « انتقاليا » بين الاتجاهين في المسكن الرقي ، وتقصد بهما النمط الريفي التقليدي ، والنمط « الشبيه بالاوربي » أو « المتأورب » . فهي فيلات على النمط الاوربي ، مع نوافذ تشرف على الشارع وبغرف تتصل فيما بينها ومع الخارج . وتظل مع ذلك محتفظة ببعض عناصر البيت التقليدي بكونها دون طوابق ، بيد أن المالك يتصرف

دائماً عند البناء بأن يترك الهيكل المعدني الخرسانة يتجاوز السقف ،
لتسهيل رفع طابق آخر فوق البيت « عندما يصبح غنيا » . وتسبح
هذه الطريقة المدينة مشهد ورشة بناء واسعة إذ أن كل دار تنصب
فوق سطحها باعتزاز غابتها من القضبان المعدنية . وهناك خاصة
أخرى ، وهي الاحتفاظ بالباحة في أكثر الأحيان ، ولكن ليس على أنها
عنصر جوهري تنتظم حوله كل رقعة البيت ، بل كسلحوق للترفيه
والمتعة . و في بعض الحالات تطيف هذه الباحة بالبيت فتكون عندها
على شكل شريط ضيق بين الجدار الخارجي وبين المسكن ذاته حيث
تزرع بعض الاشجار ونباتات أخرى قليلة . وفي حالات أخرى تكون
الباحة خلف المنزل ، وعندئذ تفقد وظيفتها التقليدية كمكان اتصال
بين العالم الخارجي والدار . على أن الغالب هو تلاشي الباحة تماما .
يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للمضافة ، التي اذا لم تحذف ،
فانها تبقى بحالة منكشة ، بحسبانها ردهة استقبال أو غرفة ضيوف .

الحصيلة :

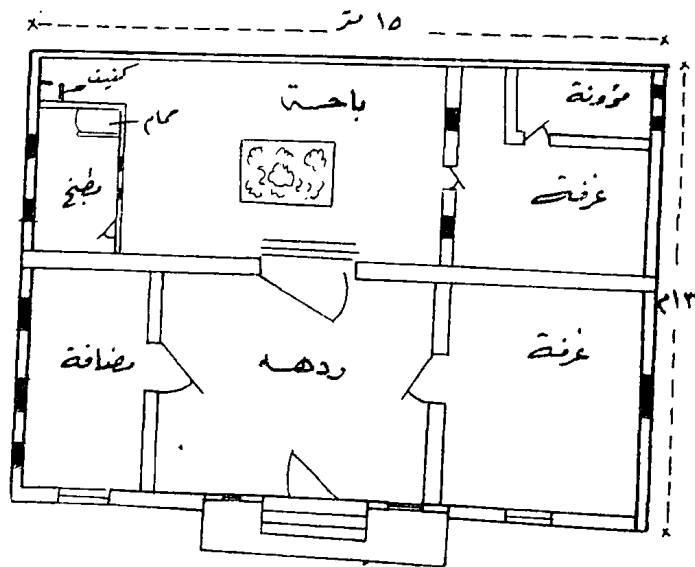
هناك احصائية أعدتها مديرية الاحصاءات في الرقة عام ١٩٧١
تسمح بتقدير النسبة التقريبية لكل من النماذج الهندسية في مجمل
المدينة . وتقسم هذه الاحصائية الابنية الى ثلاث فئات ، وهي التي
تعتبر في « حالة جيدة » وفي « حالة متوسطة » وفي « حالة رديئة » .

فكل المساكن المبنية بمواد بسيطة كاللبن أو الآجر اعتبرت على
أنها في « حالة رديئة » وهي المساكن التقليدية ، وكذلك الدور المقامة في
حي الهجرة الريفية أو البدوية ، أي المسكن « الريفي » وتمثل هاتان



الواجهات

شكل - ٢٦ أ -

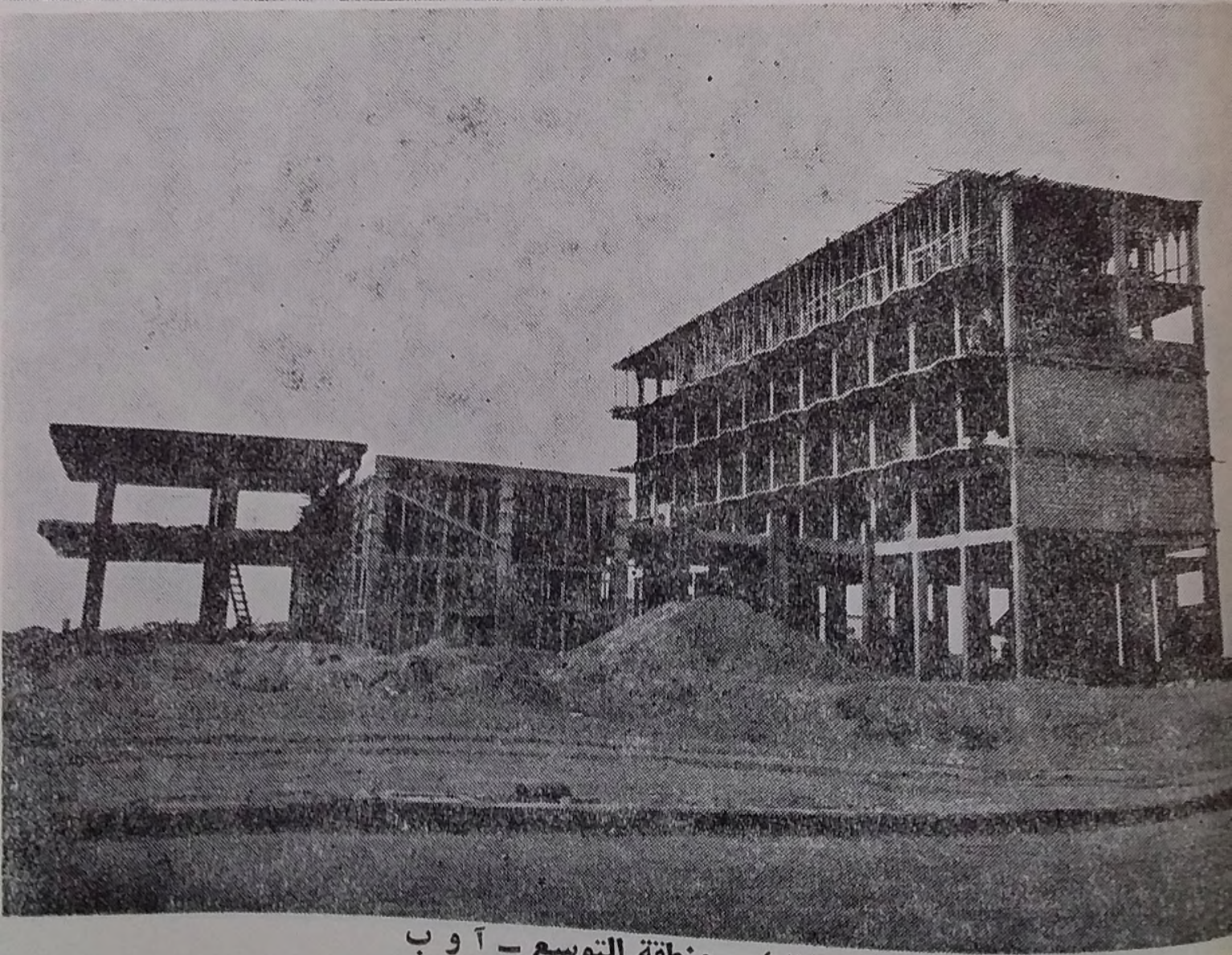


مخطط

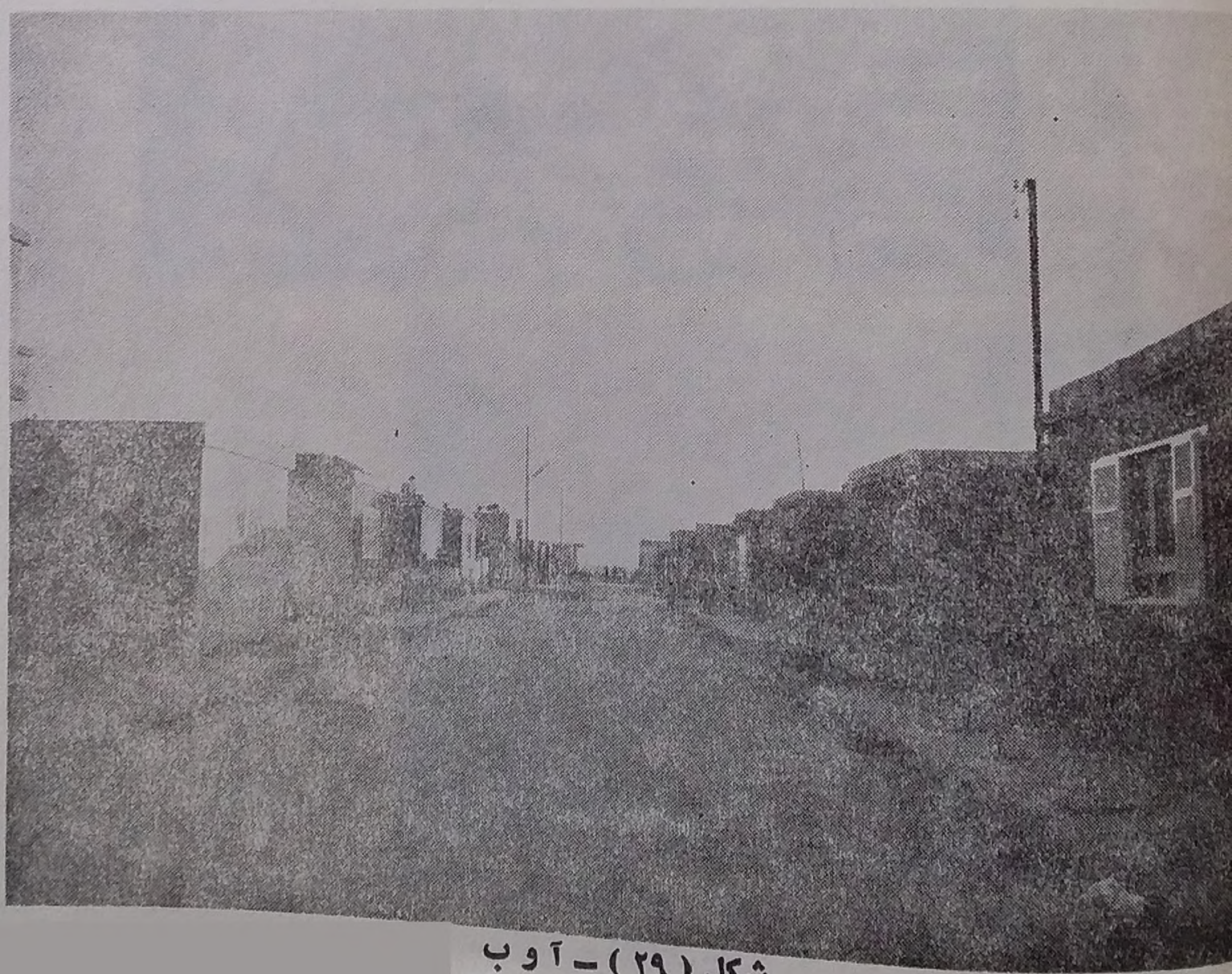
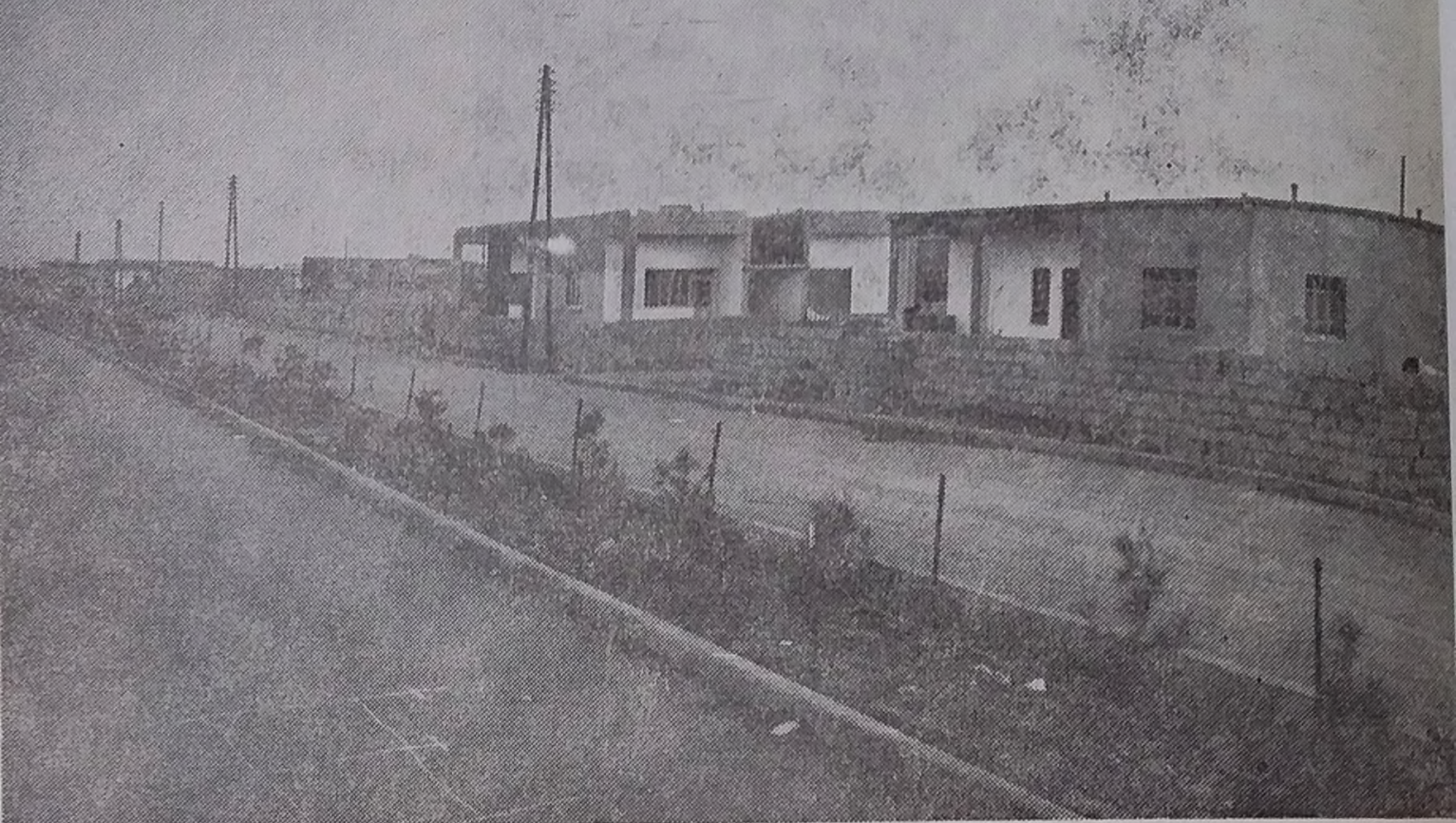
نمط البيت الانتقالي

الشكل (٢٧)

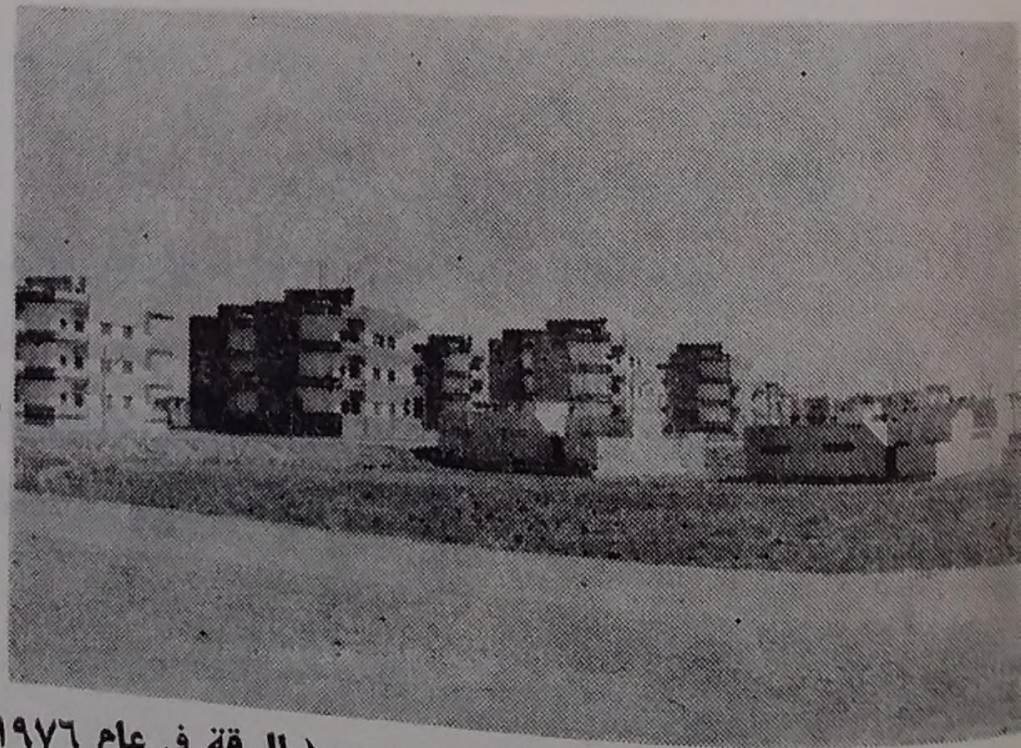
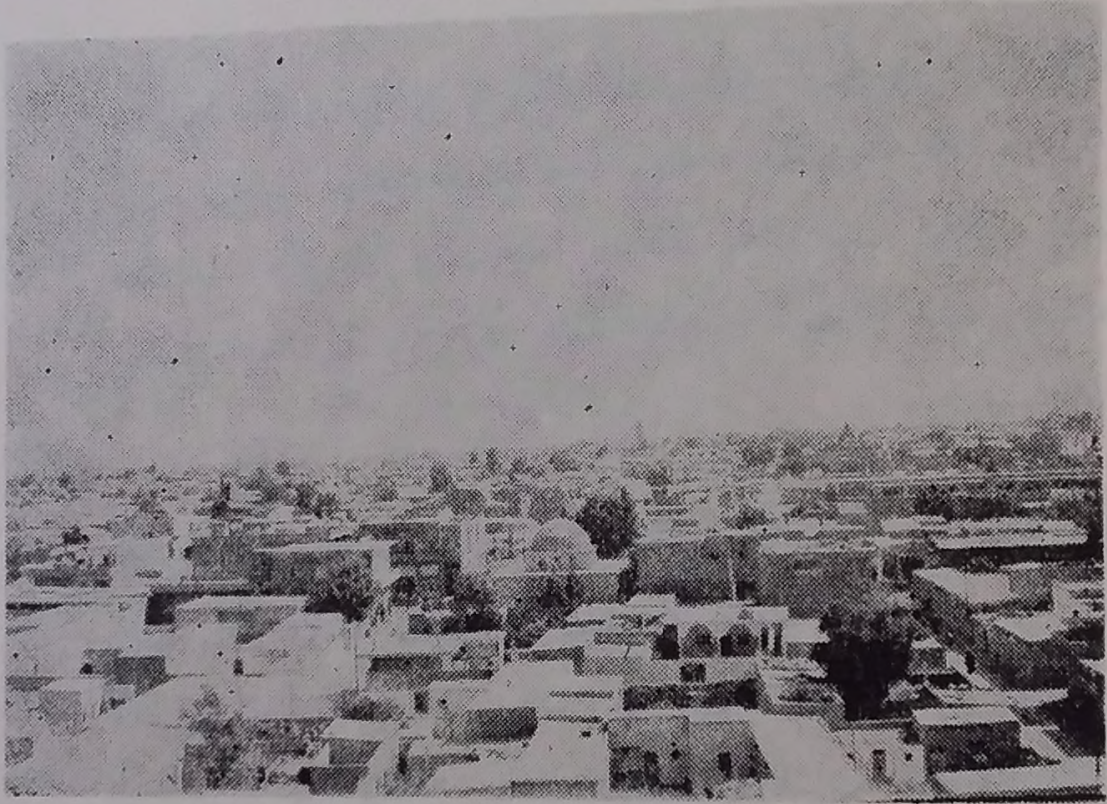
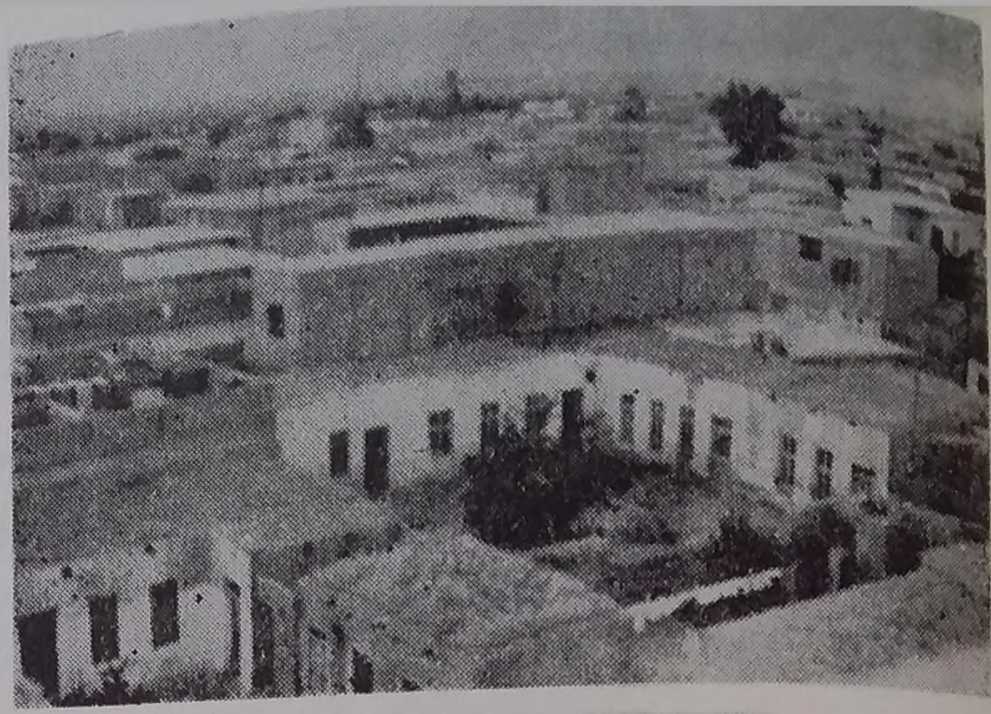
- ٢٦٣ -



شكل (٢٨) - منطقة التوسع - آ و ب



شکل (۲۹) - آب



شكل (٣٠) - آ و ب و ج (الرقة في عام ١٩٧٦)

الفئتان ٣٥٪ من العدد الكلي لمساكن المدينة . وقد لوحظ أن ٦٥٪ من المساكن في البلدة القديمة هي في حالة رديئة لأنها مشيدة باللبن النيء أو المشوي . وذلك دليل على وجود توسع كبير في اتخاذ المسكن « الحديث » من النمط « الاوربي » في هذا القسم من المدينة اذ تقارب نسبته في عام ١٩٧١ (٣٥٪) من مجموع المساكن .

أما سائر أبنية وسط المدينة ومنطقة شارع تل أبيض فقد اعتبرت على أنها في « حالة متوسطة » ففي هذه المنطقة تختلط بيوت من نمط تقليدي ولكنها مبنية بالخرسانة مع الفيلات « الاوربية » المشيدة خلال العشرين سنة الاخيرة . وهي تمثل ٣٣٪ من العدد الكلي لمساكن المدينة .

وأخيرا فان كل العمارات والفيلات من النمط الاوربي أو « الانتقالي » المبنية في منطقة التوسع في شمال المدينة وفي شمال غربها خلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ قد صنف ضمن قائمة « في حالة جيدة » لان الابنية حديثة ، ومشيدة ضمن هيكل من الاسمنت المسلح وتؤلف نسبتها ٣١٪ من مجموع مساكن المدينة .

وتتقود دراسة هذه النسب المئوية الى الاستنتاج التالي : هناك اتجاهان في الهندسة الحالية لمدينة الرقة : الاولى في صالح هندسة تقليدية من نمط ريفي ، تستخدم مواد البناء المسماة حديثة ، ونقصد بها الخرسانة والاسمنت ، وهذا الاتجاه يوافق حاجات السكان حديثي التحضر . ويجنح الاتجاه الاخر نحو مسكن من نمط « اوربي »

ويحتفظ ببعض العناصر التقليدية وذلك بتحريفها عن وظيفتها النفعية كي لا يترك لها سوى وظيفة متعة تزيينية . وهذا الاتجاه الاخير هو الذي تجذبه البلدية معبرة عن رغبتها في منح الرقة وجها «عصريا» وهكذا فمن المرتقب أن تتطور الهندسة العمرانية الرقية أكثر فأكثر نحو هذا النمط من الهندسة ، وهو النمط المتطابق مع ما يجري في مجسوع القطر من « العصرنة » حتى لو بدا هذا النمط ، في الكثير من مظاهره ، أقل تواءما من النمط التقليدي مع الاوضاع الخاصة في المنطقة ، من مناخية وسواها .

ب - التنظيم الاجتماعي المكاني للمدينة :

١ - التقسيم المكاني للمدينة - الاحياء :

تظهر الرقة حاليا كمدينة واسعة ممتدة على طول الضفة الشمالية لنهر الفرات ، وتتوسع نحو الغرب والشمال والشمال الشرقي . أما المدينة الواقعة « ضمن الاسوار » فلا تمثل أكثر من جزء صغير في هذا المجموع .

ويجنىح تقسيم اداري أولي ومبسط الى تمييز كتلتين من المسكن : « المدينة القديمة » التي تحوي كل المساكن الواقعة في داخل السور وكذلك كل المنطقة التي سبق أن استقر بها الشراكسة ، والتي تقع تقريبا الى الغرب من السور ، و « المدينة الحديثة » التي تضم كل باقي المدينة . ويميز هذا التقسيم الاداري في « المدينة القديمة » أربعة أحياء :

— حي « الشراكسة » الواقع فيما وراء السور ، بين شارع الوادي وشارع المجمع .

— حي « الاكراد » ويقع بين شارع الوادي وشارع المنصور .

— حي « العشارين » وينحصر بين شارع المنصور وشارع سيف الدولة .

— حي « الاغراب » ويقع بين شارع سيف الدولة وبين السور .

أما « المدينة الجديدة » فتضم حسب التقسيم الاداري ذاته :

— « منطقة التوسع » أي كل المنطقة العمرانية المخططة الواقعة الى الغرب من شارع المجمع .

— حي « الخرائب » أي كل منطقة الاستقرار « العشوائي » الريفي والبدوي الواقع في شمال وفي شمال غرب المدينة ، ابتداء من الاسوار حتى خط السكة الحديدية .

— « المنطقة الصناعية » وهي الحي الواقع الى الشرق من الاسوار ، وهي منطقة تكون فيها المساكن قليلة الاهمية والتي تشغلها مختلف ورشات التصليح الميكانيكي ، لان المنطقة الصناعية الحقيقية تقع بالفعل في الشمال الاقصى من المدينة ، أي فيما وراء الخط الحديدي .

وقد تم التقسيم الاداري على الخصوص استنادا للتأريخ الزمني

الذي سلكه التوسع العمراني • وقد جرى في عام ١٩٧٠ • ويرتكز على محورين لم يتم فتحهما الا مؤخرا • ولهذا لانجد حاجة للاشارة الى قلة علاقته مع التنظيم الاجتماعي المكاني الحقيقي للرقعة ، والذي هو أكثر تعقيدا بكثير •

والواقع هو أن تقسيم الرقعة الى « مدينة قديمة » و « مدينة جديدة » ليس له ما يبرره حقا على الارض ، فقد تلاشى الكثير من البيوت التقليدية كي تترك مكانها لمنازل من « النمط الغربي » أضف الى ذلك أن السور قد تقوّض في العديد من المواقع ولا سيما في الغرب عند نقاط الالتحام بين « المدينة القديمة » و « المدينة الحديثة » • وهكذا نلاحظ استمرارية في الشبكة العمرانية بين جزئي المدينة • ومن ناحية أخرى فإن كل المنطقة الشرقية من « البلدة القديمة » المصنفة تحت تسمية « حي الاغراب » تعتبر حديثة نسبيا من حيث المنشأ ، فقد قامت منذ حوالي العشرين سنة فقط • وأخيرا فإن بعض العشاريين يقطنون في « الحي الكردي » والعكس بالعكس • ويطرح ذلك مشكلة جدية في سبيل توضيح التنظيم الاجتماعي المكاني في المنزل الشرقي بصورة دقيقة ، وكذلك بالنسبة لنماذج التجمع الذي بدت فيه ، ولهذا فلا مندوحة لنا من القيام بدراسة ميدانية •

٢ - انماط التجمع الاجتماعي في الرقعة :

تشهد مدينة الرقعة ، شأن كل مدن الشرق الأدنى ، جنوحا شديدا نحو التجمع المكاني لاصناف من السكان تشدهم الى بعضهم بعضا صفات ومصالح مشتركة • غير أن الرقعة بمجموعها كثيرا ما تثير

الدهشة لتنوع أنماط التجمعات التي ظهرت فيها ، فهناك تجمع حسب المدينة أو القرية الأصلية ، وحسب الظروف الدينية ، وحسب الفئات الاجتماعية . وقد ظهرت كل هذه التجمعات ، تاريخيا ، على مراحل تختلف عن مراحل نهضة المدينة ، بيد أن هذه الأنماط تبدو حاليا متشابكة في بعضها بعضا بحيث تسمح الدراسة التفصيلية لوحدها بفهم التطور ، وبقياس أثر كل نمط وحيويته الداخلية ، وأخيرا التنبؤ عن الأنماط التي تملك القدرة على أن تفرض نفسها في المستقبل

أ - نمط التجمع العائلي :

ونقصد به هنا فقط نمط التجمع الاول الذي ظهر على الارجح منذ أن أخذ الناس بسكنى المدينة في القرن الماضي ، وعلى أثر التحالف المعقود بين مختلف العائلات التي تجمعت سواء في زمرة « العشاريين » أو في « جماعة الاكراد » . فقد اتجه « الاكراد » نحو التجمع مكانيا في غرب المدينة ، في حين تجمع العشاريين في الشرق . وقام بين الجماعتين مخفر الدرك العثماني « الكركول » غير أن التطور التالي لم يتمخض عن نشوء كتلتين متمايزتين في المسكن ، كما أن التسمية التقليدية « حي الاكراد » و « حي العشاريين » التي تبناها التقسيم الاداري لعام ١٩٧١ تبدو دون شك غير دقيقة .

وعليه فاننا نجد بين العائلات الاربع في التجمع « الكردي » ان ثلاثا منها قد تجمعت بالواقع الى الغرب من مخفر الدرك . غير أن العائلة الرابعة ، وهي عائلة شبلي السلامة قد أقامت في شرقي « حي العشاريين » بعيدا عن بقية أعضاء التجمع الآخرين ، مثلما نجد أن

خمس عائلات من تجمع العشاريين قد أقامت بالفعل في « حي العشاريين » . وعلى نقيض ذلك فاننا نجد فيما يتعلق بالعائلتين الاخيرتين من التجمع ان اولاهما قد سكنت في جنوبي «حي الاكراد» والاخرى الى شماله . أضف الى ذلك أن العائلة الاولى ، وهذا المستغرب ، تؤلف العائلة السائدة في تجمع العشاريين حتى انها هي اكثر عائلات البلدة أهمية ، ونقصد بها عائلة العجيلي .

وفي الواقع فان هناك عاملين لعبا دورهما من البداية :

— التحالف من الطراز الازدواجي ، المميز لكل الاوساط ابدوية، والمتجسد في الرقة بتشكيل تجمعين أو طائفتين هما « الاكراد » و « العشاريين » .

— التحالف عن طريق « عقود زواج » .

غير أن هذين النموذجين من التحالف لا يتناقضان تماما ، فكثير من هذه العائلات تعقد زيجات تبلغ نسبة لا يستهان بها من خارج قرابتها العصبية ، أي مع عائلات أخرى ، تكون هي دائما وتعرف باسم « الاخوال » ، والتي تنتسب الى تجمع آخر . وهكذا نلاحظ أن بني شبلي السلامة ، وهي عائلة من التجمع الكردي اعتادت ان تعقد زيجات مع عائلات « العشاريين » ولا سيما مع عائلة القويدر . والواقع هو أننا نلاحظ عند الدراسة الميدانية على الطبيعة ان مساكن بني شبلي السلامة والقويدر تكون متداخلة مختلطة ، مما يقودنا للاستنتاج التالي : ان الارتباط بين عائلتين عن طريق الزواج ، اذا ما وجد ، يكون تأثيره على استقرار العائلتين المعنيتين اكبر من تأثير التحالف بواسطة « التجمع » .

أما اذا لم يكن ذلك موجودا فعندها يكون التحالف عن طريق « التجمع » هو المؤثر الوحيد . وهكذا نجد أن العائلتين الكرديتين من التجمع « الكردي » وكذلك الاسرة العربية من « البكري » والتي تجبذ التزاوج من النمط الداخلي هي التي أقامت في الحي الكردي .

ومن ثم نجد أن العائلات المنعزلة التي قدمت لتنضم لجماعة « الغول » قد تأثرت من حيث استقرارها في المدينة بالعاملين نفسيهما وكانت تتجه للاقتراب اكثر ما يمكن من الجماعات التي عقدت معها تحالفا ، وهذا عندما يكون الامر ممكنا طبعا ، وفي الواقع لقد كان « الغول » هم مالكو معظم الاراضي المحيطة بالبلدة مباشرة ، وكان الامر يتعلق برغبة هذه العائلة أو تلك في السماح للقادمين الجدد بالاستقرار فيها . وعليه فان عائلة ماخوذ قد تحالفت مع التجمع الكردي واختارت احوالها من عائلة رمضان آغا الكردية وهكذا استقرت بجوار التجمع الكردي مباشرة ، في جنوب شرقي الاراضي التي يملكها آل العجيلي . وينطبق الامر نفسه على عائلة السعيب التي تحالفت مع العشاريين عند قدومها للرقعة واختارت احوالها من عائلة حسون وهي من « العشاريين » وأقامت في جنوب حي « العشاريين » في جوار الحسون مباشرة .

هذا وتكون حالة الأرمن النصارى كذلك مثيرة جدا ، فقد كانت خصائصهم القومية والمذهبية اكبر من أن تمكنها بالتفكير بعقد تحالفات عن طريق الزواج ، لان الزيجات من داخل الطائفة فقط كانت هي المقبولة . غير أنهم طلبوا عند وصولهم حماية عائلة العجيلي ، وهي عائلة مهيمنة في البلدة ، وبذلك دخلوا في « دائرة العشاريين » دون

أن ينتسبوا حقا للتجمع • وباعتبارهم « تحت حماية » عائلة العجيلي ، فقد حصلوا منها على أراض في جنوب مكان سكن العجيلين ، بين شارع السوق الحالي وبين الفرات أما حالة الشراكسة فقد كانت مختلفة كليا ، إذ أن عددهم الكبير وفرديتهم الشديدة المراس ، والدعم الذي منحهم إياه السلطة العثمانية ، جعلتهم يتوصلون لتشكيل « قوة ثالثة » في الرقة ، وذلك بتكوين تجمع من نمط عرقي •

ب - نمط التجمع العرقي :

لقد أوجد الشراكسة عند وصولهم الى الرقة جالية حقيقية على هامش المدينة ، فشغلوا الاراضي التي منحهم السلطات أياها في غربي البلدة القائمة ، في خارج خط جدار السور وعاشوا فيها ضمن « عالم مغلق » فلا يتدخلون في شؤون البلدة الا عندما كان وضعهم « المنعزل » يؤهلهم لان يلعبوا دور حكم ، وذلك عند حصول خلافات بين التجمعات الاخرى • فقد كانت ارادتهم في المحافظة على اسلوب حياتهم وتماسك ثقافتهم شديدة التعصب حتى أنه لما نزع قسم كبير منهم في عام ١٩٤٠ عن مدينة الرقة فان بقية الطائفة الصغيرة استمرت تحيا منظوية على نفسها ، مما سمح لها بالاحتفاظ بلغتها وعاداتها حتى أيامنا هذه •

وهنا نقف أمام التجمع الوحيد ذي البنية الحقيقية من النمط العرقي في الرقة •

أما العائلتان الكرديتان أصلا ضمن التجمع « الكردي » اللتان تعيشان في جوار وثيق مع الآخرين وتجنحان فعلا نحو التزاوج

الداخلي . فمن العبث أن نجد لديهما أية روح قومية أو حتى الرغبة في
توكيد فرديتهما . والدور الذي تقومون به ضمن التجمع « الكردي »
الذي هو بالواقع عبارة عن تجمع « عربي - كردي » قد حرف
شخصيتهما ، كما أنهما لم تحاولا التحالف أبدا مع بعض العائلات
الارمنية المسلمة المقيمة في الرقة ، والتي تلجأ مع ذلك لتبني نمط حياة
« شبه كردية » ولا سيما في الملبس ، وهذه العائلات القليلة فعلا والتي
هي أرمنية أكثر منها اسلامية ، لا تستطيع مع هذا أن تتحالف باعتبار
مذهبها . مع العائلات الارمنية الاخرى المسيحية التي تزدرىها ، أو حتى
أنها تتجاهلها تماما . وهكذا أقامت بصورة منعزلة « في شمال الحي
الشركسي » ، وتعيش منطوية على نفسها تماما . وأخيرا فإن الارمن
النصارى ، عمدوا منذ قدومهم للرقة الى عملية لتأليف نواة تجمع
« قومي » ولكننا لم نشهد مع ذلك في الرقة نشوء « حي أرمني » كما
هو الحال في كثير من مدن الشرق الاوسط الاخرى . فقد ذابت هذه
العائلات ضمن بقية السكان ، أو دخلوا في نماذج أخرى من التجمع
متأخرة نوعا ما زمنيا ، سواء من طبيعة مذهبية أو اجتماعية - اقتصادية
وبسرعة لم يبق ما هو أرمني حقيقي في المنطقة التي كانوا يقطنون فيها
من البداية سوى المدرسة الارمنية .

ج - نموذج التجمع حسب الفئة الاجتماعية :

وهنا ظاهرتان فاعلتان :

فقد نتج عن الانقلاب الاقتصادي الذي شهدته المنطقة بعد الحرب
العالمية الثانية وصول كتلة ضخمة من المهاجرين ، موظفون من ناحية ،

وريفيون وبداة مستقرون يعملون في كل القطاعات الاقتصادية كأيدي عاملة من ناحية أخرى ، أقول تتج نشوء أحياء متفاوتة في ازدهارها ضمن المدينة • ولم تتعرض « المدينة القديمة » لكثير من التأثير بهذين العاملين فظلت خاضعة لطابع التجمعات التقليدية ، في حين تم التمايز بين الوافدين الجدد الذين كان لهم مستويات متباينة بشكل واضح من حيث طرائق حياتهم وسوية تعليمهم • وقد ظهر ذلك بصورة واضحة جدا في اختيار مواضع اقامتهم ، فقد ذهب الموظفون ليقموا في « منطقة التوسع » في حين تكدس المهاجرون من الاصل الريفي والبدوي في شمالي المدينة ، وفي البداية في داخل السور ، ومن ثم تجاوزا ذلك على نطاق واسع في حي الخرائب حيث قامت المساكن المبنية بصورة غير مشروعة والتي أصبحت كثيفة جدا بحيث كان على العالم الاثري أن يبحث خلال مدة طويلة عن مكان يعمل فيه رفشه ضمن هذه الاعشاش الفسيحة ذات الازقة المتشابكة •

د - التجمعات حسب مكان المنشأ :

هناك نماذج أخرى عن التجمع ظهرت في الرقة بالموازاة مع هذه التجمعات الناشئة حسب « مستوى المعيشة » وذلك في أحياء شيدها الوافدون الجدد • وكان أكثرها بروزا هو التجمع حسب مكان المنشأ ، وكان ذلك على الاخص واقعيا في الاوساط الفقيرة من الاصل الريفي والبدوي ، فهؤلاء السكان يميلون بمجرد وصولهم الى الرقة الى محاولة استعادة الاطار الذي اعتادوا الحياة فيه سابقا • وقد بدا ذلك في تجاوز تجمعات سكنية حسب الامكنة الاصلية للقادمين الجدد • هذا وتكون الرابطة بين جماعة المنشأ الواحد قوية للغاية ، وتكون

العائلات في داخل كل تجمع متحدة بروابط تضامن شديدة • وعليه نجد السخانة ، الذين يعودون من حيث الاصل الى بلدة السخنة ، قد تجمعوا في شمال غرب « المدينة القديمة » في المنطقة المحصورة بين « الحي الكردي » وبين الاسوار • والى الشرق من ذلك ، أي بجوار أطلال الجامع القديم ، أي جامع المنصور ، أقام المهاجرون القادمون من حوران • وفي شرقي المدينة القديمة تماما استوطن الريفيون الذين يعودون أصلا لبلدة تادف في « حي الغرباء » وأخيرا ومنذ بناء سد الفرات اتجه كل البدو والريفيون القادمون من مناطق الغمر ، والذين اتجهوا نحو الرقة ، فسكنوا بصورة متكاثفة في « حي الخرائب » في شمال الاسوار ، وحتى خط السكة الحديدية • وقد استقبلت هذه المنطقة بعدئذ كل المهاجرين الريفيين الجدد والذين اجتذبتهم نهضة الرقة ، التظاهرة والواعدة •

أما فيما يختص بمنطقة التوسع فان غالبية سكانها تعود أصلا لمدينة دير الزور ، بيد أنه لا يحق لنا اطلاقا ان نستخلص ، من هذه الحالة الخاصة ، وجود تجمع من حيث النظر الى مكان المنشأ الاصلي ، اذ حدث بكل بساطة ان منطقة التوسع تسكنها غالبية من الموظفين ، وان أكثرية موظفي الرقة هم بالاصل من مدينة دير الزور • وفي مقابل ذلك نجد نموذجا جديدا من التجمع يظهر في منطقة التوسع •

هـ - نموذج تجمع مذهبي :

لا يظهر تجمع لنصارى الرقة اطلاقا في حي خاص بهم ، كما هو الحال بشكل خاص في دير الزور • فغياب نواة مستقرة وذات بنية

واضحة قد حال دون نشوء هذه الظاهرة ، وهذا نجده بالذات في حالة الارمن • فهناك القليل جدا من العائلات المسيحية التي استقرت بصورة نهائية في الرقة • وعلى الرغم من كل شيء فانه تبدو منذ عدة سنوات بوادر ملامح تجمع للعائلات المسيحية في شمال منطقة التوسع ، بجوار الملعب البلدي •

غير أن هذه الظاهرة لا تمس سوى عدد محدود من العائلات ، أو ٣٤ عائلة سنة ١٩٧٥ ، وسيكون من المبالغة أن نستنتج من ذلك نشوء حي مسيحي حقيقي في هذه المنطقة •

ح - الحصيلة :

لقد تطورت طبيعة التجمعات الاجتماعية في الرقة كثيرا ، وذلك بالتوازي مع التحولات الاقتصادية التي تعرضت لها هذه المدينة • فنلاحظ انتقالا تدريجيا من نمط تجمع عائلي الى نموذج جديد لتجمع حسب الوضع الاقتصادي ومستوى معيشة المواطن • وهذه الظاهرة هي ظاهرة مميزة عند الانتقال من مجتمع « بدوي الطابع » الى مجتمع حضري من طراز بلاد الشرق الادنى •

وقد أخذت ملامح هذا التغير تتبدى منذ عهد قليل جدا وتظهر الرقة في سنوات السبعينيات في بحران مرحلة انتقالية •

أضف الى ذلك أن التحول يتم ببطء ، ببطء متزايد لان وزن الكتل الريفية المهاجرة لا يزال يعمل في صالح نوع من حفاظ على أنواع التجمع التقليدية ، أي حسب البلدة أو حسب منطقة المنشأ •

الخلاصة

منظور المستقبل

ليس للرقعة اليوم من طابع مشترك مع رقعة عصر الخلفاء في الازمنة الخالية سوى موقعها . فقد وفد اليها سكان جدد كي يقيموا فيها فوق أطلال مدينة الرافقة القديمة . هذا ولا يرغب السكان الحاليون أبدا في طمس ذكرى أسلافهم ، غير أنهم لا يريدون في الوقت ذاته أن يكونوا « سجناء » أسوار الرافقة . فالماضي لا يستطيع أن يكون بالنسبة لهم سوى « قيمة دلالة » ، وليس نموذجا للتقليد » كما يؤكد ذلك الدكتور عبد السلام العجيلي . فالرقعة هي اذن مدينة تريد باصرار أن تلتفت نحو المستقبل ، وهذا المستقبل يبدو واعدا لاقصى حد ، كما يشهد على ذلك التحول التظاهري والسريع من « سوق محلية » في بداية هذا القرن ، الى عاصمة اقليمية لكل الفرات الاوسط ، ومركز لاحدى أكبر محافظات القطر . وقد حازت الرقعة على وزن هام على مقياس وطني ، ولا سيما منذ أن أخذت على عاتقها مهمة ادارة والاشراف على المشاريع الاروائية الكبرى وفي ميدان استصلاح الاراضي المتعلقة ببناء سد الفرات فهي تطمح الى أن تكون على مستوى الدور الذي يؤمل منها أن تلعبه ، ونقصد بذلك دور مدينة عصرية ، جاذبة وحركية .

بيد أن الرقة لا تحب رغم كل شيء أن تكون مدينة بلا ماضي ،
فمائة عام من الوجود لا تكفي لبلورة عميقة في شخصيتها ، كما أن
التغيرات المتعاقبة كانت على درجة من السرعة ، وأحيانا من العنف ،
بحيث لم يسمح لسكانها بالتعرف على سبيل للتطور حسب الوتيرة
ذاتها . وهكذا نجد أنه بعد عام ١٩٤٥ كان التطور على درجة كبيرة من
العنف والفجائية بحيث ظهرت نواة سكان المدينة قليلة العدد جدا ، وغير
مؤهلة اطلاقا للاستجابة لوحدها لمثل هذا التطور . فقد قدمت كتلة
ضخمة من أبناء الريف ومن البدو والمستقرين كي ينخرط أفرادها كأيد
عاملة ، وفي مقابل ذلك وفد عدد ضخم من الحضر ، وعلى الخصوص من
دير الزور ، كي ينضاف الى السكان السابقين ، وللاستحواذ على وظائف
في العمل الحكومي ، وعليه يمكن تمييز ثلاثة نماذج من السكان :

— الرقي الاصلي ، الذي قدم أجداده لاعادة استيطان المدينة في
القرن الفائت .

— الريفي أو البدوي المستقر(*) الذي جذبته تصورات أمل في
عمل ثابت وارتفاع في سوية المعاش .

— وأخيرا الحضري الذي « نزل » الى الرقة كي يعمل فيها
كموظف .

وهكذا أصبحت المدينة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي

(*) او الشاوى .

والطبوغرافي ثلاثية الاقطاب • فالتطعيم الذي طرأ على النواة القديمة من السكان عن طريق اضافة مجموعتين جديدتين لم يتم دون طرح مشكلات خطيرة •

فالحضري يستورد معه نمط حياة غربية الطراز ، ولا يعرف اطار حياة غير الاسرة النووية ، كما أن ارتباطاته لا تكون منحازة أو عائلية أو عشائرية اطلاقا ولهذا لا يخفي امتعاضاته من بقية السكان ، الذين يعتبرهم متأخرين ، وغير متوائمين مع الحياة العصرية •

أما الريفي فانه يرى نفسه مقطوعا عن جذوره ضمن اطار الحياة الجديد الذي لا يستطيع ، رغم كل جهوده ، أن يقوله حسب تصوره • وأخيرا يجد الرقي الاصلي نفسه ممزقا بين الماضي الذي لا يريد أن يكون عبدا له ، ولكنه يحس بارتباطه به بعدد ضخم من الصلات ، وبين نمط حياة عصرية قدمه له الحضر الذين استقروا بين ظهرائي بقية الرقيين منذ عهد قريب جدا •

وهكذا تبدو رقة اليوم ، التي تتجاوزها التقاليد تارة والعصرنة تارة أخرى وكأنها تحاول البحث عن توازن حركي وعن وحدتها في الوقت ذاته • وهذه الرغبة التي تجري في تناغم منسجم بين الماضي والمستقبل ، وبين التنوع والوحدة ، تجعل من الرقة رمزا للتطور الحالي في سورية •



هوامش

الفصل الاول :

- (١) تقرير تاريخ ١٩ - ٢٠ كانون الاول ١٩٥٤ الى المديرية العامة للكثير بدمشق .
- 2 — Alois Musil — The Middle Euphrates
- 3 — Hrzfeld . E — Hana et Mari (1914) P. 136
- 4 — E. I. Tome 3 . I ére édition p. 1185
- 5 — Alois Musil — The Middle Euphrates p. 327
- 6 — N. Elisséef — Nour ed Din , Un grand prince de Syrie au temps des Croisades , P. 152
- (٧) البلاذري : فتوح البلدان . ابن الاثير : الكامل في التاريخ .
- (٨) الرقة : مجلة العمران ، ص : ٧١ .
- (٩) الذراع يعادل ما بين ٥٠ الى ٧٠ سم ، مما يعطي مسافة تتراوح بين ١٥٠ و ٢١٠متر .
- (١٠) المقدسي . احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم . ص ١٤١ ، ذكره يوسف العش في مقاله عن الرقة : ص ٦٦ .
- (١١) فيليب حتي . البتاني . ص ٤٥٩ .
- (١٢) الطبري . مجلد ٣ . ص ١٤٤ .
- 13 — N. Elisséef — Nour ed Din P. 153
- 14 — N. Elisséef — Nour ed Din P. 89
- 15 — N. Elisséef — Nour ed Din P. 153
- 16 — Paters, Nippur or explorations on the Euphrates (1897) Vol, 1 P. 106

الفصل الثاني :

- 1 — Cazenave — Nomadisme et Sédentarime P.3
- 2 — Oppenheim — Die Beduinen — Tome I, pp : 305-311
- (٣) عبد القادر العياش . الرقة . ص ٢٤ - ٣٥ .
- 4 — Oppenheim — Die Beduinen - Tome I, P : 231
- 5 — Oppenheim — Die Beduinen - Tome I, PP 305-311
- 6 — I - Nouss — La population de Syrie . P. 521
- 7 — Rondot P — Les Kurdes de Syrie , R.F.M.A - Fasc .
1. P : 100
- 9 — Parthuis — Les déserts de Syrie, P. 16
- 10 — N. Lewis — Frontiers of settlement in Syria p. 50 .
- (١١) عبد السلام العجيلي : احاديث العشيا . ص ٣٥ - ٤٥ .
- (١٢) عبد القادر العياش : الرقة . ص ٣٦ .
- 13 — Gazenave : Aperçu sur les tribus bédouines de Syrie p. p.
26 - 27
- 14 — N. Lewis — Frontiers of settlement , P. 51
- 15 — Sykes M. — The Caliphs last heritage - The Jezereh
- (١٦) الهادي : قبيلة مصرية الاصل ، وصل اعداد منها الى سورية وفلسطين في القرن
التاسع عشر ، وقد وفد معظمهم مع ابراهيم باشا .
- 17 — Chesney — The Expdition carried on for the survey of
the rivers Euphrates and Tigres - 2 vol (1850)
وكان من المنتظر صدور مجلدين آخرين ولكن لا يظهر انهما قد نشرا .
- 18 — Houry C. B — De la syrie considéré sous le rapport com-
mercial . Paris (1840) , P. 71
- 19 — Blunt - A Beduin Tribes . P. 7
- 20 — Perthuis — Le désert de syrie P. 249
- 21 — Perthuis — Le désert de syrie p. 249

- 22 — Muller — En syrie avec les bédouins PP. 80 - 81
 22 — bis — Perthuis — Le désert de syrie P. 242
 23 — Sykes — Through five Provinces p. 404
 24 — Sykes — Through five provinces P. 404
 25 — N. Lewis — The Frontiers of Settlement , p. 55
 26 — Sachau — Reise P. 3
 27 — Bell . G — Amurath to Amurath p. 55
 28 — Sykes M — Through five Provinces , P. 300
 29 — Sachau — Reise P. 3
 30 — Peters — Nippur , vol , I , p. 91
 31 — Bell . G — Amurath to Amurath , pp. 69 - 71
 32 — Sykes M — Through five provinces P. 300
 33 — Muller — En Syrie avec les bédouins , p. 105
 34 — w.f. Ainsworth — A personnal narrative, vol I. pp. 81 - 89
 35 — Chesney — The Expidition . P. 432
 36 — Perthuis — Le désert de Syrie p. 148

(٣٧) عبد السلام العجيلي : طبيب في الرقة . كاتب مشهور ، وينحدر من اقدم عائلات مدينة الرقة . وقد اشترك عدة مرات في حياة البلاد السياسية بصفته نائبا في عام ١٩٤٧ ووزيرا في سنة ١٩٦٢ .

(٣٨) اشياء شخصية . ص ٧ .

- 39 — Sykes . M — the Caliphs heritage p. 444
 40 — Sykes . M — the Caliphs heritage p. 453

(٤١) كامل الغزي . نهر الذهب . ص ٣٢٦ .

(٤٢) كامل الغزي . نهر الذهب . ص ٣٢٦ .

- 43 — Samman L — La population de syrie (I. N. E. D) p. 174
 44 — Samman L — La population de Syrie (I. N. E. D) p. 166
 45 — Chiffre cité par J. C. David - le paysage urbain d. Alep .

الفصل الثالث :

- 1 — J. Weulersse — Paysans de syrie . P. 99
- 2 — Moussly — Le problème de l'eau en syrie P. 228
- 3 — Ayyoub — Structures agraires et développement économique en syrie . P. 60 .
- 4 — Cité par Samir Amin in « La nation Arabe » P. 54
- 5 — Cité par Samir Amin in « La nation Arabe » p. 54
- 6 — Russel — Aleppo , vol , p. 78
- 7 — Wilhelm — La culture du coton en syrie , p. 7
- (٨) دومان . م.س : الفنون الاسلامية . دار المعارف . القاهرة (١٩٥٤) . ص١٩٥-١٩٧ .
- (٩) محسوبة على اساس المعطيات المقدمة من احصاء السكان لعام ١٩٧٠ . مجلد ٦ (لوحة ٦٧) .
- 10 — J. Weulersse . Paysans de syrie , p. 93
- (١١) عبد القادر المياش : دير الزور (مجلة العمران) ص ٢٣٠ .

الفصل الرابع :

- 1 — Blunt — Beduin Tribes . p. 95
- 2 — Ainsworth — A personnal narrative vol . I , pp. 286 - 289
- 4 — Elisséef . N — Les monuments de Noured Dine , in , B. E. O. Tome , 13 1949 - 51 , P. 39
- 5 — Ainsworth — A personnel narrative . vol . I. P. 288
- 6 — Ainsworth — A personnel narrative . vol . I. P. 288
- 7 — Sachau — Reise , p. 242
- 8 — Ainsworth — A personnel narrative . vol . I. p. 288

- 9 — Ainsworth — A personnel narrative . vol . I. p. 286 - 89
- 10 — Chesney — the expedition . p. 432
- 11 — Chesney — the expdition . p. 432
- 12 — Perthuis — Le désert de Syrie , p. 148
- 13 — Blunt — Beduin Tribes , p. 80
- 14 — Sachau — Reise . p. 244
- (١٥) عبد السلام العجيلي : الرقة - مجلة العمران - ص ٢٨ .
- 16 — Sykes . A. record
- 17 — Bell . G — Amurath to Amurath . p. 55

(١٨) المصادر : مديرية الاحصاءات في الرقة .



المصادر

- Achard Ed. G — Etudes sur la syrie et la Cilicie . le coton .
Asie Française Paris (1922) .
- Ainsworth w. f — A personal narrative of the Euphrates
expedition . London (1888) . 2 vol .
- Ainsworth w. f — Travels and Researches in Asia Minor ,
Mesopotamia , Chaldea and Armenia - London (1942) .
- Bell . G — Amurath to Amurath - London (1911) .
- Blunt (Lady A) — Beduin tribes of the Euphrates - London
(1879) John Murray .
- Casenave (Capitaine) — Nomadisme et sédentarisation .
CHEAM . no 1559 (1950) .
- الكتب المركزي للإحصاء : الجمهورية العربية السورية : ١٩٦٠ .
— إحصاء السكان لعام ١٩٦٠ — محافظة الرقة .
— إحصاء السكان في الجمهورية العربية السورية ١٩٧٠ — مجلد ١ و ٢ .
— إحصاء السكان في الجمهورية العربية السورية . محافظة الرقة . مجلد ٦ .
- Chapot v. — La frontière de l'Euphrate , de Pompée à la
conquête arabe . Paris (1907) .
- Chesney (Lieut - Colonel) — The expedition for the survey
of the rivers Euphrates and Tigris carried on by order
of the british governement in the years 1835 , 36 , and 37 ,
London (1850) - Longman . Brown , Green .
- Creswell . K. A. C — Early Muslim Architecture . Oxford
(1940)

- David . J. C. Le paysage urbain d'Alep . Thèse de 3em cycle
Lyon II (1972) . direction : J. Pelletier .
- Dillermann — Haute Mésopotamie et pays adjacents . Paris
(1961) - Librairie Paul Geuthner .
- Guine A — Le barrage sur l'Euphrate . Monographie (38 p)
Office arabe de presse et de documentation . Damas (1974)
- Guinet . L — La Turquie d. Asie . Tome III . le vilayet d. Alep
Paris (1892) .
- Lewis . N. N — The frontier of settlement in syria 1800 -
1950 . international affairs . vol . 31 . no 1 (Tanvier) .
P.P. 48 - 53 .
- Mahhouk . A — Recent Agricultural developement and bed-
ouin Settlement in Syria . the middle East Journal . vol
10 no 2 (1950) PP. 166 - 176 .
- Moussly N — Le Problème de l'eau en Syrie . Lyon (1951)
- Muller (Commandant v) — En Syrie avec les bédouins .
Paris (1931) . Librairie Ernest Leroux .
- Musil A — The Middle Euphrates . New York (1927) .
- Nostelitz (Comtesse P) — Travels of Dr Helfer in Syrie ,
Mesopotamia and other lands . London (1878) - Richard
Bentley and son .
- O. F. A — Etude documentaire sur le Coton syrien , Damas
(1977) .

Perthuis (comte de) — Le désert de Syrie . Paris (1895) .

Hachette et cie .

Pruneaud . E — Les Madafés druzes - CHEAM . no 98 (1937)

Russel A — The Natural History of Aleppo - London (1974)

SACHAU — Reise in syrien and Mésopotamien - Leipzig
(1883) .

Sarre . F. Herzfeld . E — Archaeologische Reise im Euphrat
und Tigris Gebiet - Berlin (1911) .

J. Sauvaget — Tessons de Raqqa . Ars islamico (1948) .
PP. 31 . 45 .

M. Sykes — Through five Turkish provinces . London(1900)

M. Sykes — A record of a Journey through ten of the Asiatic
Provinces of Turkey . London (1904) .

M. Sykes — The Caliph's last heritage . London (1915) .

— مجلة العمران . عدد خاص عن الرقة . رقم ٢٧ ، ٢٨ شباط - آذار ١٩٧١ .
وزارة الشؤون البلدية والقروية .

— مجلة العمران : عدد خاص عن دير الزور . وزارة الشؤون البلدية والقروية .

— مجلة العمران : عدد خاص عن الحسكة . وزارة الشؤون البلدية والقروية .

— داوود اسكندر : الجزيرة السورية . دمشق (١٩٥١) دار الترقى .

— ابو الفرج العشي : الرقة : تاريخ وكتب الرحلة (١٩٥٧) دمشق .

— عبد القادر عياش : دير الزور (١٩٦٠) دمشق .

— عبد القادر عياش : الرقة (١٩٦٩) دمشق .

— الشيخ كامل الفزي : نهر الذهب في تاريخ حلب (١٩٢٧) .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول : نشوء موقع عمراني	١١
الفصل الثاني : انبعاث الرقة	٢٧
الفصل الثالث : الوظائف الاقتصادية والعمرانية	١١٣
الفصل الرابع : التنظيم المكاني	١٩١
الخلاصة : منظور المستقبل	٢٨٥
هوامش	٢٨٩
المصادر	٢٩٥

Sonia Farra

Luc Willy De Heuvels

Raqqa et ses dimensions Sociales

